الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 – أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الإجتماعية

قسم علم الإجتماع والديمغرافيا

مطبوعة بيداغوجية

فـــــي

مقياس الحركات الاجتماعية والاحتجاجية

موجهة لطلبة السنة الثانية (ل.م.د)

قسم علم الاجتماع

إعداد الدكتورة:

رمضاني صوراية

السنة الجامعية : 2018 – 2019

الفهـــــــــرس

مقدمة 01

أهداف المطبوعة 03

المحاضرة الأولى

ماهية الحركات الاحتجاجية

أولا: تعريف الحركات الاحتجاجية 05

ثانيا: الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية 08

ثالثا: خصائص الحركات الاجتماعية 09

رابعا: شروط الحركات الاجتماعية 11

خامسا: أهداف الحركات الاجتماعية 12

المحاضرة الثانية

أسس الحركات الاجتماعية ومراحل نموها

أولا: أسس الحركات الاجتماعية..... 14

ثانيا: مراحل تطور ونمو الحركات الاجتماعية 16

المحاضرة الثالثة

النظريات والاتجاهات المفسرة للحركات الاجتماعية

أولا: الإتجاه الماركسي 19

ثانيا: الإتجاه البنائي 20

1-نظرية السلوك الاجتماعي 20

2-نظرية الحرمان النسبي 21

3-نظرية الضغوط البنائية 21

المحاضرة الرابعة

الإتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية

أولا: نظرية تعبئة الموارد 22

ثانيا: نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة 22

ثالثا: نظرية نموذج الفعل – الهوية 23

المحاضرة الخامسة

مساهمة علماء الاجتماع في تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية

أولا: مساهمة بيار بورديو 25

ثانيا: مساهمة آلان تورين 26

المحاضرة السادسة

أشكال الحركات الاجتماعية

أولا: الحركات الاجتماعية الكلاسيكية 28

ثانيا: الحركات الاجتماعية المعاصرة 28

1-حركات إصلاحية..... 28

2-حركات راديكالية 28

3-حركات قيمية..... 29

4-حركات محافظة 29

5-حركات معيارية 29

6-حركات الخلاص 29

7-حركات السلام 29

8-حركات العنف 29

9-حركات تحويلية 29

المحاضرة السابعة

الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

أولا: عوامل ظهور الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي 31

1-العامل الثقافي 31

2-العامل السياسي 32

3-العامل الاقتصادي 34

4-العامل الإقليمي 35

5-العامل الاجتماعي 37

ثانيا: الحركات الاحتجاجية وتجذير ثقافة الاحتجاج في الوطن العربي 39

المحاضرة الثامنة

الحركات الاجتماعية الجديدة

أولا: الحركات الاجتماعية العمالية النقابية 44

ثانيا: الحركات الاجتماعية الدينية 56

ثالثا: الحركات الاجتماعية الثقافية 61

رابعا: الحركات الاجتماعية الطلابية 65

خامسا: الحركات الاجتماعية النسوية 75

المحاضرة التاسعة

الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في الجزائر

أولا: الجانب الثقافي 87

ثانيا: الجانب السياسي 88

المحاضرة العاشرة

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمجتمع

أولا: الحركات الاجتماعية والعنف 90

ثانيا: الحركات الاجتماعية والإعلام 93

ثالثا: الحركات الاجتماعية والوضع الاقتصادي 96

- الخاتمة 99
- قائمة المراجع 100

مقدمة:

لقد عرفت الحركات الاجتماعية في العقود الأخيرة، انتشارا كبيرا واتسعت أدوارها نتيجة لعجز المؤسسات التقليدية أو قصورها عن التصدي لأشكال محددة من المخاطر التي تهدد المجتمعات البشرية على اختلافها مثل قضايا البيئة وأخطار الانتشار النووي، والمخاطر التي تنطوي عليها عملية العولمة ...إلخ، وهذه المشكلات تعتبر من نوع المشكلات التي لا تستطيع المؤسسات الحكومية والسياسية السائدة في المجتمعات الحديثة أن تتصدى لها، بل إننا في المقابل نشهد تزايد الهيمنة التي تمارسها على حياتنا الاجتماعية وخاصة المؤسسات التجارية والاقتصادية، والأجهزة الحكومية البيروقراطية ونفوذ وسائل الإعلام.

وكثيرا ما تنشأ الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بغرض تحقيق التغير حول قضية عامة مثل التوسع في الحقوق المدنية لإحدى شرائح السكان، وقد تبرز مقابل هذه الحركات، حركات أخرى مضادة تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن، ونشهد مثل هذه الحركات المضادة في عدة مجالات من بينها الحركات الدينية، وتمثل الحركات الاجتماعية الشكل الأكثر فعالية وقوة وتأثيرا في المجتمع.

وقد تعددت أشكال الحركات الاجتماعية وأنواعها ومجالاتها، فحجم العضوية في بعضها لا يتجاوز العشرات بينما يتسع في حركات أخرى ليشمل الآلاف من الناس، وفيما تستطيع بعض الحركات أن تزاول أنشطتها في ظل القوانين السائدة في الدولة، فإن بعضها الآخر يضطر إلى العمل بصورة سرية، ومن الخصائص التي تميز الحركة الاحتجاجية هي قدرتها على النشاط على الهامش التي تسمح الحكومة من الوجهة القانونية بالنشاط فيه في أماكن وأوقات معينة.

لذا فقد أصبحت الحركات الاجتماعية والاحتجاجية موضوعا للدراسة والتحليل ينشغل به الكثير من أهل العلوم الاجتماعية والسياسية بهدف فهم شروط انتاجها وسيرورتها وآفاق

تطورها، ويمكننا أن نبين ذلك مثلا في التظاهرات الاحتجاجية الواسعة والمؤثرة التي تواجه المؤتمرات التي تعقدها منظمة التجارة العالمية في مختلف المدن في العالم.

وسنتناول في هذا المقال المقاربات النظرية للحركات الاجتماعية والاحتجاجية، وسنعود في مقال لاحق إلى تحليل الحركات الاحتجاجية والاجتماعية إحصائيا في الجزائر.

أهداف المطبوعة:

الأهداف البيداغوجية:

كل عمل علمي أو أكاديمي له أهدافه البيداغوجية وأهدافه المعرفية، فمن بين الأهداف البيداغوجية لهذه المطبوعة هي: إعطاء الطالب فكرة واضحة عن مجموعة المفاهيم النظرية التي يتضمنها مقياس الحركات الاحتجاجية والاجتماعية مثل: الحركات الاجتماعية وتاريخها ومراحل تطورها وطبيعتها وأنواعها، والنظريات والاتجاهات المفسرة لها بالاستشهاد ببعض علماء الاجتماع في تحليلهم لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى محاولة إعطاء الطالب فكرة عن أشكال ظهور هذه الحركات وعوامل وأسباب ظهورها في المجتمعات العربية عامة وفي الجزائر خاصة، إضافة إلى محاولة إعطائه فكرة عن العلاقة بين هذه الحركات والإعلان والعنف والوضع الاقتصادي.

الأهداف المعرفية:

لقد كان من وراء إعداد هذه المطبوعة أهداف معرفية أيضا وأهمها: محاولة مساعدة الطالب على فهم هذا المقياس لهذا المستوى العلمي باعتبارها مرجع بيداغوجي يرجع إليه الطالب لفهم وتحليل المفاهيم النظرية حول هذا المقياس ويستند إليه نظرا لمجموعة المراجع المختلفة التي اعتمدنا عليها في هذه المطبوعة والتي تعطي للطالب فكرة أوسع وأوضح عن الحركات الاجتماعية والاحتجاجية، مع العلم أن الطالب في هذه المرحلة هو بصدد التعرف على المفاهيم القاعدية لمختلف العلوم الاجتماعية لتمكنه في المراحل المقبلة من تركيب هذه المفاهيم حسب منظور علمي ووضعها في مجالها العلمي المناسب.

ومنه فقد قمنا بتحديد أهم المفاهيم النظرية وكان الهدف من ذلك محاولة تبسيط الفهم لدى الطالب وتمكينه من استيعابها، وحاولنا الإلمام بأهم النظريات والاتجاهات المفسرة لهذه الحركات الاجتماعية، واعتمدنا في ذلك على أهم المراجع في هذا المقياس إضافة إلى مجموعة من الأطروحات الموجودة في العلوم الاجتماعية باختلاف تخصصاتها الثقافية، السياسية، الدينية والاجتماعية.

المحاضرة الأولى

ماهية الحركات الاحتجاجية

أولا- تعريف الحركات الإحتجاجية:

إن التوصل إلى تعريف محدد للحركات الاجتماعية في الحقل السسيولوجي ليس بالأمر الهيّن فقد وجد مختلف علماء الاجتماع والباحثون المهتمون بهذا النوع من الدراسات صعوبة كبيرة في وضع تعريف دقيق يحدد العناصر الرئيسية والمكونات المشتركة في هذه الحركات الاجتماعية نظرًا لاختلاف بيئات نشاطها وتنوع أشكالها ومطالبها، ولقد تأثرت تعاريف الحركات الاجتماعية بالخلفيات الإيديولوجية التي تأسست في سياقها، ولم يسلم التراكم المعرفي الذي نشأ حول هذا النوع من الظواهر الاجتماعية من التبعات الإيديولوجية والخلفيات الفكرية وذلك حسب ظروف المجتمعات والبيئة الثقافية والمعرفية السائدة في تلك المجتمعات آنذاك، وخاصة في العقود الأخيرة من الزمن التي إشتهرت بظهور الكثير من الرؤى والأطروحات التي حاول من خلالها عدد من الباحثين إعطاء تفسيرات علمية لهذه الحركات الاجتماعية ومحاولة الإجابة على العديد من الأسئلة والاستفسارات التي أحدثها وفرضها هذا النوع من الحراك الاجتماعي خاصة في ظل الصراع بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي.

فالاحتجاج هو وسيلة الضعفاء لتأثير على السلطة الحاكمة وهو يكمّل وسائل أخرى في التأثير مثل الأحزاب السياسية والاحتجاج الجماهيري هو وسيلة غير مؤسساتية لمحاولة التأثير على السلطة، فقد أصبح الاحتجاج الجماهيري إحدى الوسائل الشرعية لتأثير واعتبر أنه جزء من حرية التعبير [1].

---

[1]- سعد الدين عمرو،" **الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية** " ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، 2012، ص: 23.

ولعلّ أهم عائق واجه محاولات وضع تعريف محدد للحركات الاجتماعية: مشكلة حدودها الإمبريقية وصعوبة التحقق التحليلي من هويتها. وقد ذهب **فرانسو شارل** إلى إعتبار تعريف هاربرت للحركات الاجتماعية على أنها: " مشروعًا جمعيًا من الاحتجاج والمنازعة ينشد أن يفرض تغيرات ذات أهمية مختلفة في البنية الاجتماعية والسياسية باللجوء في الغالب ولكن ليس بالضرورة إلى وسائل لم تطبق عليها المؤسسة " [1].

كما دافع **ألان تورين** عن تصور متشدد جدًا للحركات الاجتماعية التي تعرف معًا في شكل من العمل في نموذج من المشاركين وفي رهان من الرهانات، وربما على وجه الخصوص تكمن الحركات الاجتماعية في الواقع كما يرى **ألان تورين:**

1- أنها عمل نزاعي

2- في أنها حاملاً طبقيا يحملها.

3- في أنها تتصدى للخصم طبقي من أجل رقابة منظومة العمل التاريخي.

عرف "**تشارليز تيلي**" الحركات الاجتماعية على أنها "سلسلة من الأداء المتواصل والمعارضات والحملات التي يقوم بها الأشخاص العاديين لرفع مجموعة من المطالب"[2].

واعتبر "**تشارليز تيلي**" الحركات الاجتماعية وسيلة مهمة تسمح للأشخاص العاديين المشاركة في السياسة.

كما عرفت الحركة الاجتماعية على أنها "عمل جماعي يهدف إلى تأسيس نظام جديد للحياة"[3].

---

[1]- ريمون بودون وآخرون،" **المطوّل في علم الإجتماع** "، ترجمة: أسعد وجيه، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2007، ص: 348.

[2] تلي تشارلز، **الحركات الاجتماعية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005، ص44.

[3] BOUDON RAYMOND et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005, P159.

كما يشير مصطلح الحركة الاجتماعية إلى "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم"[1].

كما يعرفها "**إريك نوفو** Eric Neuveu" على أنها "تعبئة النساء والرجال حول الأمال، العواطف والمصالح وهي كذلك وصفة ممتازة حتى نضع للنقاش الرهانات الاجتماعية للبحث حول العدل واللاعدل، كما أنها مناسبة أحيانا لتحريك المجتمع والسياسة للتسجيل في الذاكرة الجماعية"[2].

كما عرفت على أنها "فعل اعتراض تقدم عليه جماعة ضد أخرى حول قضية محددة ومحدودة وملحة الوجود، فهي بهذا مندرجة ضمن منظومة العمل التاريخي، لا ضمن منظمة التنظيم الاجتماعي"[3].

وبالرغم من الحضور القوي الذي أصبحت تسجله الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية، فإن ايجاد مفهوم دقيق ومحدد لها مازال بعيدا، فمازال تعريف هذه الحركات يعرف اختلافات تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية، لذا فإنه على الرغم من كثرة التعريفات للمفهوم الحركات الاجتماعية، إلا أن الباحث يواجه جملة من الصعوبات عند التصدي لتناول هذه الحركات وتحديد خصائصها وأنماطها ويعود ذلك لعدة أسباب من بينها:

- تنوع هذه الحركات واختلاف أدوارها وأهدافها.
- تعدد الاتجاهات النظرية القائمة على دراستها، الأمر الذي يخلق صعوبة في التعميم بشأنها[4].

---

[1] غيث محمد عاطف، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص394.

[2] NEVEU ERIK, **Sociologie de mouvements sociaux**, Edition la Découverte, 2002, P03.

[3] الشوبكي عمر وآخرون، **الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي**، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2011، ص151.

[4] نوير عبد السلام، **الحركات الاجتماعية والسياسية**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، الشارقة، الإمارات العربية، 2008، ص25.

ثانيا- الفرق بين الحركات الاجتماعية والحركات الاحتجاجية:

إن ما نشاهده حاليًا في المناطق العربية هو أقرب إلى الحركات الاحتجاجية منه إلى الحركات الاجتماعية، ويمكن تعريف الحركات الاحتجاجية بأنها: " أشكال متنوعة من الاعتراض وتستخدم أدوات يبتكرها المحتجون للتعبير عن الرفض أو مقاومة الضغوط الواقعة عليهم أو الالتفات حولها، وهي أشكال منتشرة في كافة الفئات الاجتماعية وخاصة الواقعة منها تحت الضغوط الاجتماعية والسياسية. وقد تتخذ أشكال هادئة أو هيئات غير منظمة [1] ومن أهم خصائص الحركات الاحتجاجية: آليات التعبير عن الفعل الاحتجاجي بما في ذلك قضاء ذلك الفعل الاحتجاجي وبالرجوع إلى ما تشهده اليوم المجتمعات العربية من إحتجاج نجد أن الشارع أصبح أداة ضغط في مرحلة زمنية قصيرة، وإشتهرت هذه الحركات الاحتجاجية بفضاءات محددة وأصبحت تمثل رمزية تجاوزت الطابع المحلي إلى المستوى الدولي: مثل ميدان التحرير والساحة الخضراء وغيرها من الساحات التي شهدت إنطلاق هذا الحراك الاحتجاجي في إطار لجوء الفئات المحتجة إلى الاعتصام المتواصل في الساحات مع تجنب إستعمال أشكال العنف حتى وإن إستخدمت السلطات القمع، خاصة في بداية الحراك الاحتجاجي، إلا أن هذه الآلة التي ميزت إلى حدٍ كبير الحركات الاحتجاجية الحديثة في المجتمعات العربية يصعب الرهان عليها بإستمرار وتحمل الكثير من الأخطار، بحيث الرهان مع الشارع يتراجع مع مرور الوقت والرغبة في الاستقرار ستتزايد وهذا يجعل القوى المعارضة للتغيير أو الحراك الاجتماعي عمومًا تراهن على عامل الوقت من خلال المناورة لامتصاص الرغبة الجامحة لمختلف الفئات الاجتماعية في تغيير فرصة اللعب على عامل الفوضى والانفلات الأمني من خلال إختراق التجمعات والاعتصامات والمسيرات وتحويلها

[1]- ربيع وهبة وآخرون، " **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** "،مركز دراسات الوحدات العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص: 31.

من أهداف أساسية إلى عمليات إعتداء ونهب وصراع طائفي ومواجهات فئوية مما يؤدي إلى تمييع آليات الاحتجاج.

وبالتالي يؤدي إلى تعطيل أنجع وأهم وسائل تعبير هذه الحركات الاحتجاجية وهي اللجوء إلى الشارع وإحتلال الفضاء العام، ولعل ما شهدته مصر من ظهور البلطجية والإفلات الأمني وحدوث مواجهات فئوية بين المسيحيين والإسلاميين خير دليل على حساسية توظيف هذه الآلية وبالرغم من نجاعة إحتلال الشوارع في شكل تجمعات ومسيرات وإعتصامات سلمية لإسقاط النظام ما جرى في التجربة المصرية والتجربة التونسية.

فإن صمود الأنظمة الاستبدادية في وجه هذا الحراك السلمي ورجوعها إلى العنف والقمع بشكل متصاعد قد يحوّل هذه المظاهرات السلمية إلى أعمال عنف مضادة لعنف النظام الاستبدادي وتدخل الجميع في دوامة عنف قد تعصف بمستقبل كل الأطراف بالمجتمع ككل[1].

وبالتالي فإن الفئات المحتجة مطالبة بمراجعة آليات الاحتجاج وفق تطورات الأوضاع والمستجدات الحاصلة، وكل تجربة قد تحتاج إلى آليات خاصة بطبيعتها وخصوصيات الطرف المحتّج عليه، وهذا ما يؤكد إلى ضرورة دراسة كل ظاهرة على حدة.

ثالثا- خصائص الحركات الإحتجاجية:

رغم إنتشار الديمقراطية في الكثير من دول العالم إلاّ أن إستمرار الآنساق التسلطية في الكثير من البلدان يجعل من الصعب حدوث التغيّر الاجتماعي من خلال الهياكل السياسية القائمة، ولا يمكن في هذه الحالة إحداث التغيّر إلا من خلال قنوات وأساليب غير تقليدية في العمل السياسي " [2].

---

[1]- نور الدين بكسين،" **قراءة سسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية** " ، مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البصيرة للبحوث، العدد 13، الجزائر، 2013، ص: 16.

[2]- غدنز أنتوني، " علم الإجتماع " مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص: 486.

ومن أهم تلك القنوت والأساليب نجد أن الثورات هي طليعة الأساليب غير التقليدية أي الحركات الجماهيرية المنظمة التي تحدث تغيرات جذرية في النظام السياسي باستخدام العنف، وتتميز الثورات في العادة بالقدرة على إستهواء الجماهير وتوجيهها، وبجانب الثورات فقد تعاظمت أدوار الحركات الاجتماعية وهي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة او الوصول إلى أهداف مشتركة من خلال العمل في مجالات خارج الأطر والمؤسسات القائمة وتحفل المجتمعات المعاصرة بهذه الحركات الاجتماعية على إختلاف أهدافها ومجالاتها ودرجات فعاليتها والكفاءة فيها. وهذا حسب ظروف وبيئة ونشأة تلك الحركات الإحتجاجية، فكلما إفتقدت إلى التأطير والتنظيم، كلما إقتربت من إستعمال الأساليب الأكثر عنفًا وكلما كانت المطالب أكثر راديكالية.

وقد شهدت الثورات والحركات الاحتجاجية الأخيرة تطورات هامة لمختلف أشكال وصيغ الاحتجاج ولعلّ أهمها هو الانتقال من مستوى الإضراب الذي كان شائعا إلى درجة إستغلال الفضاء العمومي، واللجوء إلى عدة أشكال إحتجاجية مثل الاعتصامات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية ليصل الأمر إلى درجة الإضراب عن الطعام أو اللجوء إلى الانتحار، كأقصى أنواع العنف الرمزي لطرح المشكل.

وقد يكون تطور أشكال تطور الحركات الاحتجاجية تعبيرًا عن فشل الكثير من الحركات العمالية الرسمية ممثلة في العمل النقابي المعتمد في تحقيق تطلعات الفئات العمالية الواسعة، نظرا لضعف العمل النقابي في غالبية المجتمعات العربية وإفتقاره إلى القدرة على التعبئة والتمتع بالمصداقية. لذلك فإن أشكال الحركات الاحتجاجية تبقى مرتبطة بإبداع أفراد المجتمع وبتالي القابلية للتطور والاستمرار وتعبر عن مورثه الثقافي وعن الظروف الإجتماعية والأمنية التي عاش فيها الجيل الذي يقوم بهذه الحركات الاجتماعية.

رابعا– شروط الحركات الاحتجاجية والاجتماعية:

إن دراسة الحركات الاجتماعية جاءت نتيجة لدراسة حركات إحتجاجية متعددة في مجتمعات متنوعة فهي نوع من الدراسات الإمبريقية للحراك الاجتماعي، إهتمت بمحاولة الإجابة عن إفرازات الثورات والمظاهرات والاعتصامات ومختلف أشكال الحراك الاجتماعي والاحتجاجي وخاصة في العقود الأخيرة من الزمن في أوروبا وأمريكا، وقد شكلّ هذا التراكم المعرفي للدراسات أرضيات تقاطع تبرز حدّ أدنى من الخصائص المشتركة بين مختلف هذه الحركات الاجتماعية، فبالرغم أنه لا يوجد شكلاً مكتملاً أو نموذجًا موحدًا للحركات الاجتماعية نظرا لتفاوتها في عدة جوانب سواءً من حيث طبيعتها أو تنظيمها بإضافة إلى كون الحركات الاجتماعية ذات علاقة تفاعلية مع بيئتها.

فالحركات الاجتماعية هي نوع خاص من جماعات الفعل المنسّق التي تستمر أكثر وتكون أكثر تكاملاً أو تماسكًا، والجمهرة التي تكون غير منتظمة كالأندية السياسية والجمعيات الأخرى على أنها بمجرّد التشابه في المشاعر والتساند بين عدد كبير من الناس لا يكوّن حركة، كما أن مجرّد تقليد العمل الجماهيري، لا يشكل حركة، وإنما تنشأ الحركة الاجتماعية حيث تتحد المشاعر والأهداف، فيعمل الأفراد في ظل مشاعر وأهداف على تماسك الجماعة [1]. ويمكن تلخيصها شروط الحركات الاجتماعية فيما يلي:

⇐ مجموعة أفراد يعملون معًا.

⇐ هدف مشترك للعقل الجمعي يقوم ببعض التغيرات داخل المجتمع وغالبًا ما يحدد من قبل المشاركين بطرق متشابهة.

⇐ إستثارة مجموعة أفراد سببًا لضمان مستوى أولي من التنظيم الرسمي.

⇐ الأعمال غالبًا ما تكون تطوعية أو إختيارية غير ملزمة.

---

[1]– شعبان الطاهر الأسود،" **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة** " ، الدار المصرية اللبنانية، 2001، ص: 73.

وإزاء هذه الشروط يمكن القول بأن الحركة الاجتماعية تعني جماعة منظمة بشكل غير دقيق ويسلك أفرادها سلوكًا متفاوتًا لكن، غير متؤسس (أي أنه غير رسمي)، غير أنه يهدف إلى التغير الداخلي للمجتمع [1].

فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصورة للأوزان ذوي أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية، وأن الأمر يتصل أيضًا بوجود معايير مقبولة إجتماعيًا ومن الممكن أن يتحقق في صددها نوع من الإجماع في شكل نظام وتأييد مطلق وتعاطف نسبي، كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للإعطاء على اعتبار أن التغير يفترض بداية درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب، هذا بإضافة إلى وجود حدّ أدى من التنظيم كخاصية مميزة للحركة الاجتماعية [2].

خامسا- أهداف الحركات الاحتجاجية والاجتماعية:

إن بلورة أهداف الحركات الاحتجاجية ليس سهلا بالضرورة لأنه عادة في مجتمعنا لا نجد لهذه الحركات قيادة وتنظيمًا يعبر عن أهدافها، بل تأتي بشكل عفوي يعبر عن رفض الواقع الاقتصادي والإجتماعي والسياسي القائم، ويعبر عن الرفض والرغبة في التغير دون أن يحدد بصورة واضحة ماهو مطلوب تغيره، بل يقتصر الأمر في بادئه على بعض المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي تتردد بإستمرار، لأن الأصل في الحركات الاحتجاجية أنها تأتي عفوية دون سابق إنذار وإنطلاقاتها لا تكون مهيكلة تنظيميًا خلاف العمل النقابي، وتتسم بغياب قاعدة مرجعية معلنة بل عادة ما تكون تعبيرًا جماعيا عفويا عن رفض واقع إجتماعي معين، وغالبا ما تكون شرارة إنطلاق هذه الحركات الاحتجاجية هي الوضع

---

[1]- خليل العمر معن،" **التغير الإجتماعي** " ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص: 124.

[2]- عبد الرحيم العطري،" **سسيولوجية الحركات الاجتماعية** " ، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 13، لبنان، 2011، ص: 20.

الاقتصادي، مثل ما شهدته المجتمعات العربية مؤخرا من ارتفاع الأسعار بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية وسرعان ما تنتقل من مطالب إجتماعية إلى مطالب سياسية.

ومن أهم مميزات الحركات الاحتجاجية الأخيرة، النقاء الاجتماعي والديمقراطي في مطالب المجتمعات الثائرة، وهذا خلافا للسابق حيث كان يعاب على هذه المجتمعات الاهتمام بالشأن الاقتصادي وتجاهل الشأن السياسي، كما أننا أمام ثورات وحركات إحتجاجية يتعاظم فيها الشأن السياسي والحقوق المدنية على حساب الإيديولوجيا.

المحاضرة الثانية

أسس الحركات الاحتجاجية والاجتماعية ومراحل نموها

أولا: أسس الحركات الاجتماعية:

ارتبطت نهضة الحركة الاجتماعية الحديثة بالاقتصاد والتغيرات السياسية التي حدثت في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر والتي تضمنت تفعيل الدور السياسي والقيمة السوقية، فقد نشطت الحركة الجماعية الأولى لمناصرة "**جونويلكس**" الشخصية السياسية المثيرة للجدل، حيث هاجم جون ويلكس رئيس تحرير نورث بريتن بشدة، كما انتقد شروط السلام التي قبلت بها الحكومة في معاهدة باريس 1763، ومنه اعتقل ويلكس بعد صدور أمر قضائي بتهمة التحريض، لكن في الأخير حكم رئيس القضاة لصالح ويلكس في نهاية المطاف، ونتيجة لهذا الحدث أصبح ويلكس رمزا لحركة السيادة الشعبية بين أوساط الطبقة المتوسطة، وأصبح ويلكس رئيس مجلس محلي في لندن عام 1769 ونشط لجماعة تدعى "مجتمع لأنصار وثيقة الحقوق" حيث عززت سياسات ويلكس بشدة.

وكانت هذه أول حركة متواصلة ومدعومة، حيث تضمنت اجتماعات عامة ومظاهرات، لكن حرصت هذه الحركة على عدم تجاوز الحدود وعدم التمرد وحاولت إصلاح أخطاء في الحكم من خلال المناشدة بسياقات قانونية موجودة وتصورات لتكون شكل محفز لتحقيق الترتيب التوافقي والدستوري برلمانيا.

ومن بين الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر في بريطانيا لإبطال العبودية، قال "**بوجين بلاك**" عام 1963 "أصبح التأثير السياسي الشعبي المتوسع ممكنا بفضل الجمعيات" فالمنظمة السياسية البرلمانية الحديثة هي نتاج أواخر القرن الثامن عشر، ولا يمكن أن يكتب تاريخ الإصلاح من دونها.

ولقد كانت الحركة الوثيقة هي حركة التجمع الأولى للطبقة العاملة في العالم وأنشئت للإصلاح السياسي بين عام 1838 وعام 1848 واعتبر ميثاق 1838 البيان الرسمي لها.

وفي عام 1848 استخدم العالم الألماني "**لورنزفون شتاين**" مصطلح "الحركات الاجتماعية" في كتابه "الحركات الاشتراكية والشيوعية منذ الثورة الفرنسية".

وقد قاد "**مارتن لوثركنج**" حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة والتي تعتبر من أشهر حركات القرن العشرين.

وتعد الحركات العمالية والحركة الاشتراكية نماذج للحركات الاجتماعية والتي تهدف لإنشاء أحزاب ومؤسسات اجتماعية وديموقراطية، فقد استطاعت حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة مثلا إجراء الكثير من التغيرات من خلال إدخال أو تعديل بنود في الدستور ومثل ذلك ما حققته الحركات النسوية في ميادين المشاركة السياسية[1].

كما اعتبرت هذه الحركات في الدول الفقيرة وسيلة ضغط للاستمرار والإصلاح، على سبيل المثال أدت الثورة الروسية عام 1905 وعام 1917 إلى سقوط نظام القيصرية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى.

وفي الفترة ما بعد الحرب ظهرت العديد من الحركات مثل: حركات التحرر من الاستعمار، حركة حقوق المرأة وحركة الحقوق المدنية وحركة السلام وحركة البيئة ...إلخ، وغالبا ما أطلق عليها اسم الحركات الجديدة.

وأدت هذه الحركات إلى ظهور الأحزاب والمؤسسات، ومنه إلى دخول حركات اجتماعية عالمية في اواخر التسعينات مثل الحركة المضادة للعولمة.

ويمكننا أن ننظر إلى الحركات الاجتماعية الجديدة من زاوية التناقضات الداخلية التي تتميز بها الديمقراطية الليبيرالية.

---

[1] أنتوني غدنر، **علم الاجتماع**، مرجع سابق، ص487.

ففي الوقت الذي يظهر فيه الحماس للعمل السياسي التقليدي، فإن تعاظم الحركات الاجتماعية الجديدة وتعدد أهدافها وادوارها إنما تدل على أن المواطنين في المجتمعات الحديثة ليسوا عازفين عن العمل السياسي، كما أن هذه الحركات تشير إلى تزايد الاقتناع لدى الناس أن العمل والمشاركة المباشرة قد يكونان أكثر جدوى ونفع من الاعتماد على رجال السياسة والنظم السياسية[1]، وعلى هذا الأساس فإن الحركات الاجتماعية تمثل إحياء للمبادئ والممارسات الديمقراطية في كثير من البلدان، وهي تمثل واحدة من المحاور الأساسية للثقافة المدنية والمجتمع المدني، وتنشط فيه مؤسسات اجتماعية حيوية بارزة مثل العائلة والجمعيات والمنظمات.

لذا فقد أصبحت الحركات الاجتماعية الحديثة في المجتمع الغربي ممكنة من خلال التعليم وزيادة تنقل اليد العاملة بسبب الصناعة وتحظر المجتمعات، حيث يعتقد أحيانا بأن حرية التعبير والتعليم والاستقلال الاقتصادي السائد في الثقافة الغربية من مسببات ظهور الحركات الاجتماعية المعاصرة، ومهما نقل فإن الحركات الاجتماعية لازالت مرتبطة بالأنظمة السياسية والديمقراطية، وأصبحت الحركات الاجتماعية على مر السنين تعبير عالمي للمعارضة.

ثانيا: مراحل تطور، ونمو الحركات الاجتماعية

لفهم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية لابد من وقفة سوسيوتاريخية للجذور الأولى لانبعاث هذه الفعاليات وضمن هذا السياق يمكن تقسيم تاريخ الحركات الاجتماعية إلى ثلاث مراحل:

أ- **المرحلة الأولى:** (ما قبل 1968) والتي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية، هذا بدون الإغفال عن التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي

[1] أنتوني غدنر، نفس المرجع السابق، ص488.

العائد إلى كل من هيجل وماركس فضلا عن نتاجات منظري السلوكيات الجماعية المتأثرة ببارسونز.

ب- **المرحلة الثانية:** (ما بين 1968-1989) لقد شهدت هذه الفترة ظهور الحركات الاجتماعية الجديدة متمثلة بصعود الحركات الطلابية في أوروبا وحركات السود في الولايات المتحدة الأمريكية المطالبة بحقوقها، وغيرها من الحركات مثل الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والتي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بزوايا جديدة ودوائر اوسع من الاهتمام.

وكانت حركة الشباب بأوروبا عام 1968 قد شكلت مرحلة جديدة طرحت فيها لأول مرة مطالب سياسية، لم يستطع احد أن يصنفها ضمن المطالب اليسارية[1].

وبعد ذلك انتقلت هذه الظاهرة إلى العالم الثالث وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة، وأخيرا انتشرت هذه الحركات وترسخت جذورها على نحو ملحوظ في أسيا، واللافت للانتباه أن الحركات الاجتماعية الجديدة في طبعتها الآسوية واللاتينية ولدت وتحركت في أطر وسياقات جديدة في خضم حركة مطلبية اقتصادية أو مهنية تخص بعض الفئات الاجتماعية صاحبت المصلحة في تحقيق هذه المطالب.

ت- **المرحلة الثالثة:** وتتعلق بالفترة الزمنية الممتدة من (1989 إلى الوقت الحالي) وقد عرفت هذه المرحلة تطوير للمقاربات النظرية بهدف فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية وارتباطا بعولمة الحياة الاجتماعية التي أكسبت الحركات الاجتماعية أبعادا جديدة بظهور أنماط أساليب وأنواع جديدة منها تلك المناهضة للعولمة والليبيرالية الجديدة[2].

---

[1] سمير أمين وفرانسوا اوتار، **مناهضة العولمة**، حركة المنظمات الشعبية في العالم، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003، ص54.

[2] عزة خليل، **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2006، ص32.

واللافت للانتباه في هذه الحركات الاجتماعية في طبعتها الاوروبية أو في طبعتها التالية في العالم الثالث أنها ناضلت من أجل تحقيق مطالبها بعيدا عن أطر الأحزاب السياسية والنقابات في العديد من هذه البلدان[1].

ويمكن القول أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تتبنى بصفة عامة مطالب اقتصادية واجتماعية تندرج في مجموعتين:

المجموعة الأولى: تتبنى مطالب اقتصادية أو مهنية للفئات اجتماعية جديدة بعضها لم يعرف طريقة لتنظيم النقابي او الاجتماعي من قبل، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الفئات في معظمها هي فئات مهمشة، تسكن مساكن عشوائية بائسة أطراف المدن يطحنها الفقر، الجهل، المرض.

المجموعة الثانية: تتبنى هذه المجموعة مطالب اقتصادية أو مهنية لمجموعة سكانية لا تندرج ضمن فئة اجتماعية واحدة من حيث التقسيم الاجتماعي للعمل.

[1] فريد زهران، **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007، ص55.

المحاضرة الثالثة:

النظريات المفسرة للحركات الاجتماعية

لقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة بذاتها وفي هذا السياق يمكن تلخيص النظريات والمقاربات الآتية:

أولا: الاتجاه الماركسي:

يرى هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي ذلك الحراك الجماهيري الذي ينشأ نتيجة للصراع الطبقي ولصراع المصالح المادية (الاقتصادية، الاجتماعية) والتي تهدف إلى التغير في الأوضاع القديمة.

وبهذا المعنى فإن المقاربة الماركسية تنظر للحركات الاجتماعية بكونها تنشأ نتيجة للظروف اقتصادية واجتماعية قاسية والتي تدفع طبقة من الطبقات لتوحيد صفوفها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التقدم الاجتماعي لجميع أفراد تلك الحركة، وانطلاقا من فكرة التغير فإن نشاط الحركات الاجتماعية حسب الماركسية ينطوي على السعي لتغيير القاعدة الاقتصادية والبناء الفوقي الذي يقوم عليها، الأمر الذي يترتب عليه توازنات جديدة وقوى وأشكال جديدة للملكية والسلطة.

وينطلق هذا الاتجاه من دراسة الواقع الاجتماعي للحركات الاجتماعية من واقع أن الحركة الاجتماعية محكومة بجوهر الإنسان الذي يكمن في منظومة علاقات الانتاج الاجتماعية، والتي تعتمد على شكل الملكية لوسائل الانتاج وأشكال توزيع الثروات، وذلك من خلال الصراع بين الطبقة العاملة (البروليتاريا) المقهورة والمستغلة من الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) المسيرة، الأمر الذي سيقود انتصار الأولى على الثانية بهدف القضاء على الطبقات في المجتمع.

ومنه يمكننا القول أن الاتجاه الماركسي في تناوله نشأة الحركات الاجتماعية وظهورها يطابق بين مفهومي الحركة الاجتماعية والطبقة ويجعل التناقض بين قوى الإنتاج والصراع بين الطبقات والذي يهدف إلى القضاء على الطبقة المسيطرة والوصول إلى حالة مجتمع بلا طبقات.

ثانيا: الاتجاه البنائي:

انطلاقا من الفكر البنائي الوظيفي، ظهرت العديد من النظريات التي تتناول الحركات الاجتماعية والتي تفسر أسباب وظروف نشأتها ومن بينها:

1-نظرية السلوك الاجتماعي:

تعود إلى سنوات الخمسينات من القرن العشرين حيث انطلق من خلالها دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية وتستند هذه النظرية في تفسيرها للحركات الاجتماعية خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير، كما أنها تربط ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من "الهيستيريا الجماعية" حيث تنتقل العدوى الجماعية، بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقا لهذا الفهم تنطوي على ردود فعل ليست بالضرورة منطقية تماما في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية تظهر في المجتمعات المريضة، فهي تتضمن أشكال من المشاركة السياسية والاجتماعية[1].

ويعتبر هذا الاتجاه أن نشأة الحركات الاجتماعية ترجع بالأساس إلى الاستجابة العاقلة لتوترات عنيفة في المؤسسات الاجتماعية والتي تؤثر على مجمل النظام الاجتماعي والاقتصادي وتهدد وجوده واستقراره، وبهذا المعنى فبروز الحركات الاجتماعية إنما يشكل انعكاسا للمجتمعات المريضة والتي تعاني من وجود خلل في مؤسساتها، لأن المجتمعات السليمة، إنما تتواجد فيها الأشكال الصحية للمشاركة السياسية والاجتماعية.

[1]معمري سارة، **المجال العام المفتوح ووظيفته في عملية المظاهرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02، 2015، ص55.

2-نظرية الحرمان النسبي:

تفسر هذه النظرية بروز الحركات الاجتماعية ونشأتها استنادا إلى شعور الأفراد بالحرمان من جراء إحساسهم بالتناقض بين التوقعات المشروعة والواقع أو ضمن المقارنات بين أحوالهم في الماضي والحاضر، أو ما بين أنفسهم والآخرين، فيشعرون بالرضا إذا ما كانوا أفضل حال، وبالسخط والإحباط إن ما كانوا أسوء حالا ومنه يتحول السلوك إلى حركات اجتماعية.

ويأخذ على هذه النظرية تركيزها على عامل الحرمان الاقتصادي بالأساس دون غيره من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية والتي قد تسبب مثل هذا الشعور بالحرمان، فضلا على أن هذه النظرية تفسر أسباب قيام العديد من الحركات الاجتماعية وانضمام الأفراد إليها، دون أن يكون لهم الإحساس بالحرمان النسبي.

3-نظرية الضغوط البنائية:

وفقا لهذه النظرية فإن هناك جملة من العوامل التي تشير إلى التفاعل بين مؤثرين هما: الخلل المؤسسي في البنى الاجتماعية من جانب وذلك نتيجة لعدم قدرة تلك المؤسسات على القيام بوظيفتها المطلوبة وعجزها عن الاستجابة لمطالب الجديدة وإفساح المجال أمام القوى الاجتماعية مما يؤدي مثل هذا الخلل من تفشي الشعور بالسخط والاغتراب وانتشار الظلم والإحباط، ومن جانب آخر ظهور الاعتقاد العام الذي يتبلور في صورة إيديولوجيات ورؤى جديدة تسعى لإحداث مثل هذا التغيير للأوضاع القائمة.

المحاضرة الرابعة

الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية

من أبرز الاتجاهات الحديثة في تفسير الحركات الاجتماعية هي:

أولا- نظرية تعبئة الموارد:

لقد تطورت هذه النظرية في الستينات من القرن العشرين وهي تبحث في نشوء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية التي تتوفر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي، وكانت البدايات الأولى لهذه النظرية في الولايات المتحدة الأمريكية، في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية، خصوصا مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الحركات الاجتماعية هي استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثا، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع من الوضع الحالي ولا ينظر أصحاب هذا الاتجاه للحركات الاجتماعية على أنها مصدر من مصادر الخلل في المجتمع بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه وتسعى إلى الوصول إلى الصورة الأفضل ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره.

ويأخذ على هذه النظرية تركيزها على كون الموارد عاملا أساسيا لتشكيل الحركات الاجتماعية، مع إغفاله أن هناك حالات قد تفتقر فيها بعض الحركات الاجتماعية للموارد.

ثانيا- نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة:

تطورت هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة التي عرفتها الستينات والسبعينات، تنظر هذه النظرية للحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات

المجتمع الحديث بسبب العولمة والبيروقراطية المفرطة، ويعتبرون أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية الجديدة هي نتيجة ظهور تناقضات اجتماعية جديدة والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة وهو الدافع من وراء انتقال هذه المقاربة من المصالح الطبقية إلى المصالح الغير طبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية العالمية[1]، وهي تهتم في الغالب بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الفئات الوسطى بدلا من الطبقة العاملة.

وما يميز هذه النظرية هو ابتعادها عن إطار الطبقة، ويشكل المكون الثقافي فيها جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبتعد عن تلك الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية.

ويمكننا القول أن تكوين الحركات الاجتماعية الجديدة لا يتأسس بالضرورة على إطار إيديولوجي واحد يجمع بين أفراد تلك الحركة وإنما الأهم هو المزج بين القضايا الاجتماعية العامة والخاصة بالشكل الذي يمكنها من تحقيق الهدف العام والمتمثل في محاولة تلخيص حالة الاغتراب الذي يعيشونها.

غير أن هذه النظرية واجهت العديد من الانتقادات منها أن:

مصطلح الجديدة له دلالات مفاهيمية خصوصا وأنه يبالغ في تحديد الاختلافات بين الحركات التقليدية والجديدة.

ثالثا- نظرية أو نموذج الفعل-الهوية:

يرى أصحاب هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية تحول دون الركود الاجتماعي وهي تعمل ضد الأشكال المؤسسية القائمة وكذا المعايير المعرفية المرتبطة بها، فهي تقوم ضد المجموعات المهيمنة على عمليات إعادة الانتاج الاجتماعي والاقتصادي، وتشكيل المعايير الاجتماعية، كما يرون أن هناك إحلال تدريجيا يتم في استبدال النمط القديم للرأسمالية

[1]معمري سارة، مرجع سابق، ص55.

الصناعية بمجتمع آخر وهو مجتمع ما بعد التصنيع القائمة على البرمجة، ويتميز هذا النوع من المجتمع بأنواع أخرى من العلاقات والصراعات الطبقية، وتهيمن فيه الطبقة التكنوقراطية، في حين ينتهي دور الطبقة العاملة كفاعل أساسي ضد الأوضاع القائمة، ويعتبرون أن الصراع الطبقي ذو طبيعة اجتماعية ثقافية وليس ذو طبيعة اجتماعية اقتصادية[1].

وإن الحركات الاجتماعية في طبيعتها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح الدفاع عن الحقوق، مع ما يعانيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الانتاج والإكراه ونظرا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم بين من يملك ومن لا يملك، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبثاق الحركات الاجتماعية، ذلك أن الحركات الاجتماعية يمكن تشكلها حول مصالح يدافع عنها الفرد أو يحرض الناس للتحرك نحوها[2].

[1] أنتوني غذنر، مرجع سابق، ص486.

[2] خليل أحمد خليل، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص95.

محاضرة الخامسة

مساهمة علماء الاجتماع في تحليل وتفسير الحركات الاجتماعية

أولا– مساهمة بيار بورديو:

يعتبر بيار بورديو واحدا من أهم المفكرين الذين ساهموا في توسيع دائرة النقاش والتحليل حول الحركات الاجتماعية التي عرفتها فرنسا والعالم من انتفاضة الشباب في أوروبا سنة 1986، منذ ذلك التاريخ استمر بورديو في الاهتمام بتفاصيل هذه الحركات، إلى الدرجة التي صار فيها اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة، ليس كباحث فقط وإنما كمنظر، فهو يشكل مع "**شومسكي وأنطونيو نيغري وتيار**" أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة.

وقد اهتم بيار بورديو بتناول أنماط السيطرة الاجتماعية بواسطة تحليل مادي للنتاجات الثقافية وذلك في إطار إبراز آليات إعادة الانتاج المتعلقة بالبنيات الاجتماعية، وهو يركز في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما بلوره من مفاهيم وأطروحات بخصوص الحقل، والرأسمال، والعنف والمثقف الجمعي، فأدوات التحليل التي اعتمدها بيار بورديو تفيد في فهم ديناميات الحركات الاجتماعية، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء[1].

ولقد دعا بورديو إلى "حركة احتجاجية أوروبية" تكون خطوة أولى وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الايجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا دفاعا عن الاجتماعي وذلك بإبداع قنوات جديدة لمواجهة الرأسمالية العالمية التي مزجت بين

[1] BOURDIEU PIERRE, **L'essence du néolibéralisme**, le monde diplomatique, Mars, 1998, P22.

التكنولوجيات الحديثة وسلطة رأس المال وهو يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير داعيا بقوة إلى تحصين العلاقات والممارسات الاجتماعية.

فمنذ 1995 بدأ "بيار بورديو" ينظر للحركات الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة مقدما في ذلك نموذج للمثقف العضوي، ورافضا كليا النيو ليبيراليةودليله ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي، فما راكمه في كتبه المشهورة:

- مهنة عالم الاجتماع le métier de Sociologue
- الحس العملي le sens pratique
- بؤس العالم la misère du monde

وما إلى ذلك من كتب عميقة جعله ينظر للحركات الاجتماعية محتجا على العولمة والرأسمالية المتوحشة التي تتأسس على قوانين اقتصادية مجحفة[1].

ثانيا- مساهمة ألان تورين:

تعتبر الحركات الاجتماعية من بين اهم المباحث الأساسية التي اشتغل عليها ألان توربن، حيث تتميز الحركات الاجتماعية الجديدة عند تورين بقدر معين من التنظيم والاستمرارية اللذين يؤديان إلى الفعالية في إعادة إنتاج تاريخ الأنساق الاجتماعية ويؤسس ألان تورين الحركة الاجتماعية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

- **مبدأ الهوية:** ويقصد به ضرورة تحديد الهوية الذاتية التي يمكن أن تكون متعددة ومركبة (مجموعة، طبقة، شريحة اجتماعية، ...) وبمقابلها أيضا يجب تحديد هوية الخصم.
- **مبدأ التعارض:** يفترض مبدأ التعارض في الحركة الاجتماعية تحديد الخصم، أي يجب أن يكون الخصم الذي تقوم عليه الحركة واضحا وموضوعيا، مثال: الحركة العمالية ضد تنظيم العمل من أجل الاستقلال العمالي.

[1] عبد الرحيم العطري ، **الحركات الاحتجاجية بالمغرب**، دفاتر وجهة النظر،العدد 14، الرباط، المغرب، 2007، ص37.

- **مبدأ الكلية:** ويقصد ألان تورين هنا بأن الحركة الاجتماعية مكونة من وعي جمعي وبصيغة جمعية وشمولية لا أقلية وفردية من اجل النجاح في التأثير على الرأي العام من أجل الحصول على الحقوق والمطالب[1].

ومنه فالحركات الاجتماعية التقليدية تتكون من ثلاث عناصر حسب "**ألان تورين**":

- الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة.
- المنافسة والصراع.
- الرؤية المشتركة في تقاسمها الحركة مع منافسيها[2].

والواقع أن آلان تورين يستند بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني، مؤكدا أن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي للفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ، والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الانتاج والتكوين[3].

وأن العمل السوسيولوجي حسب رأي آلان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي.

لقد عمل آلان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية وتحديدا حول الجديد منها في منجزه "الوعي العمالي la conscience ouvrière" والذي يعتبر فيه العمال فاعلين نازحين بامتياز.

---

[1] ألان تورين، **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997، ص29.

[2] GUY VAILLANCOURT (J), **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine**, Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991, P213.

[3] عبد الرحيم العطري ، المرجع السابق، ص34.

المحاضرة السادسة

أشكال الحركات الاجتماعية

تتفاوت وتختلف تصنيفات أنواع الحركات الاجتماعية وذلك حسب تواجدها في المجتمع من حيث الدقة والشمولية ونظرا لاختلاف السياق الاجتماعي والتاريخي الذي وضعت فيه، لذا فقد قسم علماء الاجتماع الحركات الاجتماعية إلى عدة أشكال وهي:

أولا- حركات اجتماعية كلاسيكية:

تقوم على إعادة توزيع الثروات التي تعد المنفذ للوصول إلى مواقع القرار.

ثانيا- حركات اجتماعية معاصرة:

تقوم بوضع فضاءات مستقلة عن الدول وتتبنى المقاومة كآلية للتحكم الاجتماعي وتعبر عن استقلالية اجتماعية خاصة بتلك الحركات.

ويمكن تلخيص أنواع للحركات الاجتماعية ضمن هاذين الصنفين:

1- حركات إصلاحية: وهي حركات تشجع تغير بعض القوانين والمعايير مثل: النقابة التي تهدف إلى زيادة حقوق العمال والحركة الخضراء التي تدعو إلى سن مجموعة من القوانين البيئية، وحركات تأييد عقوبة الإعدام، ومنه تهدف بعض حركات الإصلاح إلى تغيير في العرف والمعايير الأخلاقية.

2- حركات راديكالية: هي حركات تقوم بتغيير أنظمة القيم الجذرية مثل حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية التي دعت إلى تحقيق المساواة وطالبت بالحقوق المدنية الكاملة لجميع الأمريكيين بغض النظر عن العرق.

3- الحركات القيمية: وهي تلك الحركات التي تهدف إلى تغير القيم ذاتها مثل الإصلاح الديني.

4- حركات محافظة: وتسعى أساسا إلى المحافظة على القيم والمعايير الموجودة في المجتمع.

5- حركات معيارية: والمقصود بها تلك الحركات التي تهدف إلى تغير في الإجراءات والقواعد الخاصة بالقيم في المجتمع، لكنها لا تتحدى القيم نفسها.

6- حركات الخلاص: وهي تلك الحركات التي توجه جهودها لا لتغيير المجتمع وإنما لتغيير الأفراد أنفسهم، وفي الغالب يكون هذا النوع من الحركات حركات دينية تنشد إلى التحويل الكلي في المبادئ مثل الحركات التبشيرية.

7- حركات السلام: وهي الحركات التي تعمل ضد حركات العنف وتسعى إلى الحد منها.

8- حركات العنف: وهي الحركات المسلحة[1].

9- حركات تحويلية: وهي تلك الحركات التي تسعى إلى التغير الشامل والكلي للمجتمع في جميع قطاعاته، ويختلف هذا النوع من الحركات عن سابقتها في طبيعة الأهداف التي تتسم بالشمولية.

وعلى أساس هذا المعيار يتم تصنيف الحركات الاجتماعية إلى:

- حركات دينية: مثل الحركات التبشيرية.
- حركات سياسية: وتهدف مثلا إلى ديمقراطية النظام السياسي.
- حركات اقتصادية: وتهدف مثلا إلى تحريك الاقتصاد.
- حركات اجتماعية: كتلك التي تدعو إلى المساواة.

[1] عبد الغاني بشينية ، **الحركات الاجتماعية-الاحتجاجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر 02، قسم علم الاجتماع، الجزائر، 2015، ص37.

ويمكن تقسيم الحركات الاجتماعية أيضا إلى: عمالية، طلابية، نسائية، ثقافية ... ويستند هذا التمييز إلى الفئات الاجتماعية التي تشكل القوى الرئيسية المكونة لأغلبية المجتمعات المعاصرة.

المحاضرة السابعة

الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

أولا- عوامل ظهور الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:

إن المجتمعات العربية تعاني من أزمات ومشاكل في ميادين مختلفة، لذا فإن ظهور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية في هذه المجتمعات جاءت نتيجة لعدة عوامل أهمها:

1- العامل الثقافي:

بحكم أن التراث جزء من الواقع الغالب على سلوك الجماهير ويصوغ تصوراتهم، كان لابد من البدء بإستعراض أزمة المجتمعات العربية بالبعد الثقافي للأزمة، لأن حياة المجتمعات العربية المختلفة تتميز بسيادة أنماط تقليدية في تكويناتها الاجتماعية المتمثلة في الأشكال الأولية مثل (عائلة ممتدة، عشيرة، قبائل،...) وبتالي فإن القبيلة هي السمة السائدة في المجتمعات العربية.

فالثقافة تعتبر بمثابة مرجعية للتفكير الفردي والعقلي والجمعي على السواء، إضافة إلى القيم والمفاهيم الموروثة والمتراكم على مدار التاريخ، وبالنسبة للمجتمع العربي يعدّ كل من الدين الإسلامي واللغة العربية من أهم مكونات الثقافة العربية الإسلامية، وقد وجهّت للثقافة العربية الموروثة والمعاصر عدة إنتقادات تحملّها جزءًا هامًا من المسؤولية في إعاقة تطبيق الديمقراطية.

فالثقافة العربية تعاني من العلاقات الاجتماعية التي تأخذ طابع الإكراه والقهر التسلطي [1]، فإن إنطلقنا من فكرة إتسام المجتمعات العربية بمظاهر الاستبداد السياسي، فإن الثقافة العربية غير مستثناة عند البحث في جذور الاستبداد كونها تسببت في بلورة نظرة

---

[1]- أسعد وطفة علي، " **بنية السلطة وإشكالية االتسلّط التربوي في الوطن العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص: 23.

خاصة حول العلاقة بين الدولة والمجتمع تجسدت في حاكم فرد ورعية طائعة ليترسخ في اللاوعي العربي نمط من التفكير ينظر إلى السلطة السياسية بإعتبارها حكرًا على طبقة تختلف عن عامة الناس، والحصول على السلطة هو حتمية وحكرا للأشخاص دون آخرين حسب الهوية والوراثة " [1].

وبتالي فإن من أهم المعوقات الثقافية السائدة نجد السمّة التسلطية التي ترجع إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع العربي سواءًا الأب على مستوى الأسرة أم القائد على مستوى الوطن، والعامل المشترك هو إلزامية الطاعة التي تنتج الولاء والتبعية وتصبح الطاعة هي القيمة الأولى في المجتمع، أضف إلى ذلك توظيف الدين الذي قد يتعدى الوظائف التقليدي ليحمل طاعات الدولة وذلك باستخدام الدين في شريعتها وتغيب الحرية والعقل وما يدعيه غالبية الحكام والملوك وأمراء الدول العربية بالإنتماء إلى سلالة النبلاء.

ومنه كون المجتمعات العربية تتسم ببنى تقليدية قبلية وعشائرية تزيد من تعقيد الأزمة وتسهل الاستغلال السياسي لهذه البنى التقليدية في إحكام السيطرة على المجتمع وإستبعاد كل محاولة لتحرير والتغير، وهو ما ينعكس بشكل كبير على أزمة المجتمعات العربية في جانبها السياسي.

2- العامل السياسي:

إن البعد الثقافي للأزمة ينعكس بشكل مباشر على البعد السياسي لها، نظرا للإرتكاز الأنظمة الحاكمة على العوائق الثقافية المذكورة لتكريس هيمنتها على شعوبها ولعلّ أول ما تصطدم به هذه المجتمعات في الشق السياسي من الأزمة هو مشكل الشرعية، حيث نجد أنظمة سياسية تعتمد على الشرعية الثورية، وأخرى تتبنى الشرعية الملكية، والحكم الوراثي وأنظمة أخرى توظف الشرعية الدينية، وكلها تقريبًا تعمد على النظام الأمني المخابراتي لتمديد حكمها وإستخلاف نفسها.

---

[1]- عبد الله عروي ، " **مفهوم الدولة** "، دار التنوير، 1998، ص: 90.

فالكثير من المجتمعات العربية أسست شرعيتها إنطلاقا من محاربة الاستعمار، حيث أثناء الثورة ضد المستعمر تمّ الاعتماد على الجماعات الإثنية والقبلية والجهوية لطرد المستعمر، وبمجرد بداية إنهيار المؤسسات والمنشآت الاستعمارية،وجدت قيادات هذه التنظيمات والجماعات نفسها في دور أمراء الحرب القبلية والجهوية والإثنية، بما أنه لم تكن لديهم أي أفكار لبناء أمة ودولة ما بعد الاستقلال ووجدت هذه الجماعات نفسها تسيطّر على الدولة وخيراتها مما جعلها تستعمل الموارد وسلطة الدولة لإضعاف خصومها ومنها الأحزاب المعارضة [1].

ولازلنا لحدّ الآن نجد أنظمة عربية تتغنى بالشرعية الثورية والحق في قيادة هذه المجتمعات وقد أوجدت آليات سياسية وميكانيزمات من أجل إعادة إنتاج هيمنة الأسرة الثورية على مقاليد الحكم بإستمرار تحت تسميات مختلفة.

ومن أهم آثار هذه الأزمة فكرة القائد المطاع الذي يرد نفسه الشخص الوحيد القادر على تسيير وقيادة المجتمع ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء هذا القائد، لأن في ذلك هلاك لهذا المجتمع، ولعل أكثر ما يثير القلق هو وجود فئات في المجتمع العالي الحالي لاتزال تؤمن بقداسة هذا القائد.

إلى جانب هذه العوائق نلاحظ تعطيل عملية التداول على السلطة بشكل مباشر عن طريق غلق المجال السياسي وإقصاء المعارضة الجادة في المشاركة السياسية وفرض نظام الحزب الواحد أو التعددية الشكلية، إضافة إلى تعطيل المسار الإنتخابي بشكل غير مباشر وذلك من خلال إعتماد أحزاب السلطة وخلق شكل من أشكال التداول على السلطة إنطلاقا من تصفية قوائم الترشيحات ورفض إعتماد الأحزاب المعارضة.

---

[1]– نورالدين بكسين، " **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** "، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 7، جانفي 2011، الجزائر ، ص: 151.

أضف إلى ذلك ضعف المجتمع المدني في المجتمعات العربية كإطار للتعبير عن إنشغالات أفراد المجتمع، وعدم وجود فضاء إجتماعي يسمح بتأطير أفراد المجتمع وإعطائهم فرص للتعبير عن إنشغالاتهم، مما عمّق من أثر البعد السياسي للأزمة وأوجد الحاجة إلى حركات إحتجاجية قوية في ظل عدم وجود حركات سياسية وتكافؤ الفرص وغلق الفضاء النقابي، وبتالي كانت الحاجة إلى ظهور الحركات الاحتجاجية قوية للتعبير عن الإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الفرد في المجتمع.

3- العامل الاقتصادي:

إن الحركة الاحتجاجية هي نوع من التعبير عن عدم نجاعة السياسات المتبعة، الشيء الذي يحوّل بالضرورة الحركة الاحتجاجية من حركة إحتجاجية ذات مدلول إجتماعي إلى حركة إحتجاجية ذات مدلول سياسي وهذا ما حصل في أحداث تونس ومصر حيث تطورت تلك الاحتجاجات إلى مرحلة الثورة العارمة.

وكانت العوامل الاقتصادية، مثل البطالة وإرتفاع الأسعار وغياب فرص العمل، وخاصة عجز الحلول الفردية والجماعية في مقابل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تزداد حدّتها بإستمرار في ظل عجز النظام السياسي عن إيجاد حلول لهذا الوضع المتأزم بفعل إنتشار الفساد الاقتصادي الذي دفع بالأفراد على الانعزال عن العملية السياسية. وصار لهذا الفساد طابع مؤسساتي يلعب وظيفة هامة داخل البناء الاقتصادي والسياسي، لدرجة أن بعض الأنظمة السياسية أطلقت العنان للفساد الاقتصادي وأصبح يمثل توجهًا سلطويًا مقصودًا يهدف إلى تحويل الاهتمام السياسي المتنامي إلى إهتمام إقتصادي باعتبار أن الفساد الاقتصادي مواجهته تكون أكثر سهولة وأخفّ ضررًا.

وقد أدت هذه الأزمة الاقتصادية التي تعيشها غالبية المجتمعات العربية إلى تعميق تخلّف مجتمعاتها والذي تمثل في إنخفاض مستوى الدخل وتخلف وبدائية الصناعة وإنتشار التضخم في القطاع التجاري وإنخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية وإرتفاع نسبة الوفيات وزيادة معدل المواليد، مما أدى إلى تهميش أعداد متزايدة من المواطنين، نتيجة إنشغالهم

بهموم العيش والحياة وبتالي الابتعاد عن الاهتمام بالمسائل الديمقراطية، وبتالي فإن فشل السياسات الاقتصادية يؤدي بالضرورة إلى رفض الوضع القائم والتفكير في تغيره حسب حجم الضرر الذي يلحقه بحياة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية لدرجة قد تصل إلى مرحلة المطالبة بتغير النظام ككل بالحركات الاحتجاجية التي قد تتحوّل وتتطور إلى عصيان مدني وإعتصامات تعطّل كل مظاهر الحياة لتلك المجتمعات من آجل فرض التغير.

4- العامل الإقليمي:

إن التعرّض إلى الوضع الإقليمي والدولي يستمد حجته من الاهتمام الدولي والإقليمي المتزايد بكل الأحداث المحلية والوطنية وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى العولمة الاقتصادية وتداخل المصالح بين الدول، إلى جانب التطور التكنولوجي الهائل وإبتكار آليات إتصال جدّ متطورة إخترقت كل الحدود، وصعبّت على الدول الصغيرة الإنفراد بالشأن الداخلي لتتصرف كما تريد في قضاياها الداخلية، بحيث أصبحت أكثر الدول ديكتاتورية تتعرّض لعقوبات مختلفة تصل إلى درجة الحصار والمقاطعة مما جعل الحركات الاحتجاجية اليوم خلافًا للسابق، تتمتع بنوع من الحماية الخارجية من خلال المنظمات الحقوقية التي تؤثر على الرأي العام، والذي يؤثر بدوره على نتائج الانتخابات الشيء الذي يجعل الإدارات الغربية تبحث عن كسب الرأي العام وبتالي تستجيب إلى الكثير من مطالب المنظمات الحقوقية، إلى جانب التغطية الإعلامية الواسعة التي أصبحت عاملاً أساسيًا في حماية الحركات الاحتجاجية وإسماع صوتها وتوفير هامش كبير من الحماية لها عن طريق التغطية الإعلامية المستمرة لأي شكل من أشكال القمع والعنف الذي تتعرض له.

وبالرغم من أن المجتمع الدولي والدول الكبرى تبحث في غالب الأحيان من وراء الضغط على الدول التي تشهد هذا النوع من الحراك عن الحفاظ على مصالحها وتدعيم مراكزها داخل هذه الدول وتتغاضى طرف من الأطراف المستضعفة والمقموعة عندما يتعارض التدخل مع مصالحها.

يشكل الغلق السياسي طوقًا خانقًا على جميع الحريات الفردية والجماعية وفتح كل الأبواب أمام كل أشكال التعسّف والظلم الاجتماعي التي تفننت في ممارسة مجموعات في حكم النظام السياسي المتنامية في مختلف أرجاء الهياكل الخاصة بالدول الوطنية التي لم يبق من وطنيتها إمتياز سوى الاسم وقد تحولت إلى مؤسسة عائلية [1].

ومنه فقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية على حدٍ سواء إلى بروز المصاحبات الأساسية لعملية الانفتاح الاقتصادي، فقد أدى تفكيك البنية الاقتصادية المحلية وزيادة وتيرة المضاربة والربح السريع وغير المشروع وندرة المواد الغذائية الرئيسية إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية لقطاعات كبيرة في المجتمع وبشكل مثير للقلق ولم تطل حالة التدهور الاجتماعي الجماهير الشخصية لتزيدها فقرًا فحسب بل إن الفوارق الاقتصادية بين الطبقة العليا المالكة والطبقة الثالثة والفقيرة التي لا تملك قد إزدادت إتساعًا في عدة أقطار، وإن كان الأساس السليم الذي تقوم عليه الديمقراطية هو المساواة بين المواطنين فإنه ليس بالمساواة أمام القانون أو المساواة السياسية على أهميتها تتحقق الديمقراطية، فجوهر المساواة هو المساواة الاقتصادية، وإن عدم المساواة الاقتصادية وسوء توزيع الثروة تؤدي بإستمرار إلى إستحالة المساواة ويؤدي إلى عدم تكلفة الفرص بين المواطنين ومنه تعرّض الأغلبية للاستغلال وحرمانهم من حريتهم الاجتماعية وبذلك فإن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلاّ إذا توفرت له ضمانات ثلاثة هي:

- أن يتحرر من الاستغلال في جميع صوره.
- أن تكون له فرص متكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية.
- أن يتخلص كل فرد من قلق يبدد أمن المستقبل في حياته.

---

[1]– عمر الشوبيكي،" **الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والإجتماعي** " ، المنتدى العربي للدراسات القاهرة، 2010، ص: 05.

حيث تنشا الحركات الاحتجاجية في مواجهة الدولة نتيجة تعثر الدولة في أداء دورها وتدخل الدولة المتزايد للسيطرة على السوق وتدعيمها قوتها وتوسعها على حساب المجتمع.

5- العامل الاجتماعي:

من بين آليات الإقصاء الاجتماعي الإفراط في الاستهلاك الثقافي والذي يعني نشر ثقافة معينة من قبل النظام السياسي القائم والذي يهدف إلى ترك الطبقات المهمشة بعيدة عن القرار السياسي في ظل غياب الوسائط السياسية والإجتماعية ويحافظ النظام على الدافع بالطبقات بالمهمشة مع إتباع سلوك مغاير مع الطبقات الاجتماعية الأخرى إنطلاقا من إستهلاكه للنمط معين من العيش وهو البحث الدائم عن الاستهلاك دون العمل على الإنتاج، لأن ذلك يسبب مشكلة للنظام، وبحدوث ذلك فإن الطبقات المهمشة تساهم هي كذلك في بقاء طبقتها وفرض الهيمنة المرتبطة بالطبقات السائدة في المجتمع وبالتالي يصدر عن ذلك تهميش لهذه الطبقات الاجتماعية، مما يمنع حدوث إندماج أو التعايش مع تلك الثقافة، ولايمكن التعبير عنها إلا في صورة سلبية، وإن تشجيع الاستهلاك على حساب الإنتاج يؤدي إلى شرعية الإقصاء المتواصل في ظل غياب الوسائط نتيجة الفروقات المتواجدة وينتج عن ذلك عدم التواصل الاجتماعي أي عدم إمكانية الدفاع عن حقوقه وبالتالي تنتج عنه عملية الإقصاء الاقتصادي ومختلف النقاط الاقتصادية والسياسية والثقافية المرتبطة بالحياة الاجتماعية وبالتالي سوف تتحدد جميع السلوكات الناتجة عن الفئات المهمشة [1].

إن الإقصاء الاجتماعي المفروض على الفئات الثانوية المهمشة يحدد نوع العلاقة بينها وبين الفئات الاجتماعية الأخرى في التنظيم الاجتماعي فكل فريق إجتماعي لكي يحافظ على هويته ومصالحه يسعى وراء العمل في شكل دائم، فالطبقات الاجتماعية المهمشة تتواجد في أسفل المستويات الاجتماعية وهي الأكثر تضررًا جراء الصراع الموجود

[1] – Bernard Dumas et Michel Séguier « **Construire des Actions Collectives** », Edition LYON, 1997, P : 30.

بين الطبقات، وإن الإقصاء الاجتماعي يتبعه حالة من التأنيب المستمر نتيجة طرده للطبقات المهمشة ووصفها بالطبقات المتدنية في المجتمع [1].

إن حالة الإقصاء الاجتماعي المفروضة على الطبقات تتراكم ولا يملك أحدًا القدرة على تحديد حالتها الحقيقية بضبط إتجاه المجتمع وليس لديهم القدرة اللازمة على تطوير ذلك أو تغيره ويعيشون تحت رحمة فكرة التخيّل وهي واحدة من مجموعة حالات التخيّل التي تقضي على العلاقات المباشرة مع العالم الحقيقي وهو ما يدفع نحو الانعزال عن المجتمع بإضافة إلى ذلك لايمكن لهذه الفئات المهمشة أن تفرض رأيها السياسي وبذلك فإن عدم الرضى عن الذات يوّلد الإحباط، وهذا ما يؤثر على مكانته ووضعيته الاجتماعية،وهذا ما يوّلد الإحساس بإندفاع نحو الثورة المتواصلة وعدم القدرة على تغير الأحداث والقواعد السائدة في المجتمع.

ومنه فإن هذه الظروف تدفع بالفرد إلى خلق ميكانيزمات لفرض الذات بطرق أخرى بالنسبة للطبقات المهمشة فبعد أن يقبل الفرد مكانته المتدنية في المجتمع ويصبح الوضع عادي والسلوكات الموّجهة له يراها صحيحة ويتقبلها بما أنه لا يستطيع تغير الأوضاع والقوانين الاجتماعية السائدة.

ومنه تصبح الطبقات الاجتماعية المهمّشة تعيش تحت تبعية التصور الغير الحقيقي ويتضح ذلك في عدم وجود الضمير وعدم الإحساس به وهو ما يؤدي إلى الطرد والإقصاء الاجتماعي ولهذا يتجه الفرد إلى تكوين صورة غير حقيقية لذاته فتلك التصورات نحو ذاته تظر به، ويصبح الشخص المهمّش محصورًا بين الفكرة الافتراضية والسلوك الشعوري الذي يحس به وكلها تؤدي إلى تدهوّر الوضع.

وإن حالة التهميش التي تتواجد داخل حدود الدولة وتعاني منها بعض الفئات الاجتماعية، تسمح بتعايش الطبقات المهمشة مع باقي الطبقات الأخرى، لكن حالة التهميش هذه تؤثر سلبًا على القيام ببعض الأعمال الجماعية دون إقصاء مجموعة ما وتسمح بخلق

---

[1]– إبراهيم غرايبة،" **ماذا تقدم الحركات الاجتماعية** "، مجلة العصر، العدد 16، مصر، مارس 2007، ص: 12.

حالات هروب للأفراد المهمشين التي يعيشونها والدفع بهم إلى خلق تصورات تبعدهم عن الواقع.

ومنه فإن إنتاج سلوكات ثانوية لدى الطبقات الثانوية في المجتمع تجعل التواجد الاجتماعي للفرد المهمّش مربوطٌ بكونه مقصى من قبل أفراد المجتمع، ولا تسمح له بتطوير أفكاره، وفرض وجوده في ظل السلوكات السائدة في المجتمع التي تؤثر على مصير الفرد الذي يعيش في حالات الانغلاق.

ومنه يعتبر الإقصاء الاجتماعي أحد الأسباب القوية التي تدفع إلى ظهور الحركات الاحتجاجية وظهور التعبير عن المطالب الشعبية والتي تسعى القوى المجتمعية إلى تبليغها إلى الجهات المسؤولة ومنه تغير الوضع القائم بوضع آخر يكون أكثر ملائمة وأكثر مرونة.

ثانيا- الحركات الاحتجاجية وتجذير ثقافة الاحتجاج في الوطن العربي

لقد تصاعدت خلال السنوات الأخيرة الاحتجاجات في الوطن العربي اختلفت طبيعتها من بلد إلى آخر، حتى أخذت صورا وأشكالا متعددة تباينت من مرحلة إلى اخرى، ومن واقع إلى آخر وبات من الصعب تجاهل التطور الذي يعتري هذه الاحتجاجات، ويبدو واضحا من تطور وانتشار الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، حجم التباين في مسار الحركات الاحتجاجية، وهو الأمر الذي جعلها في بعض الأحيان حركات احتجاج اجتماعي بامتياز، وهناك حركات احتجاجية حملت مزيجا بين السياسي والاجتماعي، كما هو في الحالة المغربية، أما في لبنان مثلا فيمكن اعتبارها نتاج حركات أو فعل سياسي، حيث توظف القضايا الاجتماعية من أجل حسابات سياسية، وهناك البحرين التي عكست الحالة فيها نوعا من الاستقطاب السياسي بين سلطة قائمة ذات الانحيازات المذهبية ومعارضة سياسية ذات

طابع مذهبي أيضا وهو الأمر الذي جعل الحركات الاجتماعية ذات طابع سياسي ومذهبي واضح[1].

وقد اتسمت معظم الحركات الاحتجاجية التي تشكلت في الوطن العربي من خلال السنوات القليلة الماضية بطابع تحالفي عبر الإيديولوجيات، حيث ركز أعضاءها على أهداف مشتركة والفعل السياسي المباشر وابتعدوا إلى حد كبير عن السجلات الفكرية والنظرية التي اهتمت بها الأجيال السابقة، والبعض من هذه الحركات جاء بطريقة عفوية تلقائية.

ولقد بدأت الحركات الاحتجاجية في المجتمع العربي بأعداد ضئيلة من الأفراد وهو في الأساس الأفراد الذين شرعوا في التغلب على الخجل والخوف الذي تولد داخل معظم أبناء الوطن العربي كحصيلة لثقافة خاصة، وقد استطاعت هذه الاحتجاجات المتناثرة أن تكسر قيود المسايرة التي يرغمها عليها المجتمع السياسي والمؤسسات الحاكمة عبر آليات متعددة خصوصا الجهاز الأمني، وأن يستطيع الأفراد تجاوز هذا الإرث الطويل من الخوف والمسايرة، وتجذير ثقافة الاحتجاج ونشرها في المجتمع العربي.

ويمكن التمييز بين مجموعتين من الاحتجاجات التي شهدتها الأقطار العربية بالاستناد إلى الدوافع المحركة لها:

المجموعة الأولى: هي الاحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية وتتضمن أشكال الاحتجاج المرتبطة بالضرائب والخدمات العامة، والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والأجور والمعاشات والعمل ...الخ.

المجموعة الثانية: وهي الاحتجاجات المدنية والسياسية، وتتضمن الاحتجاجات المرتبطة بحقوق الإنسان والقمع السياسي وسوء المعاملة من الأجهزة الأمنية، والحقوق المدنية والعدل والحريات، وقضايا النظام السياسي مثل الانتخابات والتزوير والفساد والديمقراطية[2].

---

[1]- دينا شحاتة ومريم وحيد: **سياسات الشارع، تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، مصر، ص 80.

[2]- خالد كاظم أبو دوح: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص 420.

وعلى الرغم من هذا التطور الذي شهدته الاحتجاجات والحركات الاجتماعية في عدد من الأقطار العربية إلا أن النظرة إليها ظلت محصورة في أنه من الصعب في سمات السياق السياسي العربي الاستبدادي أن يكون لها القدرة على قيادة عملية إصلاح وتغيير واسعة، فكانت معظم الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في الوطن العربي جمعت ضغط وأحدثت صداعا حقيقيا في رأس النظم الحاكمة، ثم ازدادت قوتها وقدرتها من خلال تضامن الشعب معها.

وإن الدور الأخطر لهذه الحركات تمثل في أنها أدت دورا محوريا في زراعة ثقافة الاحتجاج وتجذيرها في بنية المجتمع العربي وذلك باستخدام أساليب جديدة ومتعددة للتعبئة والضغط لإحداث التغير الإيجابي في السياسات، وتجذر ثقافة الاحتجاج في العديد من السياقات العربية خلال السنوات الأخيرة وتطور الحركات الاحتجاجية والاجتماعية من الإصلاح إلى الثورة يسقطان أيضا العديد من المسلمات التي أكدتها العديد من العلوم الاجتماعية ومن هذه المسلمات مقولة: ***"الاستثناء العربي"*** بمعنى الأقطار العربية كانت وستظل تواجه التحول الديمقراطي وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات منها:

أن الاحتجاجات ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي عبرت عنها الحركات الاحتجاجية العربية في بدايتها سرعان ما تحولت إلى حركة ثورية ترفع شعارات إسقاط النظام في حالة الاتفاق الجمعي سواء على مستوى كل قطر أو على مستوى قطر من الأقطار في الوطن العربي، سواء كان إسقاط النظام من أجل إصلاح النظم الجمهورية والمطالبة بتحويل نظم ملكية إلى ملكية دستورية.

ومنه يظهر تحولا آخر في البنية النفسية للمواطن العربي يتجسد في انتزاع بعض الشعوب العربية حقوقها بقوة إرادتها وهذه مسألة مهمة وجديدة في السياق العربي ومنه يمكن الخروج في حقيقتين مهمتين.

الاولى: يتصل امتلاك الشعور العربية بالقدرة على الاتيان بالفعل غير المتوقع أي الفعل الثوري.

الثانية: هي أن الأنظمة الحاكمة المستبدة أكثر هشاشة مما تتجسد به في الذهنية الشعبية للشعب الذي يبدو خاضعا، ويتأكد ضعفها وهشاشتها عند سقوطها.

كما أن الثورات والانتفاضات العربية وضعت حدا للوهم الذي عاشت عليه النظم الحاكمة لعقود ومفادها أن الشعوب العربية ساكنة ولا تثور على حكامها من أجل الحرية والديمقراطية نظرا لأن الثورات والانتفاضات أخذت طابعا سلميا باستثناء ليبيا، حيث بدأت الثورة سلمية وسرعان ما تحولت إلى استخدام القوة للرد على القمع المفرط الذي مارسه النظام ضدها، وهذا الأمر له دلالة مهمة مفادها أن الجماهير العربية تنبذ العنف وتحبذ اللجوء إلى الاحتجاج السلمي كحق ديمقراطي مشروع[1].

وتتشابه الثورة العربية في احتجاجاتها مع الكثير من الثورات التاريخية، وإذا تحدثنا عن أحداث الثورة وممارستها كأعمال العنف المصاحبة للثورة والأحداث المشكلة للثورة (النظام المدني، التمردات والشغب، الفوضى وحروب الجماعات المسلحة...الخ)، إلا أن الثورة العربية أضافت سمات جديدة إلى الثورة وأساليب جديدة تم الاعتماد عليها في تحقيق التغير الثوري وهنا استطاع الفعل الثوري في بعض جوانبها أن يسخر الوسائل الحديثة للتواصل كالشبكة العنكبوتية والفايس بوك في التعبئة والتنظيم خصوصا في مواجهة السلطات الأمنية.

[1]- خالد كاظم أبو دوح ، نفس المرجع السابق، ص 421.

المحاضرة الثامنة

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية المعاصرة

تنقسم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية إلى نوعين:

- حركات ذات طابع سياسي (تهتم بالإصلاح السياسي)؛
- حركات ذات طابع مطلبي (تهتم بقضايا مطلبية مثل الأجور).

وتشترك هذه الحركات في العمل خارج الأطر الحزبية والنقابات واللجوء إلى الاحتجاج المباشر مثل المظاهرات والإضرابات بدلاً من العمل السياسي المنظم أو الاتصال بالسلطات المعنية للحصول على تسريح مسبق للتظاهر، وقد إستطاعت هذه الحركات أن تجلب جيلاً جديدًا من الشباب والاتفاق على عدد محدود من المطالب، وتمهيدًا لذلك فقد قدم " **لبسكي** " مفهوم النشاط الاحتجاجي بإعتباره أداة للتغيرات التي تجعل الأنظمة السياسية أكثر إنفتاحًا وتقلبًا للمطالب وضغوطات جماعة محدودة [1].

ونستطيع أن نميز في الجزائر عدة أنواع من الحركات الإجماعية والاحتجاجية التي طبعت بنشاطها الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، الثقافية وحتى الدينية، وأثرت في صراعات المجمع مع الدولة وأهمها:

[1]– المهر، محمود صلاح عبد الحفيظ،" **الحركات الاجتماعية الفرصة السياسية** "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011، ص: 161.

أولا: الحركات الاجتماعية العمالية: النقابية:

عند التحدّث عن النقابات العمالية نجد أنه لا يوجد تقييم فعلي لنقابات لكن تطور المفهوم تاريخيًا ومحاولة هيمنة السياسي على هذا التنظيم جعل من هذا المصطلح "**براديغم**": أي الانتقال من مفهوم الثورة حول أرباب العمل ومحاولة أرباب العمل والسياسيين السيطرة على النقابات، مما أدى بالنقابيين إلى إستخدام مصطلح النقابات المستقلة أي إبتعادها عن أي صلة حزبية أو إدارية أو سياسية [1].

أ)- التعريف اللغوي للنقابة: إن المصدر اللغوي للنقابة هو في الأصل النقب. وقد أخذ اللفظ دلالات متعددة ومتنوعة وقد ورد هذا المصطلح في القاموس بمعنى: " قد نقب عليهم بالسكرة أي فعل ذلك ونُقِبَ وعَلِمَ ونقابة بالفتحة الرجل العلامة وما تَنْقُبُ به المرأة " [2].

ب)- التعريف الإصطلاحي للنقابة: يعرّفها **ألن توران:** " أنها منظمة للدفاع والهجوم الاقتصادي تناضل من أجل أجر أحسن ومن أجل توظيف أمن على الأوتوقراطية وأرباب العمل " [3].

ويعرفها " **ريتشارد بروك فريمان** ": " نقابة مستمرة حرّة تدافع عن الحقوق المادية والمعنوية للعمال مستقلة عن كل وصاية سياسية وحزبية وإدارية " [4].

ونستنتج من التعريفين السابقين أن النقابة هي هيئة قانونية تتكون من مجموعة من المواطنين الذين يتعاطون مهنة واحدة أو مهن متقاربة، أو هي عبارة عن جمعية تتكون وتشكل لأغراض المفاوضة الجماعية أو المسوامة الجماعية بشأن شروط الاستخدام مع

---

[1]- عبد العزيز بن حليمة عمر ،" **الفعل الاحتجاجي وتفعيل آليات الحراك السوسيومهني**"، مجلة دورية أكاديمية محكمة، العدد 30، 2015، ص: 256.

[2]- محي الدين آبادي ، " **قاموس المحيط** "، المجلد الأول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة، ص: 134.

[3]- بوبكر بوخريسة وآخرون، " **دراسة في تنمية الموارد البشرية** "، دار قرطبة، الجزائر، 2008، ص: 28.

[4]- Richard Brook Freeman, « **les Syndicats une Réponse Americaine** », Edition seconomica, Paris, France, 1987, P : 09.

مراعاة مصالح الأعضاء الاقتصادية والإجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية والالتجاء إلى العمل السياسي في حالات معينة.

ومنه فإن النقابة هي منظمة تسعى لنشر الوعي النقابي، هذا الوعي الذي يؤدي النقابة المطلبية ذات البعدين، فالبعد الأول يتمثل في الحفاظ والدفاع على المكتسبات المهنية والبعد الثاني الهجومي والذي يتمثل في النضال من أجل تحقيق المطالب المادية والمعنوية من أجور ومنح هذا من الناحية المادية ومن الناحية المعنوية: تحقيق المكانة الاجتماعية وتحقيق الذات وتحسين الوضعية السوسيومهنية ثم تشّن الإضرابات العمالية الإضرابات كوسيلة ضغط للإفتكاك المطالب في صورة فعل إحتجاجي.

الحركة الاجتماعية العمالية في الجزائر:

لقد كانت تهدف السياسات الفرنسية إلى تدمير بنية المجتمع وتهجير السكان من أراضيهم مما أفقدهم مورد رزقهم وهدد وجودهم الاجتماعي، كما دفعت تلك الظروف العديد من الجزائريين إلى الهجرة إلى فرنسا بحثا عن فرص عمل في المصانع والمناجم وورشات البناء...، رغم أنهم لم تكن لديهم مؤهلات تكوينية تسهل لديهم الإنضمام إلى ورشات الاقتصاد الرأسمالي الغربي، لذلك فقد هلكت أعداد كبيرة منهم نتيجة إلى الظروف الصعبة للعمل دون أدنى حقوق.

لم ترتقي وضعية العمال الجزائريين بالمهجر خاصة بعد حل" **نجم شمال إفريقيا** " سنة 1929 من طرف فرنسا لكنها بقيت أفضل حال من العمال الجزائريين على مستوى التنظيم والحقوق وحتى مطلع الخمسينات، بقي عالم الشغل الجزائري منحصرًا في الزراعة وبعض الأعمال الصناعية والخدماتية المرتبطة بخدمة الإدارة الاستعمارية.

كما عملت تلك الإدارة على إتباع سياسة عنصرية تجاه الطلبة الجزائريين بتوجيههم أثناء دراستهم لتخصصات العلمية والتكوينية المهنية التي سوف يزاول فيها المتخرّج عمله وهي مرتبطة أساسًا بخدمة إدارة الاحتلال كتخصصات الكهرباء، البناء النسيج، مهن يدوية والتي لم تشكل قاعدة لطبقة عمالية حقيقية في الجزائر.

وكان العمال الجزائريين إلى غاية 1956 ينخرطون في النقابات الفرنسية ولكن الوضع تغيّر بإنشاء منظمتين نقابيتين: الأولى قريبة من الحركات الوطنية الجزائرية وهي **USTA** والثانية قريبة من جبهة التحرير الوطني وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين **(UGTA)** والتي تأسس بعد إندلاع الثورة التحريرية 24 فيفري 1956 لدعم الجهد النضالي للحركة التحريرية وهو الجهد الذي تأسس من العمال الجزائريين الذين إنضموا تحت راية جبهة التحرير الوطني لتحرير البلاد، حيث لبوا نداء الجبهة ونظموا إضرابات أهمها إضراب الثمانية أيام في 28 جانفي 1957 حتى 4 فيفري من نفس السنة [1].

وقد شكلت تلك الممارسات النضالية ملامح للحركة العمالية ومباشرة بعد الاستقلال شكل العمال الخلايا الأولى للنهوض بالاقتصاد الوطني وإحداث التنمية الشاملة، حيث أن الحركة العمالية بعد مشاركتها في الكفاح من أجل تحرير البلاد تحولت بعد الاستقلال لمنظمة جماهيرية تساهم في الجهد التعبوي الذي يقوم به حزب جبهة التحرير الوطني " [2].

وإن نشوء الحركة العمالية بدأ من وعي الطبقة العاملة بحقوقها وأوضاع عملها، وبدأت في صراعات مع المؤسسات الصناعية وارباب العمل وذلك لإدراكها المكانة التي تحتلها في سلم الاقتصاد الوطني، لذلك كانت بعض المطالب العمالية وراء الإضرابات ذو طابع سياسي، كالمطالبة بخلق مجالس عمالية ديمقراطية.

وكانت المطالب بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل هي التي تتصدر أسباب الإضرابات وهي تهدف في الأخير إلى محاولة كسب المزيد من النقود والسلطة من وراء مثل هذه المطالب المادية والتي تجلب أنصار كثيرين " [3].

---

[1]– شرفي عاشور، " **قاموس الثورة الجزائرية (1954–1962)** "، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص: 362.

[2]– Boutefnouchet , Mostefa, « **Société et Modernité, les Principes du Changement Social** », Office de Publication Universitaire, Alger, 2004, P : 253.

[3]– علي غربي ، " **واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1995، ص: 347.

ولعل من خصائص الحركة العمالية المطلبية والتي إستطاعت أن تجسّد مطالب العمل بالضغط على المؤسسات، أن الطبقة العاملة في الجزائر تمحورت في المناطق الحضرية (الجزائر، وهران، عنابة، سكيكدة) مما أهلها إلى القيام بدور طلائعي في النضال العمالي لإمتلاكها مستوى من الوعي، بإضافة إلى أن عمال المدن يتميزون بروح نضالية عالية وتنظيم أقوى من رفاقهم في الريف. الشيء الذي إنعكس إيجابيًا على الحركة العمالية وقيادتها، وقد تكونت أساسًا منذ مطلع السبعينات بفئات عمالية شابة وهي الخاصية التي كان لها أثر واضح على ممارسات الحركة العمالية فمقارنةً مع العامل الكبير في السن الأكثر إنضباطًا وإنتاجية، فالكثير من الدراسات تؤكد أن العامل الشاب الذي إلتحق بصفوف الطبقة العاملة في السبعينات هو الذي منح خصائصه النقدية للمؤسسة العمومية " [1].

ولقد ميزت ظاهرة الإضراب الحركة الاجتماعية العمالية في الجزائر، كما فسرت من جهة أخرى العدد الكمي الكبير من المطالب الاجتماعية والاقتصادية للعمال وهو ما سمح ببروز تلك الحركة في المشهد السياسي الجزائري كقوة إجتماعية مؤثرة لاسيما بعد إنتفاضة 05 أكتوبر 1988 وما تلاهما من مظاهر إحتجاجية خلال الألفية الجديدة مما سمح بمطالبة قطاعات عمالية واسعة من الاستفادة من تلك الوفرة من خلال رفع الأجور.

أنواع الحركات النقابية في الجزائر:

1- في قطاع التربية الوطنية والتعليم:

لقد أعلنّ المشرّع أحقية ممارسة العمل النقابي المستقل من خلال المادة 53 من دستور فيفري 1989، والحق في ممارسة الإضراب في المادة 54 من نفس الدستور، وإصدار قانون يقرر كيفية ممارسة الحق النقابي، تم القانون الذي حدد علاقة العمل، إضافة إلى القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية في 15 جويلية 2006 وأول نقابة مستقلة

[1]- جابي عبد الناصر، " **الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الإجتماعية** "، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2011، ص: 40.

تأسست قبل صدور الدستور في 23 فيفري 1989 المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي في جانفي 1989.

أولا: النقابة المستقلة لعمال التربية والتكوين SATEF:

تعتبر أول نقابة في قطاع التربية والتعليم وتأسست في 23 مارس 1990 بتيزي وزو وأمينها العام: " **بوعلام عمورة**" ومن مطالبها الأساسية:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للقطاع.
- الحفاظ على المكتسبات المهنية.
- نشر الثقافة النقابية والتربوية.
- المساهمة في بناء المدرسة الجزائرية في إطار تذويب الفوارق الاجتماعية.
- تكريس ديمقراطية التعليم ومجانيته.
- السعي لإنشاء فدراليات لا تتعارض مع قوانين الجمهورية.

ثانيا: النقابة الوطنية لعمال التربية:

وتأسست في 30 نوفمبر 1999 أمينها العام: " **عبد الكريم بوجناح**" ومن أهدافها الأساسية:

- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للقطاع.
- العودة إلى النظام الكلاسيكي (سنوات 6 في الطور الابتدائي).
- ضرورة مراجعة المناهج والبرامج التربوية بشكل يسمح بإكتساب المتمدرسين المعارف التي تمكنهم من النجاح من طور إلى طور إلى غاية الوصول إلى الجامعة.
- تشجيع التكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية بين صفوف المعلمين.
- تحسين الظروف البيداغوجية والاجتماعية للمعلمين والأساتذة [1].

[1]– محمد سفيان بداوي ، " **كرونولوجيا تشكيل النقابات المستقلة في قطاع التعليم** "، المسيلة (الجزائر)، 2013، ص: 196.

ثالثا: الاتحاد الوطني لعمال التربية والتكوين (UNPEF):

تأسس في سنة 2003 ورئيس المكتب هو:" **الصادق دزيري**"ومن مطالبها الأساسية:

■- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للقطاع.

■- الحفاظ على الحقوق المكتسبة لعمال وأساتذة القطاع والعمل على ترقية المهنة الاجتماعية.

■- تشجيع التكوين النقابي ونشر الثقافة العمالية.

■- تحسين الظروف البيداغوجية والاجتماعية للمعلمين والأساتذة.

كما أكدّ رئيس هذا الاتحاد أنه من تاريخ إنشاء ملف الخدمات الاجتماعية في الجزائر في الثمانينات إلى غاية 1994 عندما تحوّل الملف إلى يدّ المركزية النقابية عن طريق صفقة منحتها لها الحكومة مقابل التنازل عن طلبها بإسترجاع وصبّ تلك الأموال لفائدة موظفي التربية وهو السلك الوحيد الذي لم يستفيد من تلك الأموال نظرا للوضع المأساوي الذي كانت تعيشه البلاد [1].

رابعًا: المجلس الوطني للأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST:

تأست في 17 أفريل 2003 ولم يستلم وصل إعتماده إلى غاية 10 جويلية 2007 وهي نقابة مستقلة عن وصاية الأحزاب والنقابات وأرباب العمل ويعتبر السيد:" **نوار العربي**" هو المنسق الوطني لهذا المجلس، ومن مطالبها الأساسية:

■- محاولة حلّ إشكالية المناصب في قطاع ملف سكنات الجنوب وتفعيل عمل مقترحات لجنة السكن.

■- ترقية الأساتذة التقنيين رؤساء الورشات ورؤساء الأشغال إلى أساتذة التعليم الثانوي، وكذلك المهندسين ذوي الأقدمية أقل من 10 سنوات.

---

[1]- بن حليمة عمر عبد العزيم، مرجع سابق، ص: 267.

■- إيجاد حلول عملية تسمح بترقية معلمين المدرسة الإبتدائية وأساتذة التعليم الأساسي إلى رتب التوظيف القاعدية.

■- إعطاء حق الإنخراط لكل الأطوار الدراسية (الإبتدائي، المتوسط، الثانوي والتقني) في نقابة (الكنابست الموسع).

خامسا: النقابة الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني SNAPEST:

تأست في 2 فيفري 2006 والمنسق الوطني هو: " **مزيان مريان**" ومن مطالبها الأساسية:

■- رفع الأجور 100/100 تماشيًا مع القدرة الشرائية.

■- تخفيض سن التقاعد.

■- إصدار قانون خاص بأساتذة التعليم الثانوي والتقني.

سادسًا: التنسيقية الوطنية لمعلمي الابتدائي والمتوسط UNPEF:

تم إنشاء التنسيقية الوطنية لمعلمي الطور الابتدائي وأساتذة المتوسط تحت لواء النقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين برئاسة المنسق الوطني: " **الطاهر حمروش**" بتاريخ 13 جانفي 2013.

وقد ذكر الأمين العام لهذه التنسيقية أن النقابة تطالب بإلغاء المواد 34 ⟵ 39 الخاص بالطور الابتدائي والمواد 49 ⟵51 الخاصة بالتعليم المتوسط من المرسوم إضافة إلى تعديل المادتين 47 و 59 من المرسوم رقم 240/12، وذلك بإسقاط أحكام المادة 73 منه على هاتين المادتين.

ومن المطالب الأساسية لهذه التنسيقية:

■- ترقية جميع أساتذة التعليم الأساسي خريجي المعاهد التكنولوجية للتربية وكذا حاملي الشهادات الجامعية بجميع التخصصات دون قيد أو شرط إلى رتبة أستاذ، والسماح لهم بالمشاركة في جميع المسابقات والامتحانات المهنية.

■- إحتساب سنوات الخدمة الوطنية ضمن الأقدمية العامة.

■- إحداث مناصب عمل مكيفة للأساتذة الذين لا تسمح لهم صحتهم بمزاولة العمل.

■- إمكانية حصول الأستاذ على سكن إجماعي بحيث لا يؤثر على القدرة الشرائية والعيش الكريم.

■- إبعاد الخدمات الاجتماعية عن كل هيمنة نقابية وإستحداث آليات بحيث يستفيد منها كل عمال القطاع من الضمان الاجتماعي.

■- التكفل التام بصحة المعلم.

■- إشراك الأسرة التربوية وأولياء التلاميذ في دراسة آفاق المنظومة التربوية وتقييم الإصلاحات المنتهجة.

■- إنصاف الأساتذة العاملين بالجنوب بإحتساب منحة المنطقة الجغرافية على الأجر القاعدي ومنحه سكن.

■- حق الأستاذ في التقاعد بعد 28 سنة من العمل الفعلي.

■- إعادة النظر في قانون المنح والتعويضات بما يضمن إضافة منح أخرى كمنحة السكن لجميع الأستاذة وكذا رفع قيمة النقطة.

■- المطالبة بإصدار قانون خاص لحماية أستاذ التعليم الأساسي والمتوسط من العنف داخل المؤسسة [1].

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 269.

2- النقابات المستقلة في قطاع الإدارة والخدمات:

النقابة الوطنية المستقلة لمستخدمي الإدارة العمومية:

هي منظمة نقابية وطنية تم تسجيلها من طرف وزارة العمل بتاريخ 9 سبتمبر 1990 وتعتبر تنظيم مستقل ذو طابع مهني إجتماعي لجميع العمال والأعوان الذين يخضعون للمؤسسات والإدارات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطها عبر كامل التراب الوطني.

ومن أهدافها الأساسية:

- المساهمة الأساسية التي تهدف إلى تحسين الأداء الإداري الأمثل لتقريب الموطن من الإدارة.
- تكوين نقابيين بما يخدم أهداف الإدارة وإعطاء الأولوية للملتقيات التكوينية المشتركة مع النقابات الأخرى.
- السهر على سلامة العلاقات مع النقابات الأخرى وتفادي النزاعات.
- تفادي إستغلال العمل النقابي للأهداف سياسية وأغراض شخصية.
- التعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تتعامل معها الدولة فقط في إطار القوانين المعمول بها.
- تساهم الهياكل النقابية في إحياء الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية.

3- النقابات المستقلة في قطاع التعليم العالي:

أولا: نقابة المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي (CNES):

ومن أهدافها الأساسية:

- الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية للمنخرطين والأساتذة.
- الدفاع عن مصالح الجامعة العمومية.
- المساهمة في تحسين الظروف البيداغوجية وظروف البحث العلمي.
- الدفاع عن حرية التعبير والتفكير.

- الدفاع عن حرم الجامعة.
- المساهمة في وضع تسيير عقلاني وديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي.
- المساهمة في ترقية الاتصال والإعلام بين الجامعات محليًا ودوليًا.
- المساهمة في وضع الشروط الضرورية لتنمية البحث العلمي.
- الدفاع عن مهمة الخدمة العمومية للجامعة.
- ترقية التكوين النقابي.

ثانيًا: نقابة أساتذة التعليم العالي المتضامنين (SSES):

تأسست في 17 ديسمبر 2011 بدار النقابات بالدار البيضاء في الجزائر العاصمة.

ومن أهدافها الأساسية:

- الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لمنخرطين أساسًا والأساتذة عمومًا.
- الدفاع عن مهمة الخدمة العمومية للجامعة.
- الدفاع عن حرية التفكير والتعبير.
- الدفاع عن الحرم الجامعي وعن أخلاقيات المهنة مع إحترام الواجبات الجامعية.
- العمل من أجل توفير الشروط الضرورية لتنمية البحث العلمي.
- العمل من أجل تكريس التسيير الديمقراطي لمؤسسات التعليم العالي.
- تكريس مبدأ التضامن مع الحركات الاجتماعية.
- ترقية التكوين النقابي [1].

النشاط النقابي كفعل إجماعي:

إن الناشط النقابي ليس فقط حصيلة قراءة إستراتيجية وعقلانية للوضعيات المختلفة والمتأثرة بالتكوين السوسيو إجتماعي لأفرادها، بل إن هذه الإستراتيجية هي خيار عقلي، لأنها تضع في الحسبان كل الشروط الموضوعية وغير الموضوعية لاتخاذ القرارات فيرتبط

[1]– عبد العزيز بن حليمة عمر ، مرجع سابق، ص: 271.

توجيه الفعل النقابي عوامل موضوعية وعوامل ذاتية. فأشكال الفعل الجماعي للنقابة تتعلق بشروط موضوعية أين تمارس هذه الظروف القدرة على توجيه النشاط النقابي، وحتى نتمكن من تحليل أعمق للفعل النقابي لابدّ من وضع العناصر التالية في الحسبان: أولا: أن كل فعل نقابي هو عملية إنتاج لدلالات ولمعانٍ، ثانيًا: الفعل النقابي في علاقة تعارض وهذه المعارضة هي ضد مالكي وسائل الإنتاج بحسب التعبير الكلاسيكي، و ثالثًا: فإن كل فعل نقابي ينشط في إطار حقل إجتماعي معين[1].

وهناك فرضية مفادها أن مختلف أشكال الفعل النقابي تختلف بإختلاف بنية العلاقات بين العناصر الثلاثة السالفة الذكر فكل نشاط أو فعل نقابي يهيمن عليه إما قوة الهوية أو علاقتها في إطار التعارض أو الصراع أو من خلال النظرة الخاصة للحقل الاجتماعي للفعل .

وتعتبر الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بصفة عامة الملجأ الوحيد للذين لا يملكون وسيلة أخرى لرد الاعتبار لأنفسهم أو للتعبير عن مصالحهم المختلفة، وفي هذه الحالة يكون الفعل الجماعي ملكًا للمهيمن عليهم وللأقليات التي ليس لها مدخل وموقع شرعي لممارسة السلطة [2]لذا فإن الحركات الاجتماعية تتطلب وجود ظروف وشروط معينة، ويتعلق الفعل الجماعي وبإختلاف أشكاله بعدة محددات، فهناك محددات آلية متعلقة بالمنشأ كالأسباب وهناك محددات وظائفية كالحاجات. لذلك يغيّر الفعل الجماعي من طبيعته، فلن يعود فقط مجرّد شكل من الضغط يندرج فقط في إطار حقل إستراتيجي والمعدّ لتعديل علاقات القوة، بل يسعى كذلك إلى البحث عن هوية خاصة به " [3].

---

[1]–Claude Durand, « **Sociologie du Travail** » Edition Octares, Toulouse, 2000, P : 54

[2]– Daniel Cefai, Dany Trom, « **Les Formes de L Action Collectives** » Paris, 2001, P : 101.

[3]– Pierre Rosanvollon, « **La Question Syndical** » Edition Hachette Littératures, 2 eme Edition, 1998, P : 10.

وفي هذه الأثناء يمكن الحديث عن المحددات والمنطق الذي يقوم عليه الفعل النقابي كفعل جماعي حيث يمكن التمييز بين عناصر تلعب دورًا محددًا للفعل النقابي، كما يمكن إدراجها في إطار ما نسمي بمنطق الفعل " [1].

والجماعات الصغيرة نسبيًا قادرة على التنظيم على أساس إرادي وتطوعي للأفراد والتحرّك تبعًا للمصالح المشتركة من جهة، ولأن الجماعات الكبيرة لايمكنها فعل ذلك من جهة أخرى، فإن نتيجة العراك بين المتصارعين لن يكون متماثلاً، فالمجموعات الأصغر تنجح عادةً في دحْض المجموعات الأكبر.

وهناك من يرى أن ظهور الحركات النقابية في المجتمع كانت نتيجة إلى الحاجة النفسية للإنسان، والشعور بنوع من الحرمان دافع أساسي في إنخراط الفرد في إطار الفعل النقابي والذي هو منتج للفعل الجماعي، إلا أن فكرة الحرمان ليست دائمًا صحيحة لتفسير الفعل الجماعي والحركات الاجتماعية المولدّ للفعل الجماعي [2] ولذلك يتحدث " **جيمس دافيي**" **(James Davies)** عن ما يسميه نماذج من الإحباط النسبي الذي طوره في بداية الستينات حينما كان يجيب عن تحليلات " **توكفيل**" ، حيث كان يرى هذا الأخير أن في الفترة التي سبقت الثورة لم تتميز بتراجع المستوى المعيشي للشعب **(**إقتصاديًا وسياسيًا**)** بل بالعكس، فقد تميزت بالرفاهية المفرطة للسنوات عدة، وهذه الرفاهية هي التي سببت إنفجار الثورة، لأنه ليس من الضروري أن ننطلق من الحالة السيئة لتفسير الثورة [3].

ويضيف " **شارل تيلي**" وهو الذي إهتم بالحركات التعبوية للاحتجاجات في أوروبا منذ عام 1793، حيث يرى أن الفعل الجماعي يتطور في إطار تفاعلي والذي يعني أنه عبارة عن عملية مستمرة ومتواصلة من التأثير المتبادل بين الجماعات، وفي داخل

---

[1]– حسين زبيري ، " **النشاط النقابي** "، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 10، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص: 103.

[2]–Raymond Boudon, « **Tocqueville Aujourd'hui** » Edition Odile Jacob, Paris, 2005, P : 130.

[3]–Jean Phillipe , « **Sociologie Politique** » Edition Ginliano, éditeur, Paris, 2005, P : 517.

كل جماعة فمثلا مشاركة الأفراد في مختلف مراحل الإضراب يعاد تنشيطه بشكل دوري بتطور ظروف الاحتكاك بين المضربين والإدارة، وبين المضربين وغير المضربين وبين ذوي الاتجاهات المعتدلة والاتجاهات الراديكالية داخل الحركة [1].

ولعل من أبرز محددات الفعل الجماعي النقابي كذلك هو التركيز الجغرافي ولقد أكد شارل تيلي في دراسته للتغير في منطقة الفعل الجماعي من خلال فترة طويلة على أن كل الحركات التي عرفتها فرنسا كانت محلية، انطلاقا من المظاهرات العمالية الأولى، حيث كانت البلاد في علاقات ضعيفة مع المراكز الاقتصادية والسياسية على المستوى الوطني.

ثانيا- الحركة الاجتماعية الدينية:

تعتبر الحركات الاجتماعية جماعة كبيرة من الناس ينخرطون في السعي لتحقيق عملية التغير الاجتماعي سواءًا كان من الجانب الديني أو الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي وعادة ما ترتبط تلك الحركات بعلاقات صراعية مع تلك التنظيمات التي تتبنى أهدافا ورؤى معارضة لها، وما إن تنجح الحركات في تحدّي القوة، وما إن تتخذ شكلاً مؤسسيًا حتى تتحول إلى تنظيمات [2].

لذا تعتبر الحركات الاجتماعية الدينية من أهم الحركات في المجتمع نظرًا لما لها من جذور تاريخية وسياسية، فالمقاومة الفكرية المنتظمة ضد الاحتلال وبالعودة إلى التراث السياسي الإسلامي تأصلت الذهنية العربية عموما على منهج " **المدافعة**" و " **الغلبة** " و " **العصبية** " الدينية ضد الحكام، غير أن كتابات المؤرخين تحدثت عن الحركات والثورات الاجتماعية المعارضة وتصورها سياسيًا على أنها تطاول وتمرد وفتنة ضد أولي الأمر [3].

---

[1]–Charles Tilly, « **Les Origines du Répertoire D'Action Collective en France et en Grand Bretagne** », Paris, 1984, P : 99.

[2]– أنثوني غدنز، مرجع سابق، ص: 478.

[3]– إسماعيل محمود، " **الحركات السرية في الإسلام** "، سينا للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، مصر، 1997، ص: 12.

ولم تكن تلك الحركات الدينية السرية العارضة والمحتجة سوى حركات إجتماعية إحتجاجية تمظهرت في شكل ديني لمقاومة سلطة الحاكم بتعبئة آلاف الرجال الأعضاء والمناضلين بعصبية برامجها، مع إنتهاج العنف كممارسة لتنفيذ تلك البرامج ومواجهة السلطة القائمة لذلك فقد تم تغييب العقل في برامج تلك الحركات الاجتماعية الدينية كآلية للحوار مع الآخر واللجوء إلى العنف كممارسة إحتجاجية إجتماعية، وإن إرتباط العنف بالجماعات الإسلامية الاحتجاجية عرفه تاريخنا العربي الإسلامي من خلال فرق إسلامية تبنت خطاب السيف، وهو خطاب له رموزه وعالمه وهو بمثابة منشط سيكولوجي له قوة روحية خاصة تتحول إلى قوة مادية [1].

وإنتقل ذلك الخطاب العنيف إلى ذهنية جماعات الاحتجاج الديني بالجزائر خلال تلك العصور وإستمر في الإنتشار جيلاً بعد جيل، وقد إرتبطت الحركات الاجتماعية الدينية في الجزائر بالمخيال الاجتماعي والتطور التاريخي للمجتمع وإستفادت من تجارب الحركات الأخرى من حيث التنظيم والنهضة التي إنطلقت في الوطن العربي خلال القرن التاسع عشر والتي كان من روادها " **جمال الدين الأفغاني**".

لذلك كان الوعي الديني في الجزائر مرتبطًا بإصلاحات زعماء تلك الحركة الاجتماعية الدينية وهو لايشكل جوهرًا سكونيًا، إنما يأخذ صورة الوجود الاجتماعي الذي يقوم فيه، لأن الوعي الاجتماعي والوعي الديني شكل منه وإنعكاس لشرط إجتماعي يتجاوزه بإستمرار [2].

وإن الحركة الإصلاحية الدينية لمشاريع فرنسا الكولونيالية هي أساس الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر والتي لم تشهد بروزًا خلال العهد التركي مثلما برزت خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية وإستطاعت الحركة الوهابية السلفية بالجزيرة العربية أن تأطر

---

[1]– بوزيد بومدين، " **سلطة الرمز وخطاب العنف** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004، ص: 206.

[2]– فيصل دراج، " **الوعي الديني والوعي الطائفي** "، موفم للنشر، الجزائر، 1995، ص: 76.

زعماء الحركة الاجتماعية الدينية في الجزائر خلال تواجد لهم بالبقاع المقدسة وتعرّفهم على الأفكار العلمية التي يحملها المشروع لتلك الحركات التي إستطاعت أيضًا أن تزحزح الحركة الدينية التقليدية الموروثة عن عهد ما قبل الاستعمار الفرنسي، حيث ساد في الجزائر تطبيق معين للاسم يرفض ظلم الحقل السياسي وممارسة السلطة إليه [1] مما سمح ببروز ممارسات إجتماعية دينية خاطئة في ظل تنامي الخرافة والشعوذة والطقوس المبهمة ومع عودة علماء الحجاز والطلبة الجزائريين المشبعين بالفكر الوهابي السلفي ، حيث كانت أهداف الحركة الإصلاحية الدينية محاربة تلك الخرافات والعودة إلى قيم الإسلام الصحيحة، لذلك كانت السلفية محركًا إجتماعيًا في القرن العشرين ومعبئة لطاقات نضالية لتجنيدها في خدمة المجتمع ويعرّفها **علال الفاسي** وفق منطق التحرر على النحو التالي: " السلفية تمتاز في عالم الحضارة بالتمرّد على الحاضر والاستنجاد بالماضي لإكتساب الطاقة التي تنقل المجتمع الحاصل إلى السير نحو مستقبله " [2].

ومثلت جمعية العلماء محور الحركات الاجتماعية الدينية في الجزائر حتى بعد الاستقلال سنة 1962 ومصدرًا لنخبها وأعضائها، إذ تجاوزت مدارسها التأطيرية **300 مدرسة.**

إضافة إلى بعض النخب الإسلامية الفرنكوفونية **كمالك بن نابي** الذي إستطاع أن يكوّن إطارات شابة خلال عقد الستينات في الجامعة الجزائرية والتي شكلت فيها بعدًا معينًا للحركة الإسلامية الجزائية وبرؤية حديثة.

الحركات الإسلامية في العالم العربي:

*- **الإخوان المسلمون:** بدأت حركة الإخوان المسلمين كبرى الحركات الإسلامية المعاصرة في مصر كحركة شبابية أسس **الشيخ حسن البنا** بناءها الفكري سنة 1928.

---

[1]- زهرة بن عروس ، " **الاسلاموية والسياسية** "، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002، ص" 12.

[2]- الزبير عروس،" **التيارات السلفية بين عمق المسارات التاريخية وواقع التجربة المعاصرة** "، مجلة الدولة والمجتمع، العدد24 ،2007، ص: 51

وتحققت كتنظيم عملي سنة 1944 ثم تمددت الحركة ليصير لها فروع في البلدان العربية مثل سوريا وفلسطين والأردن والسودان والجزائر واليمن.

يدعو الإخوان المسلمون الأنظمة العربية إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن سبب تأخر المسلمين وإنحطاطهم هو عدم تطبيقها، وقد ظهرت هذه المبادئ في الإنتاج الفكري للإخوان وكتابات منظري الجماعة الذين أثروا في مسارها **كسيد قطب وعبد القادر عودة** ومعاصرين مثل: **يوسف القرضاوي وفتحي يكن ومحمد أحمد الراشد وفيصل مولوي.**

*- **حركة حماس:** حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نموذج وتجربة لها ظروف مختلفة. نشأت من عمق الإخوان المسلمين في فلسطين، وشكلت الانتفاضة الأولى بين 1987-1993 إطارا برزت فيه الحركة، وقد كانت قبل ذلك التاريخ ناشطة في الواقع عبر التركيز على المساجد والجامعات وبناء المؤسسات الاجتماعية.

حركة حماس وإن كانت تنتمي مرجعيا إلى خط الإخوان المسلمين، فإنها تحولت إلى تجربة خاصة بأولويات مختلفة، إرتبطت بظروف محلية وإقليمية جعلت خيار العمل العسكري عبر **كتائب عزالدين القسائم الذراع العسكري** ذا أولوية، وهي رقم مهم في معادلة الصراع مع إسرائيل.

*- **حركة الجهاد الإسلامي:** حركة الجهاد الإسلامي تنظيم فلسطيني يتبنى خيار المقاومة وسيلة لتحرير كامل فلسطين، عبر ذراعها العسكري سرايا القدس. وتقول الحركة إن بداياتها التأسيسية كانت أواخر السبعينيات خارج فلسطين، لتشهد بدايات الثمانينيات بناء الحركة تنظيميا في فلسطين بعد عودة **فتحي الشقاقي** ومجموعة من المؤسسين معه من مصر.

*- **السلفية الوهابية:** يطلق مصطلح الوهابية على الدعوة التي أطلقها **محمد بن عبد الوهاب** في شبه الجزيرة العربية أواخر القرن الثاني عشر الهجري. والمحور الأساس للسلفية الوهابية هو قضية التوحيد وتنقية عقائد المسلمين وسلوكهم ما تعتبره خرافات وبدع دخيلة.

*- **السلفية الجهادية (القاعدة):** تبلور هذا الخط مؤخرا في تنظيم القاعدة الذي يحيط الغموض الكثير من طبيعته التنظيمية، إلا أنه يتمتع بمرونة أتاحت له الوجود في أكثر من دولة، مثل السعودية والعراق إضافة إلى مجموعات صغيرة في عدد آخر من الدول. ويتزعم التنظيم **أسامة بن لادن** إضافة إلى **أيمن الظواهري** الذي كان سابقا قائدا لحركة الجهاد الإسلامي في مصر. وبعد سقوط بغداد برز إسم **أبو مصعب الزرقاوي** كأحد أبرز قادة التنظيم في العراق، ويقود حربا ضد الأمريكيين ويتهم بأنه أحد الأطراف التي تسببت بالحرب الطائفية في العراق.

الحركات الإسلامية في الجزائر:

*- **حركة مجتمع السلم:** أحد أكبر الأحزاب في الجزائر شعاره: العلم والعدل والعمل، تأسست هذه الحركة سنة 1990 أسسها **الشيخ محفوظ نحناح** تحت إسم حركة المجتمع الإسلامي، شارك الحزب في جميع الاستحقاقات السياسية التي جرت في الجزائر، شكل في الفترة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية جانفي 2012 مع حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني ما كان يسمى بالتحالف الرئاسي، وتكتل مؤخرا مع حركة النهضة الجزائرية وحركة الإصلاح الوطني فيما سمي بتكتل الجزائر الخضراء.

*- **حركة النهضة الاسلامية:** تأسست حركة النهضة في مارس 1989، على يد **الشيخ سعد عبد الله جاب الله** والتي إنفصل منها سنة 1999. وأمينها العام الحالي هو الأستاذ محمد ذويبي منذ 2013. حزب النهضة ذو توجه إسلامي يتبنى موقفا وسطا يرفض العنف، كما يتبنى مبدأ الشورى ويطالب بالوئام والتسامح. وعلى منهج الإخوان المسلمين معدلا وفق خصوصيات القطر الجزائري. ولهذا السبب كان منافسوها من الإسلاميين في عهد السرية يسمونها بالحركة الإقليمية في مقابل الحركة العالمية للإخوان المسلمين.

ثالثا- الحركة الاجتماعية الثقافية:

بحكم أن التراث جزء من الواقع الغالب على سلوك الجماهير ويصوغ تصوراتهم أردنا التقربّ من الحركات الاجتماعية من الجانب الثقافي، لأن حياة المجتمعات العربية عمومًا تتميز بسيادة الأنماط التقليدية في تكويناتها الاجتماعية والمتمثلة في الأشكال الأولية (عائلة ممتدة، العشائر، القبائل...) وبتالي فإن القبيلة هي السمّة السائدة في هذه المجتمعات.

فالثقافة تعتبر بمثابة مرجعية للتفكير الفردي والعقل الجمعي على السواء، إضافة إلى القيم والمفاهيم الموروثة والمتراكمة على مدار التاريخ، وبالنسبة للمجتمع العربي يعدّ كل من الدين الإسلامي واللغة العربية من أهم مكونات الثقافة الإسلامية وقد وجهّت للثقافة العربية الموروثة عدّة إنتقادات تحملّها جزءًا هامًأ من المسؤولية في إعاقة تطبيق الديمقراطية.

فالثقافة العربية تعاني من تذبذب في العلاقات الاجتماعية والتي تأخذ طابع الإكراه والقهر التسلطي" [1]. وقد قام علماء الأنثروبولوجية بدراسة عادات وتقاليد ولهجات القبائل ونمط معيشتهم والاختلافات الموجودة بينهم، وكرست تلك الآراء والأبحاث المحلية الإفريقية الصادرة منذ 1956 حتى 1962 وجهة النظر الفرنسية الداعمة إلى تقسيم الكيان الجزائري إلى كتلتين منفصلتين من حيث اللغة رغم التاريخ المشترك، لذلك أقيمت مدارس خاصة في منطقة القبائل تدرس باللغة الأمازيغية بالحروف اللاتينية، كما أسست الأكاديمية البربرية بفرنسا بداية القرن العشرين بباريس، تخرجوا منها عدة باحثين نشطوا الحركة الثقافية البربرية، وكانت لتلك الحركة إمتداد في أوساط حزب الشعب الجزائري الذي ما فتئ أن تفجرت به الأزمة البربرية والتي بدأت عوارضها عندما قرر **مصالي الحاج** إنشاء أسبوعية إعلامية باللغة العربية بعنوان " **المغرب العربي** " وهي المرة الأولى التي تكون فيها للحركة الجزائرية صحيفة إعلامية بالعربية [2].

---

[1]- أسعد وطفة علي، مرجع سابق، ص: 23.

[2]- Ouerdane Amar, « **La Crise Berbériste 1949, Un Conflit a Plusieurs Faces** » Revue de L Occident Musulman et de la Méditerranée, N : 44, 1987.

لذلك إستمر الصراع داخل الحركة حول مسألة الهوية الوطنية وبلغ ذروته سنة 1949 بما يعرف بالأزمة البربرية، ففي سنة 1945 طالب " **بناي واعلي** " (عضو في لجنة تنظيم حزب الشعب بتوحيد المنطقة التي يتحدث سكانها اللهجة البربرية، لكن قيادة الحركة رفضت مطلبه وفي نوفمبر 1948 حاول علي يحي تأسيس حركة شعبية بربرية في المهجر كرد فعل لهذا العمل[1].

ولم تطرح مسألة الهوية في الجزائر من قبل نشطاء هذه الحركة في منطقة القبائل، وإن كانت لها خصوصية من حيث عملية التثقيف الغربية التي مارستها فرنسا، كما عملت بعد الاستقلال على تشجيع الحركات الثقافية التي تطالب بالهوية الأمازيغية من خلال الندوات والملتقيات بالجامعات الجزائرية، وقد تجلت تلك المطالبات ببروز حركة الاحتجاج البربرية وهي حركة قوية ودائمة وذات دعم شعبي، كما أظهرت العديد من الاحتجاجات والمظاهرات منذ الربيع الأمازيغي 1980[2].

إن تمحوّر الحركة الاجتماعية الثقافية الإحتجاجية في الجزائر حول الهوية واللغة الأمازيغية وممارستها العنيفة تجاه الدولة ومؤسساتها لتنفيذ برامجها المتعلقة بإثبات الكيان الأمازيغي ومطالبة المحتجين فصله عن الكيان الجزائري. يشير إلى إختلاف عميق في ذهنية وممارسة مناضلي الحركة التي تكرس في بعض مطالبها الأطروحات الاستعمارية الفرنسية (تجزئة الوطن)، ذلك أن ظهور الحركة الاجتماعية الثقافية الإحتجاجية، هذا ما أدى بمقاومة وطنية عكسية لبرامج تلك الحركة الاجتماعية الثقافية، لاسيما مع تبني الدولة الأمازيغية كأحد أركان الهوية الوطنية في الدستور وتدرس تلك اللغة في المدارس

---

[1]– صالح فيلالي ، " **إيديولوجيات الحركة الوطنية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1995، ص: 31.

[2]– Salem Chaker, « **La Question Berbére dans le Maghreb Contemporaine/ www.tamazgha.fr**

والجامعات وإقامة مهرجانات وطنية باللغة الأمازيغية، فضلاً عن بث قنوات إذاعية وتلفزيونية ناطقة بالأمازيغية [1].

الفعل الاحتجاجي كمنتوج ثقافي:

إن التعرّض إلى بيئة ومناخ الحركات الاحتجاجية وإستعراض أهم العوامل والأسباب المؤدية إلى نشوء وظهور هذه الحركات يساهم بشكل كبير في تشريح هذه الظاهرة، لأن أول سؤال قد يتبادر للدهن هو لماذا نجد الحركات الاحتجاجية في مجتمعات دون أخرى ؟ أو على الأقل هناك تواجد ولكن ليس بنفس المستوى من التعبئة والراديكالية.

وإن كثافة الاحتجاجات وحدّة الفعل الاحتجاجي توجهنا إلى التفكير في أوجه الاختلاف بين هذه المجتمعات التي تعاني من تزايد وتراكم للفعل الاحتجاجي حيث يمكننا أن نشخّص الفارق في وجود أزمة خانقة لها عدة أبعاد. وبحكم أن التراث هو جزء من الواقع على سلوك الجماهير ويصوغ تصرفاتهم فإن أزمة المجتمعات التي عادة ما تعاني من حراك إجتماعي نشيط وعنيف في كثير من الأحيان نجد لها علاقة بالبعد الثقافي،لأن حياة المجتمعات المختلفة تتميز بسيادة أنماط تقليدية في تكويناتها الاجتماعية المتمثلة في الأشكال الأولية (عائلة ممتدة، عشائر، قبائل...) وبالتالي نجد على سبيل المثال في المجتمعات العربية هي السيمة السائدة في المجتمعات، ولعل غزو العراق أظهر قبلية المجتمعات العربية، بحيث بمجرد تفكك النظام السياسي العراقي، عاد المجتمع آليًا إلى بنيته التقليدية (العشائر)لدرجة أن الاحتلال الأمريكي في حدّ ذاته أصبح يتعامل مع الواقع القبلي بإبرام إتفاقيات ومعاهدات مع رؤساء العشائر [2].

---

[1]– عبد الغاني بشينية ، مرجع سابق، ص: 151.

[2]– نورالدين يكيس ،" **الحركات الاجتجاجية في الجزائر بين ثقافة الاحتجاج ومحدودية التطور** " ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر (2)، 2014، ص: 69.

فثقافة المجمع تعتبر بمثابة مرجعية للتفكير الفردي والفعل الجمعي على السواء، إضافة إلى القيم والمفاهيم الموروثة والمتراكمة على مدار التاريخ، وبالنسبة للمجتمع العربي يعتبر كل من الدين الإسلامي واللغة العربية من أهم مكونات الثقافة العربية الإسلامية.

وإن البعد الثقافي للأزمة ينعكس بشكل مباشر على البعد السياسي لها، نظرا لإرتكاز الأنظمة الحاكمة على العوائق الثقافية المذكورة لتكريس هيمنتها على شعوبها.

ولعل أول ما تصطدم بين هذه المجتمعات في الشق السياسي من الأزمة هي مشكلة الشرعية وغياب آليات حرة تسمح لهذه المجتمعات بإختيار ممثليها في كافة مستويات السلطة والتمثيل، بحيث نجد أنظمة سياسية تعتمد على الشرعية الثورية وأخرى تبنى الشرعية الملكية الحكم الوراثي وأنظمة أخرى توظف الشريعة الدينية وكلها تقريبًا تعتمد على المنظومة الأمنية المخابراتية لفرض سيطرتها وضمان تمديد حكمها بشكل مستمر، فالكثير من المجتمعات أسست لشرعيتها إنطلاقًا من محاربة الاستعمار.

رابعا- الحركة الاجتماعية الطلابية:

تعتبر الحركة الطلابية ظاهرة إجتماعية فرضت نفسها على الصعيد العالمي مع نهاية الحرب العالمية الثانية، وتتميز الحركة بكونها جزءًا لايتجزأ من الحركة الاجتماعية العامة ومن خصائصها أنها ثورية، مستقلة وتحررية، وقد إرتبط مفهوم الحركة الطلابية بمفهوم الاحتجاجات الطلابية، ويرى **مبارك الموساوي** أن الحركة الطلابية تمثل حركة إجتماعية تحررية رافضة بطبيعتها، وهي حركة وليدة التناقضات التي يعيشها المجتمع، مما يخوّل لها وبحكم التماسك والتكاتل الممكن تحقيقه داخل الكيان الطلابي وحدة الفعل وشمولية المواقف " [1].

ومنه يمكن القول أن مفهوم الحركة الطلابية يعني التحرّك الجماعي الذي ينظمه الطلبة داخل الجامعات أو خارجها للتعبير عن وجهات نظرهم حول قضايا سياسية وإجتماعية أو ثقافية أو غيرها " [2] وتشكلت الحركة الطلابية على الصعيد العالمي من جسمين:الأول: هو إتحاد الطلاب العالمي والذي تشكل في أوروبا عام 1946 والثاني: هو المؤتمر الطلابي العالمي والذي تشكل نتيجة خروج عدد من الحركات الطلابية عن التبعية لاتحاد الطلاب العالمي في سنة 1950 خاصة الدول الأنجلو أمريكية ودول غرب أوروبا[3].

وينظر العديد من الباحثين إلى الحركة الطلابية على أنها من أبرز الحركات حظورًا وفعلية في الحياة السياسية المعاصرة فقد ساهمت في صياغة الواقع الداخلي للعديد من الدول خاصة تلك التي كانت تحت وطأة الاحتلال والاستعمار.

---

[1]- مبارك الموساوي ، " **الحركة الطلابية الإسلامية** "، منشورات الصفاء للإنتاج، الطبعة الأولى، 2009، ص: 10.

[2]- عبد الرحيم سليم، هاشم الشوبكي، " **دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية** "، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين، 2013، ص: 33.

[3]- خضر فتحي محمد، " **دور الحركة الطلابية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية** "، رسالة ماجستير في التنمية والسياسة، نابلس، فلسطين، 2000، ص: 58.

ونفس الأمر بالنسبة للشعوب التي رفضت أن تخضع لأنظمة القمع والاضطهاد، فالحركات الطلابية ساندت الشعوب المضطهدة عبر العالم وكنت رائدة وسباقة في الاحتجاج ضد إحتلال الدول الاستعمارية الكبرى، كما حدث في المظاهرات الطلابية ضد الغزو الأمريكي لفيتنام أو مظاهرات الطلبة الفرنسيين ضد إستعمار فرنسا للجزائر.

وقد أثرت الحركة الطلابية أيضًا في الحياة السياسية العامة للكثير من الدول، وذلك بفعل تأثير العملية التعليمية والثقافية التي تنقل الوعي الطلابي من حالة السعي لتحقيق المطالب النقابية إلى التفكير بالدولة وإمكانية التغير، وقد إنصّب إهتمام الحركة الطلابية عبر العالم في البداية على المشاكل المرتبطة بأولويات الطلبة داخل الجامعات، ليتحول هذا الاهتمام فيما بعد إتجاه القضايا المجتمعية، فقد إهتمت الحركة الطلابية في جامعة كولومبيا الأمريكية بإضطهاد الذي يتعرّض له السود، وتبنت الحركة الطلابية العالمية بما فيها الغربية، نضالات التحرر التي رفعتها الشعوب المقهورة والثائرة ضد الاستعمار.

1-الحركة الطلابية في الدول الرأسمالية:

تطورت الحركة الطلابية في العالم الرأسمالي في ظل إفرازات الثورة العلمية والتكنولوجية وفي هذا الصدد يشير **Arneast Mandel** في مقالته الحركة الطلابية الثورية إلى أن الحركة الطلابية ومنها طلبة أمريكا تبدأ بالتمرد ضد الشروط المفروضة عليهم في المؤسسات الأكاديمية وعرفت بالطابع الفوضوي والغير المنظم وكانت ساخطة وناقمة على المجتمع الاستغلالي.

ومن بين أمثلة الحراك الطلابي التي يمكن رصدها داخل العالم الرأسمالي، ثورة الطلبة بجامعة " بيركلي " في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1964 بسبب حظر التجمعات الطلابية في حرم الجامعة، وإستطاعات الحصول من خلال ثورتها على مكاسب وعلى رأسها السماح بحرية النشاط السياسي.

وتعتبر التجربة الطلابية الفرنسية من التجارب الرائدة عبر العالم والتي تعود جذورها إلى سنة 1877، حيث تشكلت في المدن الجامعية الفرنسية ما يسمى بالجمعيات العامة:

(بوردو 1882، باريس 1884، ليل 1907) وقد تعايشت هذه التنظيمات لتشكل الاتحاد الوطني للجمعيات الفرنسية، كما تم تأسيس الاتحاد الوطني للطلبة الفرنسيين الذي جاء لجمع شتات كل الطلبة بغض النظر عن إختلاف إتجاهاتهم من أجل الدفاع عن حقوقهم المشتركة [1].

وتعدّ حركة الطلاب التي عرفتها فرنسا سنة 1968، كأهم حركة رائدة في العقد السادس من القرن الماضي، فقد بدأت هذه الحركة كنشاط مستقل في الحياة السياسية للمجتمع العالمي وكان تبلورها في حركة اليسار الجديد، هذه الأخيرة وجدت ميدانًا واسعًا بين الطلاب داخل الجامعات في أمريكا وأوروبا على وجه العموم وفرنسا على جه الخصوص عام 1968، ففي هذه المرحلة كانت الانتفاضة الطلابية ترتكز على النظرية الفكرية الاشتراكية التي تهدف إلى مواجهة الرأسمالية ونفس الاتجاه خطّة الحركة الطلابية الأوروبية آنذاك وإرتباطها بمشروع الديمقراطية والحرية من خلال محاربة كل أشكال الرأسمالية وتطبيقاتها في الإدارة، والحكم السياسي والاقتصاد.

ويعتبر **ميرلوبونتي** أبرز فلاسفة فرنسا وكانت تعتبر التمردات الطلابية في بلاده بمثابة تطهير للنفس والتي أحدثت خلل داخل التشكيلات الحزبية الأوروبية، ولطالما كانت تلك التظاهرات الطلابية في بعض الدول راجعة إلى أزمة النظام الرأسمالي، لذلك كانت مواقفهم براغماتية، إصلاحية، فلم يعارضوا التفكك الذي يصيب خيار ديمقراطية التعليم، فكل المظاهرات التي شهدتها كل من بريطانيا وفرنسا، إيطاليا والبرتغال، وهي مجرد تحركات ضمن الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية وليس موقف راديكالي منها باعتبارها أساس الأزمة.

---

[1]– نوال دوداح ، " **سوسيولوجية الحركة الطلابية في الجزائر** "، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر–2–، 2012، ص: 13.

فالطلاب في بريطانيا يطالبون بتخفيض رسوم الدراسات الجامعية، في حين في إيطالية كانت الاحتجاجات ضد تقليص مناصب العمل في المنظومة الجامعية، أما في البرتغال فلا يختلف في الشكل والجوهر عن نظائرهم في البلدان السالفة الذكر [1].

ويرى " **كوهيت بنديت**" في تحليله للوضع الطلابي الراهن، المتجلي في غياب القيادات الفكرية ذات الوزن الثقيل على التظاهرات وعن التأطير الفكري أو التوجيه السياسي كما كان الوضع عام 1968 وهو وضع يجسد الأزمة العميقة داخل النظام الرأسمالي الأوروبي، واعتبر أن الفرق بين الطلاب في ذلك الوقت والطلاب الآن بسيط ويكمن في قوله: " كنا متفائلين بدرجة أكبر بشأن المستقبل، فالحركة الإجتماعية مختلفة عما نراه اليوم، الآن لدينا الكثير من الخوف والقلق، فقد كان جيل 1968 يريد إحداث ثورة إجتماعية ومحاربة السلطوية والقضاء على ما كان يعتبره نظامًا إجماعيًا قديمًا، ففي الولايات المتحدة الأمريكية فجرت المظاهرات المناهضة لحرب الفيتنام مسيرات سلمية حاشدة في مختلف أرجاء العالم، وبعد أربعين عاما، يقول الذين شاركوا في تلك الاحتجاجات لعام 1968، أن حملات نشطاء اليوم تفتقر للقوة ونطاق الحركة التي خرجوا هم من عباءتها.

واعتبرت " **جوليت جريفيون**" المتحدة باسم إتحاد الطلاب الفرنسيين أن الحركة الطلابية قد تحدث تغير ثقافي كما تملك أهداف أخرى كإحتجاج على الإصلاحات المقترحة لعقود العمل ومكافحة نظام إختيار الجامعة فهي تقول: " أنه على الطلبة أن يركزوا إهتمامهم على إيجاد فرص عمل وذلك نظرًا لإرتفاع نسبة الطلبة المتخرجين من الجامعة الفرنسية "، وفي هذا قالت الباحثة **أنا منج** وهي باحثة بجامعة أكسفورد في سنوات الستينات والسبعينات أن العديد من طلاب ألمانيا إضطروا للتخلي عن علم تغير المجتمع [2].

---

[1]– دوداح نوال، مرجع سابق، ص: 32.

[2]– المرجع السابق، ص: 33.

2-الحركة الطلابية في الدول الإشتراكية:

اعتبرت الحركة الطلابية نفسها في الدول الإشتراكية جزءًا لا يتجزأ من بناء المجتمع الاشتراكي، فالطلبة يساهمون في بناء وتطوير وتدعيم البنى الاشتراكية في المجال الاقتصادي والسياسي والعمل الحزبي، خاصة وأن للطلبة منظمات خاصة بهم تربطهم بالأحزاب الشيوعية وبرامجها.

ويرى " **لينين** " بأن المنظمات الشبابية لها مهمة أساسية وهي بناء وإنشاء المجتمع الشيوعي، وتجلى دور الحركة الطلابية الاشتراكية من خلال تظاهرة 1968 في تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية سابقًا ضد البناء الاشتراكي مطالبين بالإصلاحات، مما دفع السلطات السياسية إلى إستيعابهم داخل المجتمع الاشتراكي [1].

ومنه فقد كان للحركة الطلابية دورًا أسمى وهدف نبيل حققت من خلاله عدة إنتصارات سواء في الدول الاشتراكية أو الرأسمالية وحتى دول العالم الثالث.

إذ أنها في بعض الدول قد حققت وأحدثت تحولات سياسية جذريًا في بلدانها والتي كانت تعاني أشكالاً شتى من الاضطهاد والقهر، وأخرى كانت سببًا في تحقيق التضامن العالمي معها وإيصال صوتها للعالم بأسره من أجل الدفاع عن قضية بلدهم، ومنه يمكن القول أن الحركة الطلابية جاءت بمبادئ وأهداف مسطرة ومدروسة، حيث حققت من خلال مسيراتها وإضراباتها عدة أهداف كانت تطمح لها من قبل، فهي بهذا قد لعبت دور السفير الأول لبلدانها من أجل رفع راية العدالة والتقدم الاجتماعي والتطور الفكري.

3-الحركة الطلابية في دول العالم الثالث:

عرفت الحركة الطلابية في بلدان العالم الثالث سياقات أهمها مقاومة الاستعمار والأنظمة القمعية المدعومة من النظام الرأسمالي لذلك فتبلور الحراك الطلابي ليجسد حركة

[1]- عبد الرحيم سليم، هاشم الشوبكي، مرجع سابق، ص: 35.

الشعب الكلية في مواجهة العدو الخارجي أو الداخلي، أو كليهما معًا للمساهمة هذا الوضع في تبني الحركات والتيارات الثورية بما فيها الطلبة للأفكار والرؤى الماركسية اليسارية، إلا أن ذلك عرف تراجعًا في الربع الأول من القرن العشرين بفعل بروز النزاعات الوطنية القومية وفيما بعد بروز الحركة الإسلامية والتي برزت بشدة في كل من: سوريان، مصر، فلسطين، إيران وإندونيسيا وعدد آخر من دول العالم.

ومن بين الحركات الطلابية في العالم الثالث نذكر الحركة الطلابية " **أنكولا** " والتي كان لها دور مهم في إنجاز المهام الديمقراطية، وحل المشاكل الاجتماعية مثل محاربة السحر والشعوذة وخير مثال على ذلك الحركة الطلابية المصرية التي إنتفضت إلى جانب الجماهير ضد الاحتلال البريطاني.

وفي سنة 1946 بلغ النشاط الطلابي ذروته وإندمج بنضال القوى العمالية تحت إسم: " لجنة الطلاب والعمال " لمواجهة الاستعمار والنضال ضد المستغلين المحليين، وفي مطلع الستينات واجه **أنور السادات** الحركة الطلابية بالحديد والنار حول الجامعات إلى ثكنات عسكرية حيث يوجد فيها الحراس الدائم والأمن والمخابرات، بإضافة إلى دور الحركة الطلابية المحوري " في ثورة 25 يناير " التي أسقطت نظام **مبارك**.

وهناك أيضا الحركة الطلابية الإيرانية التي مرت بمرحلتين:

إمتدت المرحلة الأولى من تاريخ إنشاء جامعة طهران 1934 وحتى إنتصار الثورة الإسلامية سنة 1979 وشهدت هذه المرحلة عداءًا مستحكمًا بين الطلبة نظام الشاه، فقد بدأت الحركة الطلابية نشاطها في منتصف القرن العشرين عندما إحتج الطلبة على تدخل العسكريين في الشؤون الداخلية للجامعات، حيث شهدت الجامعات مواجهة دامية في 7 ديسمبر 1953، وبعد ذلك تطورت المواجهات بين الطلبة ونظام الشاه لتأخذ طابعًا مسلحًا من خلال منظمتي " **مجاهدي خلق**" و " **فدائي خلق** ".

أما المرحلة الثانية والتي جاءت في أعقاب الثورة الإسلامية التي قادها " **الخميني**" وإتسمت بتوافق بين الطلبة والثورة، وفي هذه المرحلة ساهم الطلبة في الحركة الإصلاحية

التي تزعمها الرئيس الإيراني السابق " **خاتمي** "، وقد شهدت الجامعات الإيرانية مظاهرات وإحتجاجات للمطالبة بالإصلاح والاحتجاج على إغلاق عدد من الصحف الإصلاحية عام 1999 وأدت هذه المواجهات إلى مقتل أحد الطلبة وإعتقال أعداد كبيرة منهم.

أما في إندونيسيا فقد إستطاعت الحركة الطلابية إحداث تغير سياسي على مستوى رأس الهرم في السلطة الحاكمة، حيث إستطاع الطلبة عبر المظاهرات والاحتجاجات ضد الرئيس وإجباره على التنحي ما لم يقم بإصلاحات سياسية وإقتصادية حقيقية، وقد إستطاع الطلبة في هذه المرحلة إستقطاب كافة الشرائح المجتمعية التي إنحازت لصفوفهم بما في ذلك قيادات الجيش وفي 21 ماي 1998 إضطر الرئيس " **سوهارتو** " لتقديم إستقالته وكان الغضب الجماهيري الذي أشعل شرارته الأولى حراك الطلبة [1].

4-الحركة الاجتماعية الطلابية في الجزائر:

تأسست الحركة الاجتماعية الطلابية في الجزائر بعامل موضوعية وآخرى ذاتية ذلك أن الإجراءات التي باشرتها الإدارة الفرنسية أواخر القرن التاسع عشر لتعليم قلة من الجزائريين نتج عنها ظهور مفكرين جامعيين وأعلام وأدباء في بداية القرن العشرين، ولكونهم خريجي الجامعات الفرنسية فقد ساهموا بكتاباتهم في التعريف بالأهالي وحثهم على تدريس أبنائهم بالثانويات والكليات والمعاهد العليا، حيث تم تأسيس الجامعة المركزية بالجزائر في 1909، وتشير الإحصائيات أن عام 1910 كان عدد الطلبة الجزائريين المنتسبين إلى الجامعات والمدارس العليا الفرنسية قد وصل إلى 25 طالبًا حاملا للشهادة الجامعية في الطب والمحاماة فكان لظهور هذه النخبة الجديدة صدى كبير في أوساط المجتمع الجزائري"[2].

---

[1]- خضر فتحي محمد، مرجع سابق، ص: 61.

[2]- حمادى عبد الله،" **الحركة الطلابية الجزائرية (1962-1971)**"،المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الطبعة الثانية، الجزائر، 1995،ص: 18.

فرغم العوامل والظروف الاجتماعية واقتصادية التي مر بها المجتمع الجزائري والتي حرمت نسبة كبيرة منه من التعليم الشيء الذي إنعكس سلبًا على ممارساته النضالية لنقل الوعي السياسي بالقضية الوطنية ولعوامل إجتماعية أخرى دفع الجزائريون أبنائهم لمدارس الاستعمار، كما دفع أخرون أبنائهم لمدارس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مما أدى إلى بروز حركة إجتماعية طلابية كان لها الأثر والحضور في المشهد الاجتماعي والسياسي والتحرري للشعب الجزائري في القرن العشرين، ويمكن أن نميز بين نوعي من الحركة الاجتماعية الطلابية الجزائرية:

أ)- الحركة الاجتماعية الطلابية قبل 1962:

لقد إرتبط وجود الحركة الطلابية الجزائية في الجزائر قبل الاستقلال بالنضال الوطني، رغم تبني بعض التنظيمات الطلابية كالحركة الطلابية الفرنكو بربرية واللايكوشوعية للأفكار ذات إتجاه إنفصالي أو إدماجي مما أفرز نخبًا مثقفة ذات ممارسات سياسية ضد التحرر الوطني وممارسة الشعب الجزائري حقه في السيادة كونها صارت أسيرة للثقافة واللغة الفرنسية، ذلك أن عملية الإنسلاخ في الذات والهوية الفرنسية قد أصبح هدفا لتلك الطبقة المثقفة.

وكتعبير عن رفض الآخر قرر الطلبة الجزائريون تنظيم صفوفهم للنضال المشترك ضد الاستعمار فأنشئوا: " الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين " في شهر جويلية 1955 بباريس والذي سيعلن بعد هجوم الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 عن موقفه المدافع عن حق الجزائريين في الاستقلال، ولم تقتصر إنشغالات هذه الحركة على الجانب النقابي المحض، بل أخذت بعدًا سياسيا عميقًا، وفي مارس 1956 أثناء مؤتمره الثاني، يعلن معارضته للاستعمار ومساندته للنضال الشعب الجزائري، ومع تصاعد وتيرة النضال ضد الوجود الاستعماري نظم الاتحاد إضرابًا على إجراء الامتحانات في 19 ماي 1956 بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني وتوحيدًا للجهد النضالي، كما قام بتعبئة الطلبة وحثهم على مقاطعة الدراسة في المدارس والكليات الفرنسية والالتحاق بالجبال للنضال المسلح.

لقد بدا الفعل الثوري في أسلوب النضال الطلابي ممنهجًا منذ تأسيس الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين، وقد زاد ذلك رسوخًا في ذهنيات الطلبة المتمدرسين للبلدان الصديقة للجزائر، مما سمح بالتعريف بالقضية الوطنية، كما ساهم في تفعيل دور الحركة الاجتماعية الطلابية وبروزها من خلال تلك النضالات على المسرح الدولي كقوة إجتماعية حركت الشعور العالمي إتجاه وضعية شعب مستعمر منذ 126 سنة من خلال حضورها الدائم في الندوات والملتقيات، كما تمكنت الحركة الطلابية من الحصول على الدعم المادي للمواصلة الطلاب الجزائريين دراستهم بعدة بلدان أخرى، الشيء الذي سمح بتكوين نخبة مثقفة ساهمت في بناء مشروع الدولة بعد الاستقلال [1].

ب) الحركة الاجتماعية الطلابية بعد 1962:

عرفت الحركة الاجتماعية الطلابية بعد الاستقلال تطورات هامة في مسيرتها النضالية أبرزها في العقود الثلاثة الأخيرة والتي إنقسمت حسب التوجهات الفكرية والمرجعيات الأيديولوجية إلى قسمين:

القسم الأول: تمثل في التنظيمات الطلابية المساندة للخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الدولة لترسيخ أسسها وتنفيذ برامجها التنموية، كالتنظيمات اليسارية التي شكلت مجموعة طلابية " **المتطوعين** " ومن الجنسين، حيث ركزوا جهودهم النضالي بعد التعبئة الجيدة على توعية الفلاحين بأهداف الثورة الزراعية ومساعدتهم على تطبيق النماذج الزراعية العلمية. وقد كانت الممارسات الاجتماعية الطلابية معبرة عن روح التضامن الآلي والتزاوج الإيديولوجي مع برامج الدولة، لاسيما وأن العديد من الطلبة المتخرجين من الجامعات قد إحتل مناصب أو تدرجوا في مسؤوليات مهمة، الشيء الذي حفز الآخرين على الانضمام لجناح الطلبة اليساري والدخول في مواجهات ومجالات مع الطلبة الإسلاميين دفاعا عن تلك الخيارات.

[1]– عبد الغاني بشينية ، مرجع سابق، ص: 161.

القسم الثاني: تمثل في الطلبة الإسلاميين ذو توجه إخواني سلفي، وقد ورثوا ذلك الفكر من العهد ما قبل الاستقلال، من خلال الحركة الإصلاحية في الجزائر أو رحلات شيوخهم إلى المشرق وتأثرهم بالفكر الوهابي، تم نقل تلك المرجعيات لأولئك الطلبة وتلقينهم إياها، مع توجيهات سياسية معارضة لإيديولوجية الدولة الاشتراكية مما سمح بنمو فكر إسلامي داخل التنظيمات الطلابية التي إستغلت الجامعة كفضاء تعبيري عن معارضتها للسلطة، وقد وجدت في بعض المسائل الهامة ميدانا للصراع معها كمسألة التعريب، والاختلاط بين الجنسين في الجامعة ومع تحالف تنظيمات الطلبة اليسارية مع السلطة وإدارة نشاطات الجامعة، كان من شأن هذا أن ينتج عنه تعزيز الشعور الذي اعترى معظم الإسلاميين بأنهم ينتمون إلى مجموعة مضطهدة مميزة منبوذة من أعداء الإسلام " [1]، ومن ناحية أخرى شهدت الجامعة إندلاع مواجهات وصدامات مع طلبة **حزب PAGS** نفذها الطلبة الإسلاميون.

هكذا إنقسمت الحركة الاجتماعية الطلابية بين مؤيد لبرامج النظام ومدافعًا عن توجهاته، وبين معارض له ومحارب، حيث كانت مساجد الجامعات فضاءات للتعبئة ضد المظاهر اللأخلاقية وإلقاء محاضرات ودروس وتنظيم تجمعات وتوزيع مناشير وتشكيل نوادي ثقافية ورياضية تغطي عن التنظيمات السرية التي يتزعمها شيوخ الحركة الإسلامية الجزائرية، وإنتقلت تلك الممارسات النضالية " **السلمية** " إلى " **العنف** " وبدأ الطلبة الإسلاميين في إستخدام السلاح الأبيض وسلاسل الدراجات الهوائية وأشلاف الحديد والسكاكين، إضافة إلى حرق الطالبات المتبرجات بأعقاب السجائر لردعهّن عن التبرّج ودفعهنّ للللبس الحجاب، وقد تسببت تلك المواجهات الدموية بين الطلبة ببن عكنون (معهد الحقوق) بمقتل طالب، مما دفع بتلك الممارسات للخروج من إطارها السري إلى

[1]– بن عروس زهرة، مرجع سابق، ص: 50.

العلني، بعد إنفتاح السلطات على التيارات الإسلامية في بداية الثمانينات، مما أدى إلى الحركة الإسلامية بآلاف الطلبة، في الاعتصامات والمظاهرات والمساجد الشعبية.

خامسا– الحركة الاجتماعية النسوية:

تعتبر الحركة النسوية واحدة من أهم الأمثلة للحركات الاجتماعية الجديد بما أنه مفهوم غير متبلور ومتنازع عليه. فقد عرّف باعتباره وعيا بظلم النساء على المستويات العائلية و الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مصحوبًا برغبة في الصراع ضد هذا الظلم.

هناك مع ذلك حركات نسوية متعددة تختلف من بين أشياء أخرى وفق خصوصية المكان والزمان، فقد كانت للحركات النسوية تاريخ واسع النطاق، مع نشاط رسمي يرجع إلى حركة حق الاقتراع للمرأة في المملكة المتحدة في بداية القرن التاسع عشر.

لكن بعد السبعينات تم التعبير عن الصراع النسوي العالمي وتبلور هذا المنظور في الثمانينات مع إصدار مؤلف " **جماعات الأخوات العالمية** " (1984)، وتطور إحساس بالقواسم المشتركة من حيث تحليل ومواجهة المجتمع الأبوي.

ويمكن القول أن ظهور العولمة قد وفرّ فضاء لكل النساء لكي يعملّن في الداخل، بينما برّهنت الدولة القومية أنها ماهرة في إقصاء النساء وتهميشهن. حتى في تلك الديمقراطيات حيث وجد حق تصويت النساء لبعض الوقت، حيث كانت مشاركة النساء في السياسة أدنى من مشاركة الرجال.

وكانت الأمم المتحدة، مع إطارها للحقوق الإنسان الكونية أداة مهمة على الخصوص، في عام 1975 أعلنت عقد لشؤون المرأة ونظمت عددًا من المؤتمرات من المكسيك (1975)، وكوبنهاجن (1980)، ونيروبي (1985)، وبكين (1995) حيث كان المؤتمر الأخير مفيدًا من حيث التقسيمات التي تطورت في هذه الحركة التي من المفترض أنها عالمية، بما أن الممثلين كانوا واضحين بشأن وجهات نظرهم عن قضايا النساء من خلال منظورهم الثقافي، فقد اعتبرت عولمة الحرة النسوية في رأي البعض إنعكاسًا لجدول

أعمال نساء الطبقة الوسطى من البلدان الغربية وكانت نتيجة لهذا الإجتماع برنامجًا للعمل وقعه 189 مندوبًا. وغير أنه بينما تحدّت العولمة فرصًا لعزيز حقوق النساء الكونية فهي تعدّ أيضا تهديدات لظروف النساء.

ويرى " **كريستوفرسن** " (2002) أن العولة كان لها أثر تميز النساء بطرق جديدة ويمكن القول أن الطبقة زادت أهميتها بإعتبارها متغيرًا محددًا الوضعية الاقتصادية للنساء، فقد كشف مزيد من البحث الجهل المستمر بدور النساء الإنجابي الاجتماعي وقيمته المضافة في الرأسمالية.

بينما تستمر النساء في أنهّن محرومات مقارنة بالرجال فيما يخص الأجور ومجموعة ساعات العمل والوصول إلى مواقع القرار السياسي والموارد الاجتماعية، فهّن يمارسن دورًا هامًا في العمليات التي تساهم في هيكلة الاقتصاد العالمي وحجبهّن المستمر هو نتيجة لإيديولوجيات التي تهمّش النساء باعتبارهّن إما على هامش التغيير الاقتصادي أو ضحاياه، ونتيجة لطبيعة عدد من النساء في ردهّن على الاستغلال. ووضعية النساء النسبية هي أيضًا مؤثرة جدًا بموقعهّن في مناطق أعيدت هيكلتها في عصر الليبرالية الجديدة. فقد عانت نساء إفريقيا وأمريكا اللاتينية كثيرًا من خلال فرض سياسات التكيف الهيكلي.

1. تعريف النسوية:

النسوية كما يعرّفها **معجم أوكسفورد:** " هي الاعتراف بأن للمرأة حقوقًا وفرصًا مساوية للرجل، وذلك في مختلف مستويات الحياة العلمية والعملية ".

أما **معجم ويبستر** فيعرفها بأنها: " النظرية التي تنادي بالمساواة بين الجنسين سياسيًا واقتصاديًاواجتماعيًا وتسعى كحركة سياسية إلى دعم المرأة وإهتماماتها وإلى إزالة التمييّز الجنسي الذي تعاني منه " [1].

[1]–http://www.alukah.net/culture/0/538661/.

وجاء في ورقة عمل قدمت إلى المؤتمر التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي بعنوان " الحركة النسوية الغربية وآثارها في ظل الانفتاح العالمي " كالآتي: " الحركة النسوية الغربية المعاصرة هي تنظيم غربي إنطلق من الولايات المتحدة الأمريكية، ويتخذ منها مركزًا له، وتعتبر هذه الحركة إمتدادًا للحركات النسوية الغربية التي ظهرت في أمريكا وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر ميلادي، والتي ناضلت في سبيل الحصول على الحقوق الإنسانية للمرأة، حيث كانت المرأة في تلك البلدان محرومة من التصرّف في مالهاولا توفر لها فرص التعليم والعمل وتمحورت مطالبهن حول الحقوق الفردية للمرأة في أن تعامل على أساس مساو للرجل في إنسانيته.

ومع تقدم الوقت وبعد حصول هذه الحركة على المطالب السابقة، رفعت شعار التماثل الكامل بين الرجال والنساء في جميع الجوانب بما فيها التشريعية، وكانت دول العالم الإسلامي من المناطق التي نشطت فيها تلك الحركة، سعيا وراء توطين الفكر الغربي والمبادئ التي تدعو لها الحركة في بلاد الإسلام، ويعدّ التنظيم النسوي الأقوى والأكبر والأكثر إنتشارًا في العالم أجمع، ويعمل من خلال شبكة ضخمة من المؤسسات والمراكز والجمعيات. وقد إمتد تأثير إيديولوجية هذا التنظيم إلى السياسة والقضاء والتعليم وغيرها.

وتعتبر مصر أول دولة إسلامية التي تأثرت بالحركة النسوية الغربية، فد تأسس الاتحاد النسائي المصري عام 1923، وأقيم المؤتمر النساء العربي عام 1944 والذي تضمنت توصياته تقييد الاحكام الشرعية المعلقة بالطلاق، وتعدد الزوجات والمطالبة بحذف نون النسوة، والجمع بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

وقد بارك الغرب هذا المؤتمر وأرسلت **زوجة الرئيس الأمريكي** " **رزوفلت** " برقية تحية للمؤتمر، وبعد ذلك تعددت الأحزاب والجمعيات النسائية المنتمية لحركة النسوية الغربية في الدول العربية والإسلامية والتي ناضلت طيلة القرن الماضي في سبيل تغيير تشريعات المرأة المسلمة بتمويل ودعم الدول الغربية.

وقد سميت الحركة النسوية في مرحلتها الأولى بـ " **Equity Feminism** " أي نسوية المساواة، أما المرحلة الثانية فقد سميت بـ "**Gender Feminism** " أي نسوية الجندر أو نسوية النوع، وقد بدأت هذه الحركة الأخيرة عام 1960 وأخذت منحنى مختلفًا في أيديولوجياتها ومطالبها.وقد تبنت النسوية المعاصرة مفهومين أساسيين كقاعدة لعملها هما: مفهوم النوع والضحية.

وسعت الحركة من خلال مفهوم الجندر إلى إلغاء الفروق بين الجنسين والإنكار التام لوجود جنسين مختلفين وإلغاء مسمى ذكر وأنثى، وعبر مفهوم الضحية تبنّت الحركة آلية الانتقاد العام للرجال، وعمقّ الشعور بالكراهية إتجاه الرجل.

2. الحركة الاجتماعية النسوية في الجزائر:

لقد شكلت المرأة الجزائرية نموذجًا فريدًا في النسيج الاجتماعي للمجتمع الكلي منذ ألاف السنين، وقد قاومت الغزاة بكل عزيمة دفاعًا عن الوطن، فقد برزت خلال الثورة التحريرية أسماء لامعة في النضال إلى جانب الرجال حيث شاركت المرأة الجزائرية في الجهد التحرري للجزائر من خلال مشاركتها في الثورة التحريرية، كأمثال: **حسيبة بن بوعلي، جميلة بوحيرد، جميلة بوباشة....إلخ** وغيرهّن ممن حملّن السلاح والتحقن بالحركة الاجتماعية الكبرى ثورة نوفمبر 1954، حيث نستطيع التأكيد أن الحركة التحررية الجزائرية تكونت من حركات المواطنين الاجتماعية، العمال، الفلاحين، الشباب، والنساء [1].

وبالخصوص النساء اللاواتي عملّن في تمريض المجاهدين ومداوة جروحهم وخياطة ملابسهم، ومنهنّ من كانت فدائية بالعاصمة والمدن الأخرى لنقل المتفجرات ووضعها في أماكن محددة، ومنهنّ من خاطت العلم الوطني وخرجّن به في مسيرات المطالبة بإستقلال كمظاهرات 11 ديسمبر 1960.

---

[1]– Boutefnouchet , Mostefa, « **Société et Modernité, les Principes du Changement Social** », Office de Publication Universitaire, Alger, 2004, P : 252.

غير أنه بعد الاستقلال لم يتوقف دور المرأة الجزائرية في العمل على تنمية البلاد وتطويرها، لاسيما ما خلفه الاحتلال الفرنسي من تخريب للبنية التحتية والذي إستلزم جمع جهد كل الفاعلين، لذا فقد شاركت المرأة بقوة في هذا الجهد التنموي، في الفلاحة، والصناعة، والإدارة والصحة، والتعليم...، وقاد هذا الجهد حزب جبهة التحرير الوطني الذي إنطوت تحت قيادته جميع الاتحادات الوطنية، العمال، الشبيبة، الموظفون وحتى إتحاد النساء.

ومع بداية الثمانينات إنقسمت الحركة الاجتماعية النسوية في الجزائر إلى ثلاثة إتجاهات مهيمنة: الاتحاد التقدمي الديمقراطي، الاتجاه المعتدل الوطني وهو أكثر أهمية، والاتحاد المتشدد الديني [1]، ولقد حددت هذه الاتجاهات دور الفاعلين في الحركة النسوية والذي برز من خلال تيار إحتجاجي " **الاتجاه التقدمي الديمقراطي** " والذي طالب بتعديل قانون الأسرة، الذي صدر في 9 يونيو 1984 والمستوحى من الشريعة الإسلامية، هذا التيار الاحتجاجي قاد حملات ونظم لاسيما بالعاصمة يطالب فيها بتحرير المراة وعدم تقيدها بـ: قانون الأسرة الإسلامي.

لم تغب عروض الحركة الاجتماعية الاحتجاجية النسوية في الجزائر عن الشوارع والساحات، بينما كانت عروض الاحتجاج الديمقراطيين في ساحة وشوارع ردت حركة المجتمع الإسلامي، بقيادة **الشيخ محفوظ نحناح** وقيادات الحركة وإطاراتها النسوية على التيار التقدمي المطالب بتعديل قانون الأسرة وهو إحتجاج مضاد في مشهد إجتماعي وسياسي نادر في الجزائر وسجل بذلك إحترام الطرفين لمواقف كل منهما.

لذلك فإن نشاط الحركة الاجتماعية الاحتجاجية النسوية في الجزائر لم يسجّل حضورًا قويًا في التجمعات والاحتجاجات بل كانت العديد من الوقفات التي نظمتها إنما خلال التجمعات الانتخابية لدعم المترشحين ومساندة برامج المنتخبين.

---

[1]–Op.cit, P : 252.

- **الحركة النسوية الجزائرية بعد الاستقلال:**

تميز تطور الجمعيات في الجزائر غداة أحداث أكتوبر 1988 خاصة يخلق مجموعات نسوية للنضال من أجل حقوقهنّ، وكان لهذه المجموعات طابع حضري لأنها كانت موجودة في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة...).

إن عظمة هذه الحركة والرؤية السديدة التي كانت تتميز بها تدّل على أنها ظاهرة جديدة نسبيًا من حيث الشكل والمضمون، ويكمن التجديد في أن هذه المجموعات كانت مستقلة في مستوى تركيبها ومبادراتها وكل هذه المجموعات إنتظمت على شكل جمعوي حسب قانون 1987، وكل هذه الجمعيات كانت تهدف إلى تحسين القانون الشخصي للمرأة الجزائرية عن طريق تدخلات سياسية وكانت تعتقد أن قانون الأسرة تمييز ومناقض للدستور.

وتميزت سنة 1989 بمبادرات نسوية كثيفة، غنية ومتعددة، وفي هذه المرحلة ظهرت الحركة النسوية على أنها الحركة الاجتماعية الأكثر قوة والأكثر وحدة وتستطيع أن تكون قوة مضادة بعد ذلك، ومع الوضعية الجديدة التي عرفتها البلاد والمتمثلة في الإرهاب، أصبحت هذه الحركة مقدمة النضال ضد الإرهاب وضد الأصولية ومساندة للعائلات ضحايا الإرهاب، هذه الميزة تخص الجمعيات التي بقيت في الميدان لأن الأخريات أوقفّن عملهّن وهذا على غرار الحركة الجمعوية في مجملها، وبالعكس تميزي هذه المرحلة في الأول بالعنف ضد النساء الذي توسع فيما بعد إلى كل المجتمع بخلق جمعيات جديدة تحت نوعين مختلفين: الأولى ارادت أن تدخل في الميدان الحساس سياسيًا والثانية التي تبحث أن تدمج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بصورة أفضل وظهر وعي كبير بالخطر الأصولي في وسط الحركة النسوية في معظمها.

ويجب الإشارة أنه منذ البداية وضعت الحركة النسوية قضية المرأة في إطار أوسع وهو ضرورة دمقراطة النظام السياسي الجزائري كمطلب للدولة، لكن أغلبية الجمعيات وضعّن نضالهّن من أجل مواطنة البناء وخاصة في موقف معارض للأصولية الدينية والتي كانت

تعتقد أنه العدو الرئيسي لحقوق النساء والبعض آخر يرفض أن يربط نضاله باي علاقة بالأصولية الدينية.

ومنذ 1995 نشأت في بعض المدن الكبرى كوهران وقسنطينة، بجاية، تيزي وزو... جمعيات نسوية أخرى تتدخل في نفس الوقت في الميادين الحساسة سياسيًا، كقضية هوية الحركة النسوية من أجل حقوقهّن، كذلك قضية العلاقة بين النضال من أجل حقوق النساء في الجزائر والنضال ضد الأصولية الدينية وضعت للنقاش خاصة بعد الندوة العالمية الرابعة حول المرأة المنعقدة في بكين سبتمبر (1995) والتي طرح فيها قضية القانون الشخصي للمرأة الذي جمّد بعض الوقت وطرّح النقاش للمطالبة بمواطنة تامة وكاملة للمرأة وإلغاء قانون الأسرة وإستبداله بقوانين مدنية متساوية.

وقد وجدت منهجيتين متكاملتين ميدانيًا، من جهة مبادرة للإرسال عريضة تتضمن 22 تعديلا أخذت من طرف أربعة عشر جمعية، وكانت فرصة لبحث النقاش حول هذه المسألة ومن جهة أخرى تكوّنت مقاربة جديدة تقول أنه حتى ولو أبقت على موقف نظري ومبدئي حول إلغاء القانون يجب إيجاد حلّ ملموس بإقتراح إمكانية أن المرأة تختار النظام القانوني الذي يساعدها.

وإستطاعت هذه الحركة من خلال مختلف المبادرات التي أخذتها أن ترفع من الوعي والذهنيات حول التمييز الذي كانت المرأة ضحيته كل يوم.

ومن جهة أخرى حصلت هذه الحركة النسوية على مكانة في المجتمع والحركة النسوية العالمية، ولهذا يجب الإشارة على أن هذه الحركة لم تخلق من عدم وإنما هي نتيجة مبادرات مشتركة للمرأة في الجزائر منذ الاستقلال وخاصة في السبعينات والثمانينات، والتي كانت تعتبر إمتدادًا لنضال المرأة أثناء حرب التحرير الوطنية، وتحققت هذه الامتدادات في الاستمرارية وكذلك في القطيعة بفضل الدروس والتجارب الماضية.

ومنه فإن الحركة النسوية في الجزائر هي في طور البناء " لحركة متعددة من النساء وإلى نساء " في إطار إشكالية نسوية، حيث أصبحت الحركة النسوية اليوم حقيقة لا نستطيع

تفاديها وظهرت في عدة أشكال للتنظيم والعمل عن طريق مشروع أصبح حقيقة عند عدد كبير من الجمعيات، حيث أصبحت تطرح المسائل المتعلقة بالدور الذي يجب أن تلعبه في المجتمع وإتجاه المرأة، والعمل على تغير الذهنيات مازال مستمرًا شيئًا فشيئًا.

وقد ظهر وعيًا جديدًا عند المناضلات لحقوق المرأة، فقد أخذت الدروس والتجارب من أسلافهّن اللواتي شاركت في حرب التحرير الوطنية، وخيبت أمالهنّ غداة الاستقلال، ولهذا فإنهن قررّنا وضع مطالبهن في المساواة والمواطنة في قلب كفاحهن، ومحاولة البحث عن تحالفات في المجتمع في المنظمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السلطة وجرّ قوى ديمقراطية أخرى نحو مواقفهن، ومنه فإنهن حققنّ علاقة جديدة للسياسة والأحزاب السياسية وأصبحت الآن واعية بأن مسألة القانون الشخصي للمرأة هي مسالة حساسة، لأنها في قلب الأزمة السياسية، كذلك لأن هذه المسألة تتأسس عليها العلاقة الاجتماعية داخل الأسرة وصراعات المصالح التي تحدث داخلها بين النساء والرجال بدون أن نكون واهمين على أن المطالب بالمساواة تبقى في وقتنا الراهن تلك التي تدافع عنها أقلية نسوية راديكالية، وأن يكون لها مشروع للدفاع عنه في إطار مجمع ديموقراطي عادل.

3- أهداف الحركة النسوية:

أولا: تعزيز الاعتقاد بعدم وجود فروق بين الذكور والإناث، وأن الذكر مماثل للأنثى في الخصائص العقلية والنفسية، ومحاولة تأكيد هذا الاعتقاد عن طريق الدراسات والمقالات والكتب المتحيزة وزرع مصطلح النوع " **Gender** " لتأكيد هذا المفهوم في البنية الاجتماعية والفكرية للمجتمع وتفويض الأسرة الطبيعية إضافة إلى تغيير التشريعات و توحيدها للجنسين

وإعتبار أن الأسرة والأمومة والزواج التقليدي من أسباب قهر المرأة وأن وجوده يشكلّ عبئًا عليها وهي ليست في حاجة إليه، وإنما العقلية الاجتماعية التقليدية هي التي فرضته عليه، وأن هذه الأدوار التقليدية كلها أعمال غير مريحة للمرأة، تبذل فيها جهدها ووقتها، ولا تتقاضى عليها أجرًا.

ثانيا: تسعى الحركة النسوية عبر تكريس مفهم " الضحية " إلى التأكيد أن المرأة ضحية لهيمنة الرجل، فالمرأة في نظرهم ضحية اغتصابه، وضحية لعنفه، وضحية لتحرشه الجنسي، وضحية في جميع المواقف التي تجمع بينها وبين الرجل، وأن المرأة غير ملزمة بتحمّل كل هذه الأضرار، بل ينبغي حمايتها منه، لاسيما وأنها لم تعد بحاجة إلى الزواج من رجل لتوفير إحتياجاتها الاقتصادية.

ثالثا: التأكيد على مفهوم الاغتصاب، والعمل على تثبيت هذا المفهوم عن طريق دراسات ومقالات تؤكد أن جميع الرجال يمارسون اغتصاب النساء، وقد ظهر كتاب مشهور يروّج لهذه **النظرية بعنوان** " **جميع الرجال مغتصبون** " ووفقًا لهذه النظرية فإن أي علاقة لا تخضع لرغبة المرأة تعدّ اغتصابًا حتى ولو كانت من قبل الزوج نفسه.

رابعا: إعطاء المرأة الحرّية المطلقة في مجالات العلاقات الجنسية، وكذلك إعطائها الحق في أن تحدّد نوع الجنس الذي تريده، وأن تمارس العلاقة الجنسية مع من يروق لها، واعتبرت أن التحكّم في عملية الانجاب هو حق خالص للمرأة دون زوجها.

خامسا: تشجيع الزواج من نفس الجنس والمطالبة بحمايته دوليًا، والاعتراف به حتى لا تشقى المرأة بالحمل والانجاب.

4- قضايا الحركة النسوية:

***- محاربة العنف:**

- **الاغتصاب:** لقد إستخدم الرجل الجنس بطريقة عنيفة لمعاقبة المرأة وكان القضاء يلقي باللوم على المرأة ولا يلتفت إلى حاجتها كضحية، ومنه فقد جابت مظاهرات نسائية عدة شوارع حاملات المشاكل وهنّ يهتفّن " أصلحوا الليل "، فالشوارع لا تتحول ليلا إلى أماكن آمنة للنساء إلا إذا إمتلأت بالنساء.

- **صورة الجسد:** هناك ضغط هائل وكبير على النساء كيف يضعّهن أجسادهن كما يعجب الرجل مما يخلق كراهية باطنية لدى النساء لأجسادهّن ومنه تظهر عقد وأمراض لدى المرأة، إضافة إلى إستخدام جسد المرأة في فن الدعاية والإشهار، ففي عام 1984 كتب

" **أندريا دوركين و كاترين ماكينون** " مرسوم بالسماح للنساء برفع دعوة مدينة ضد إنتاج وتوزيع أو بيع فن الخلاعة.

– **الأمومة:** يشاد بالأمومة في المجتمعات العربية إلى المغالاة، لكن أمهات الحياة الواقعية مطحونة نتيجة العمل المفرط ونقص النوم وعدم مساعدات من طرف الزوج أو حتى المجتمع.

5– بعض مؤيدين الحركة النسوية:

***– لوس إيريغاراي LUCE IRIGARAY :**

تعتبر لوس إيريغاري عالمة محللة نفسية، وفي 1974 نشرت كتابًا بعنوان " **نظرة تأملية للمرأة الأخرى** " وقامت بإعادة تفحّص فكرة الأنوثة بما في ذلك علاقة الأم بإبنتها وهي كتابة من شأنها أن تفوّض زعامة خيال ذكوري بحكم على المرأة بالصمت لكونها امرأة.

ومع أن فلسفة إيريغاراي عن الأنوثة تقف موقف معارضة عنيفة لكثير من أوجه نظرية، إلا أنها تبدأ مع هذه النظرية **الحقيقية** بإعتباره مكانًا للأم والموت و **الرمزي** باعتباره ميدانًا للقانون وقد أسس باسم الأب، والخيالي باعتباره أثر **للرمزي** في الخيال والوعي وحسب قراءة إيريغاراي للموقف فإن النظام الرمزي هو أساس ذكوري وأبوي يتكلم بمخيال الرجال وينتظم حسب قانون النظام الرمزي يجب أن يترجم بفعالية إلى شروطه، وبعبارة أخرى أن الآخر كما يرمز إليه في الواقع الواحد ذاته، وهذا يتضح بصورة خاصة في الحقل الجنساني هذا الأخير الذي يؤثر تقريبًا في كل مجالات الحياة الفكرية والثقافية [1].

وتعتبر **إيريغاراي** النساء بإعتبارهّن وضعًا مقلقًا ومتناقضًا بسبب الاضطهاد، ذلك أن المرأة كي تتكلم يجب أن نتكلم كرجل، ولكي يعرّف جنسيتها يجب أن تقارنها بالنسخة

[1]– جون ليشئه،" **خمسون مفكرًا أساسيا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة** " ، ترجمة: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008، ص: 332.

الذكورية، وبالتالي فإن وضع النساء بالنسبة لإيريغاراي يذكرنا بنظرة ماركس للطبقة العاملة (البروليتاريا).

فالطبقة العاملة كما يقول ماركس هي في المجتمع لكن ليست من المجتمع ومن الناحية الاجتماعية على المرأة أن ترتبط برجل حتى يكون لها شخصية إجتماعية وهكذا فإن المرأة لا تمتلك هوية خاصة، وتجادل إيريغاراي قائلة بأن من كانت له هوية هي ليست خاصيته، أي ليس كاملاً لأن شيئًا ما ينقصه فهو إذن ليس موّحد في ذاته وليس مستقلاً بل يعتمد على غيره. وإلى إستحضار تجارب وشخصيات ثقافية كانت مستبعدة في الحياة الاجتماعية والثقافية بسبب صلتها الوثيقة بما كان يعتقد بأنه أنثوي من حيث الأساس وما يتعلق بالأسلوب، وقد كتبت **إليزابيت عزوز** ما يلي عن **إيريغاراي:** " إن كتاباتها وأساليبها تشمل أشكالاً جديدة من الخطاب، يستحضر ويثير تصورات جديدة للمرأة والأنوثة [1].

ومن الأمثلة على تجاربها في هذا الأسلوب بهذا المعنى نذكر كتبها التالية: " **عشيقة فريدريك نيتشه** " [2] وكتاب " **العواطف والرغبات الأولية** ".

6- أبرز المدارس النسوية:

أ- **النسوية الماركسية:** وتستقي أفكارها من كارل ماركس الذي ترتبط أفكاره بإستغلال طبقة أصحاب رؤوس الأموال لطبقة العمال وترى هذه الحركة إستغلال المجتمعات للنساء، فيتم إستغلال جهودهّن خارج المنزل وداخله من غير مقابل بل ترى أن أوضاعهّن أسوء من أوضاع العمّال فهؤلاء على الأقل لديهم نقابات عمالية، بينما تفرّغ النساء إلى بيوتهّن بإستكمال مشاغلّهن المنزلية تجعّل تعاونهّن مستحيل.

---

[1] -Elizabeth GROSZ, « **Sescuol Subversions Franch Feminists** », Allemand Unwin, 1989, P : 101.

[2] -Luce Irigaray, « **Marine Lover of Friedrich Nietsch** », Translated By Gillian Gill, Columbia University Press, New York, 1991, P: 89.

وتعمل النسوية الماركسية إلى إحداث تغير مجتمعي كامل لا على تغيّر فرد واحد فقط يصبح الاقتصاد المنزلي وتربية الأطفال مهّمة يشترك فيها المجتمع بأكمله لا الأسرة النووية الصغيرة التي نضمن كون الأب العائل الاقتصادي الأول وبالتالي المسيطر إجتماعيًا وعند تحقيق المساواة الاقتصادية تتحرر المرأة من العبىء الكامل للتربية الأطفال والأعمال المنزلية الغير مدفوعة الأجر.

◈- **النسوية الليبرالية:** يركز هذا التيار على المرأة كفرد وعلى إمكانية حصولها على حقوقها من خلال جهدها وإختياراتها وتفاعلها مع المجتمع، عندما يؤّمن لها القانون الحرية لذلك، وتركزّ النسوية الليبرالية على دفع مؤسسات الدولة للعمل على ضمان حقوق المرأة السياسية والقانونية لا على تغير البيئة الاجتماعية ككل.

◈- **النسوية الراديكالية:** يرجع هذا التيار سبب إضطهاد المرأة إلى الجنس وحصر دورها المجتمعي له وللإنجاب وتعتقد النسوية الراديكالية أن سبب إضطهاد المرأة ليس النظام الراسمالي بل الأبوي الذي يمارس سيطرته على النساء كافة " حول العالم بغضّ النظر عن طبقتهّن، وتفسّر النسوية الراديكالية الثقافات الموجودة حاليًا بأنها ثقافة رجولية بحتة للرجال، وثقافة نسائية مهيمنّ ومتحكم بها من قبل الرجال، وتعمل النسوية الراديكالية على خلق ثقافة نسوية خالصة من قبل النساء حيث يكمن كيانهّن، وترى هذه الحركة أن أصل إضطهاد المرأة هو العلاقات الجنسية الغير المتكافئة بين الرجل والمرأة، فتأتي العلاقة المثلية لتقديم مثالاً جديدًا مختلفًا عن علاقات السيطرة والطاعة التقليدية بين الرجل والمرأة.

المحاضرة التاسعة

الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في الجزائر

بعد الاستقلال عاشت الجزائر وضع كارثي تمثل في الفقر وضعف البنية الاقتصادية والثقافية ذلك أن النظام الجزائري إختبر مسارًا إشتراكيًا رافضًا المسار الرأسمالي الذي إرتبط بالدول الاستعمارية، غير أن هذا المسار أو هذا النظام إنحرف بعض الشيء في **عهد الرئيس** " **هواري بومدين** " وذلك بعد ظهور شريحة صغيرة من البرجوازية البيروقراطية التي أنتجت برجوازية الدولة، لكن الخطاب الإيديولوجي بقي يرسّخ ويدعو إلى البرجوازية والتي حصرت في مفاهيم " كالتأميم " " بناء قطاع عمومي واسع " ، " المخططات التنموية " " اقتصاد وطني" ...إلخ من مفاهيم النظام الاشتراكي[1].ومع بداية **عهد حكم** "**الشادلي بن جديد** " الذي فتح السوق الحرة والخوصصة، والاستهلاك عن طريق الاستيراد وجاء الأمر مواتيًا مع ارتفاع أسعار البترول وإنتعش الاقتصاد الجزائري وهذا الوضع خدم البرجوازية الصغيرة التي تكونت في فترة " **الرئيس هواري بومدين** ".

أولا- الجانب الثقافي:

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على إثارة قضايا الهوية ونشر التفرقة بين الشعب الجزائري من خلال سياسة " **فرّق تسد** " ورغم المواجهة القوية من قبل المفكرين والعلماء وحتى الشعب الجزائري إلا أن ذلك لم يغير من الوضع بعد الاستقلال حيث شهدت الجزائر إعادة بعث الهوية أو مشكل الهوية وظهور الربيع العربي الأمازيغي خاصة أحداث 1980.

[1]- عنصر العياشي، " **سوسيولوجية الديمقراطية والتمرّد بالجزائر** "، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر، 1999، ص: 25.

ثانيا- الجانب السياسي- الاقتصادي:

شهدت الجزائر منذ 1980 الكثير من الحركات الاحتجاجية الشعبية في كل من وهران 1982، الجزائر العاصمة 1985، سطيف 1986....وغيرها [1] وذلك مع بداية الأزمة الاقتصادية وإنهيار أهم مورد للدولة الجزائرية وهو " **البترول** " وتأثر مستوى الإنفاق العام وتخلي الدولة عن دعم الأسعار الاستهلاكية هذا من جهة ومن جهة أخرى إنتفاضة أكتوبر 1990 بعد أول انتخابات تعددية، وهي انتخابات محلية لتعيين مجالس البلديات والولايات،وكانت النتائج غير متوقعة بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، وعرفت **جبهة التحرير الوطني** " **الحزب الحاكم** " منذ الاستقلال سقوطًا حرًا فلم تحصل إلا على 17% من أصوات الناخبين [2].

فقد عوّض حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS الفراغ الإيديولوجي بالدين وفكرة تأسيس دولة إسلامية، حيث نجح في تعبئة الجماهير وإنشغل بما هو أخلاقي أكثر مما هو سياسي وعمل للوصول إلى التشريعات خاصة أن النظام الجزائري عمل إلى تعديل قانون الانتخابات من خلال منع التصويت ومنع إستخدام المساجد والمؤسسات الدينية في الدعاية للانتخابات [3] إلا أن هذه القوانين قوبلت بالنقض من قبل جبهة الإنقاذ وأعلنت عن إضراب مفتوح في 24 ماي 1991 وأصبحت أكثر عنفًا وتطرفًا مما أجبر الدولة الجزائرية عن إعلان حالة طوارئ في 5 جوان من نفس السنة، لكن رغم التعديلات والاحتياطات التي إتخذها النظام الجزائري، كانت المفاجأة فوز جبهة الإنقاذ وتداخلت الأحداث بإستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ثم حلّ المجلس الوطني الشعبي، وإنتهت التجربة الديمقراطية بإنقلاب جد ناعمًا في طريقة تسلم السلطة ولكنها كانت بداية الصراع الدموي الذي ظهرت على إثره

---

[1]- عبد الناصر جابي، " **الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر** "، مجلة إنسانيات، العدد 1020، ص: 25.

[2]- الهواري بوزيدي، " **الاحتجاجات في الجزائر ورهان التغيير** "، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مجلة الحكمة الدراسات الاجتماعية، العدد 12، 2017، ص: 136.

[3]-علي الكنز، عبد الناصر جابي، " **الجزائر في البحث عن كتلة جديدة، الأزمة الجزائرية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص: 320.

تنظيمات مسلحة وظهور ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ أو الجماعة الإسلامية المسلحة، أما على الساحة الفكرية والثقافية، فهناك من رأى أن غياب المثقف وخاصة الطرح الأكاديمي وراء إطالة الأزمة الجزائرية ولكن مع تجاوز مرحلة العنف الدموي في الجزائر محاولة إعادة الترتيب السياسي من جديد وبث روح الإصلاح في المجتمع الجزائري، إلا أن هذا الوضع السسيوسياسي لم يخلو من الإضرابات والاحتجاجات التي شهدتها بعض القطاعات خاصة قطاع التربية والتعليم، وأمام هذه الصراعات اليومية التي تعمل على تشكيل المجتمع المدني وإرساء روح المواطنة، لابد من الإشارة على أن العملية الحراكية بكل أنواعها تؤرخ للتجربة الديمقراطية بالشارع، بفضاء المدينة كمجال للصراع والتنافس على السلطة وقد صار هذا الفضاء فيما بعد مجالاً لاستخدام الرمز كقوة في المعارضة والتغيير اللغوي والثقافي، أخذت شكل الإضرابات وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية والتي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة الجنينة والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود، كما لم يكن غريبًا أن تكون أغلبية هذه الحركات المطلبية حتى نهاية النصف الثاني من السبعينات تحولت إلى فاعل مركزي في الجزائر خلال النصف الثاني من الثمانينات وحازت على تأييد كبير من الأوساط الاجتماعية الشعبية وخاصة بين فئة الشباب، وتمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل أزمة السكن والتعليم وأشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفاهيم شعبية رفعته الكثير من الحركات الاجتماعية في الجزائر والتي وصلت إل درجة عالمية من التذّمر والغضب والإحباط.

وتعبر هذه الحركات الاحتجاجية التي شهدها المجتمع الجزائري تعبيرًا عن حالة الإنسان وتردي الأوضاع الاقتصادية وسوء الأحوال الاجتماعية وبلوغ الإقصاء والتهميش السياسي مستويات متقدمة تجسده درجة التسلط والاستبداد.

واعتبر تغيب العامل الفكري وإزاحته تمامًا عن المشهد السياسي راجع للمراهقة السياسية التي إقتصرت على الحلول السهلة دون البحث عن أثارها [1].

[1]– حفيظة عابر، " **الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد والتأسيس**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص: 05.

المحاضرة العاشرة

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والمجتمع

أولا- الحركات الاجتماعية والعنف

إن فهم عملية تعبئة الحركات الاجتماعية للأعضاء المناضلين وقدرتها على النشاط في الزمان والمكان الذي تريده يكون بدءا بعملية "التكوين المعنوي" للمناضلين الجدد الذين يتم رفع معنوياتهم لمواجهة التحديات التي يفرضها الخصم ضد الحركة، تلك العملية التي ينفذها الموجهون في الحركة باستمرار وتشكل دائما مصدر إلهام وطاقة روحية ضد المشاعر المحبطة التي قد تعتري نفوس الأعضاء، ذلك أن منهم من ينسحب من الحركة لمجرد إخفاقات تتعرض لها[1].

وإن أحسن فهم للنضالية، يتضمن في التفكير اليومي، فهم لنسيج العلاقات والأعمال المؤدية للانخراط، وكان "دانيل غاكسي" أحد الأوائل الذين وضعوا نظرية حول الممارسة النضالية وقام بوضع قائمة للتحريضات التي يمكن أن يأتي من خلالها حزب بمناصب مسؤولة، وكذلك اكتساب ثقافة رأسمال اجتماعي يمكن من امتلاء مردودية مهنية، إضافة إلى الاستفادة من الأرباح المالية، كما بين غاكسي أن المناضل سيستفيد كذلك من الاندماج الاجتماعي.

كما أن الحركات الاجتماعية تستفيد خلال الازمات الاجتماعية من انخراط أعضاء جدد وتمارس نفوذا كبيرة على منخرطيها بما لها من قوة الأفكار والمعتقدات وجعلهم يخضعون لها ولأوامرها، فإذا قامت بحملات المطالب، استعملت التهيج والتحريض والاحتجاج، إضافة إلى تدريب مناضليها على استعمال تقنيات نضالية أثناء وقوع الازمات والصراعات فتعبر عن درجة الوعي والإدراك الذاتي في صفوفهم لمصالح الحركة وعن تضامنهم وقدرتهم على

[1] بشينة عبد الغاني، مرجع سابق، ص40-41.

مواجهة خصوهم، وتقوية الروابط الشعورية بينهم وإضفاء معاني حقيقية للنضال، فإذا ما عجزت تلك التقنيات في الدفاع عن مصالح الحركة ومطالبها، تحولت إلى أساليب نضالية عنيفة، فرغم أن كل مجتمع به أشكال متعددة من الصراعات ودوافع عديدة للنزاعات، فإن فهم نفسية الجماعات يؤدي إلى فهم النفسية اللاشعورية واللاواعية، وهي نفسية تسيطر على أعضاء الحركات الاجتماعية فتقلص إدراكهم وتدفعهم إلى اعتماد الأساليب العدوانية أثناء وقوع الصراعات والمواجهات ذلك أن الروح التي تسيطر على أعمال الناس وشعورهم تعمل على تقلص الوعي الفردي وانصهار الشخصية لدى كل فرد لأنها ترتكز أساسا على مفهوم اللاشعور من جانب الفرد[1].

وإن تبرير الدوافع المنفعية بانتهاج العنف في نضالات الحركة، يجد تبريرات أخرى كغياب قنوات رسمية للاحتجاج مما يجعله أقرب الوسائل في تفسير نجاحات عدة حركات اجتماعية في حملاتها ضد الحكومة والأنظمة، إلا أن ذلك لا يقدم سوسيولوجيا التفسير الحقيقي للواقع الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات، إذ أن ليس كل تغير يوجب الانتقال إلى العنف الذي يعتبر فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق الضرر أو التلف او تخريب أشياء وممتلكات خاصة عن طريق استخدام القوة[2]، فكل حركة اجتماعية تجدد نفسها لتستمر في الوجود وليستمر مشروعها ونضالها، وإذا ما سيطر عليها العنف فإنها تعجز عن السيطرة عن الحالة الشعورية التي تصيب مناضليها والتي تدفعهم إلى التطرف في المشاعر والأعمال المترتبة عن الحركة.

إن اعتماد الحركات الاجتماعية في نضالاتها واحتجاجاتها على العنف له علاقة بالتطرف على مستوى الأفكار والمشاعر، كما بينت عدة دراسات سلوكية، وهو حالة شعورية تصيب المناضلين لاعتقادهم الصواب وأن غيرهم على خطأ، فيكون انتاج الأفكار على مستوى الحركة دافعا للتغير ولو بالعنف وهي الحالة التي تكون عليها الحركات الاجتماعية

[1] لوبون غوستاف، **روح الاجتماع**، ترجمة زغلول باشا، الجزائر، 2007، ص01.
[2] عدى الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1983، ص75.

الراديكالية أو الثورية وإن كانت للحركات المناهضة للاستعمار أفكار وأعمال أخرى لأجل تحرير الشعوب من الاحتلال والتبعية، ذلك باعتبارها حركات مقاومة إذا ما فشل مشروعها الاجتماعي والسياسي السلمي، تحولت إلى النضال العنفي في إطار الصراع بين فئتين متناقضتين من حيث الأفكار والأهداف والمصالح، فالحركات الثورية كما يرى "**كارل ماركس**" على ارتباط بوعي الفاعلين الاجتماعيين وإدراكهم للتناقضات الموجودة التي تدفعهم إلى الثورة لتشكيل النظام الاجتماعي والاقتصادي الجديد. ويرى بارسونز أن أساس الفعل الاجتماعي يكمن في العواطف فإذا كان الأفراد يسخرون عقولهم لخدمة الأهداف التي تمليها عليهم عواطفهم والتي تكون في الكثير من الأحيان محاولة لتحقيق السيطرة على الآخرين وفي هذه الحالة فإن أنسب الوسائل دائما ما تكون العنف والخداع وهو الذي يؤدي إلى تحويل المجتمع إلى حالة من الحرب[1]. لذا يرى بارسونز ان البعد الجماعي والاجتماعي الذي يميز النظرية العامة من حيث أن الفعل يتكون من بنى ومسارات التي من خلالها يعبر البشر عن نوايا دالة يجسدونها بنجاح متفاوت في وضعيات ملموسة، كما تستلزم النوايا وتأثيرها الملموس المعتبر مع توجه نسق الفعل الفردي أو الجماعي نحو تعديل علاقته بالوضعية أو بالمحيط في الاتجاه المرغوب فيه[2].

وفي هذا يرى "**ألان تورين**" أن دراسة تلك الحركات انطلاقا من سوسيولوجية الفعل الاجتماعي والتي لا تعد سوسيولوجية قيم، لكنها دراسة للوضع قيم باعتبارها توجيهات معيارية للفعل والتي لا يجب أن تكون خارجها بل منبسطة منها، حيث يستطيع بذلك الفرد وبعمل مزدوج أن يبني موضوعا ويفرض سلطته عليه ليعبر عن فعله الاجتماعي[3].

---

[1] زايد أحمد، **علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006، ص103.

[2] دوران جان بيار، **علم الاجتماع المعاصر**، دار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2012، ص209.

[3] TOURAINE ALAIN, **Sociologie de l'action**, Edition du Seuil, Paris, 1965, P67.

ثانيا- الحركات الاجتماعية والإعلام:

إعتمدت الحركات الاجتماعية عبر مراحل تطورها على وسائل عديدة لنشر وإيصال أفكارها لعامة الجماهير، فمن أحاديث الطرقات إلى الاجتماعات مع القادة ومسؤولين الحركة، وشكل نقل رسائل تلك الأحاديث إلى مناطق أخرى أهمية كبيرة في توسيع وإنتشار الحركات الاجتماعية ومع التطور الصناعي والتكنولوجي تطورت وسائل الإعلام وأصبحت الجريدة عاملاً مهمًا لجذب أعضاء جدّد وذلك بتعريفهم بفكر الحركة وأهدافها، كما لعبت الإذاعة منذ نشأتها دورًا مهمًا في ترابط أفكار الجماهير وتوحيد العديد منها في إطار نضالي واحد فمنذ مطلع الحركات الاجتماعية الأولى بمطلع القرن التاسع عشر. قامت الصحف والمجلات ووسائل أخرى من الإعلام المطبوع بحمل وتوصيل رسائل الحملات والإعلام، وقامت أيضًا بتقديم تقارير إخبارية عن نجاحها أو إخفاقها، ويمارس بذلك النشطاء من الحركات الاجتماعية، نشاط كبير من خلال الاتصال الجماهيري عبر وسائل الإعلام لاسيما الإذاعة والتلفزيون اللتان تلقيان إقبالاً جماهيريًا كبيرًا من حيث الاستماع والمشاهدة.

إضافة إلى دور الإنترنيت والهواتف النقالة، حيث يمارس النشطاء تأثيرًا كبيرًا على المتلقين بعرض برنامج الحركة وأهدافها وإبراز مصالحهم وأثر دفاع الحركة عنها، مع إبداء التأييد لما تقوم به من صراعات ضد خصومها من أجل تغير القيم والمعايير التي تنشدها في المجتمع.

فالحركات الاجتماعية بحاجة إلى إشهار: مثل الإعلام، الحجة الشعبية والضوضاء أيضًا [1] حتى تثبت أنها فاعل في المشهد السياسي الاجتماعي بالمجتمع، وأنها أداة لتغير الأوضاع والقيم فيه، وهي ليست مرتبطة بالإعلام لدرجة وثيقة بل تستمر سواء به أو بدونه، وإن كان دوره ينحصر في إيصال أدبيات الحركة النضالية وممارستها اليومية من أجل التغير، غير أن الإعلام يغذي الحركات الاجتماعية ويزيد من ترابطها وتنسيق

[1] –Neveu Erik, « **Sociologie des Mouvements Sociaux** » ,Edition La Découvert, France, 2002, P : 19.

أعمالها وتحركاتها وتعبئة مناضليها،إذ تكفي إشارة إعلامية واحدة من أحد النشطاء إذاعة أو التلفزيون أو الإنترنيت لتنظيم حملة أو إعتصام أو القيام بمظاهرات أو إحتجاج أمام مقر حكومي أو مؤسسة إقتصادية وهو بذلك يشكل قناة إتصال سريعة لأداء حملات الحركة الاجتماعية. ومع بروز حركات إجتماعية جديدة في إطار العولمة وسرعة الاتصال مع مختلف الناشطين في الحركات في حدود الدولة الواحدة، بل أصبحت هذه كحركات إجتماعية معوّلمة وكمثال على ذلك: حملات ضد منظمة التجارة العالمية وحملات التضامن ضد إحتلال العراق، وحملات التضامن مع " غزة ".

إذ إستطاع الإعلام توجيه إنشغالات نشطاء الحركة الاجتماعية في أنحاء العالم وتبادل المعارف والخبرات بينهم وكيفية التعامل مع وسائل القمع. مما سهّل من توحيد أساليب الحركة الاجتماعية في مواجهة الخصوم، وزاد التصوير الفوتوغرافي والبث المباشر للحملات من تجسيد تلك الحركات كضحايا للقمع البوليسي في العديد من المظاهرات والاعتصامات التي شنتها.

إن دور الإعلام في تنسيق جهود الحركات الاجتماعية والتعريف بها وببرامجها قد يصنع حالات تضامن معها نتيجة حملات الردع التي يتعرّض لها النشطاء، مما يجعل الرأي العام الوطني أو الإقليمي أو العالمي يبدي حالات تعاطف ومساندة لتلك الحركة، وهو ما يجعل من دور الحركات الاجتماعية في تغير القيم والمعايير في المجتمع ومن ثم بناءه من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، مدعومًا من رأي ومشاعر وتعاطف الجماهير، وبتلك الرسائل الإعلامية فإنها تكسب جمهورًا من المنتقدين ويمكن أن يتحولون إلى مناضلين ونشطاء فاعلين بالحركة يزيدون في عروض حملاتها ويشاركون في صراعها من أجل التغير [1].

[1]– عبد الغاني بشينية،" **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر** " ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر –02– الجزائر، 2015، ص: 48.

- الإعلام والحركات الاحتجاجية في الوطن العربي:

لقد أدت الميديا الاجتماعية الجديدة (اليوتوب والتويتر والفايسبوك...) دورا هاما في نقل ونشر المد الثوري الذي يحدث في بعض الأقطار العربية، واستطاع الثوار من خلالها تجاوز سيطرة حكوماتهم على وسائل الإعلام الوطنية، وسهلت هذه الميديا على الثوار عملية نقل صور الاحتجاجات، ومظاهر تحدي أجزاء من المجتمع العربي لنظم السلطة فيها.

وقد ظهر الإعلام الاجتماعي كفاعل جديد، فعبر القضاء الإلكتروني قامت مجموعة من الشباب في العديد من الأقطار العربية مثل مصر وتونس واليمن وسوريا.... وغيرها بفضح ممارسات النظم الحاكمة ونشر تجاوزاتها للديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك من خلال تبادل الصور والرسائل والفيديوهات والمقالات التي ترصد وتنقل هذه النظم وممارستها، كما أن الإعلام الاجتماعي مكن الشباب من التواصل مع أقرانهم في مناطق أخرى من العالم، والتعرف على خبرات متنوعة بشأن سبل مواجهة النظم التسلطية.

كما تم توظيف القضاء الإلكتروني في عملية الحشد والتعبئة ضد النظم الحاكمة من خلال الدعوة إلى الاحتجاج والتظاهر وهذا ما أطلق عليه أحد الباحثين مصطلح "**التعبئة الافتراضية**" وعند اندلاع الاحتجاجات الشعبية راحت وسائل الإعلام الاجتماعية تغطي الأحداث وردود الأفعال العنيفة عليها من قبل النظم الحاكمة، الأمر الذي نقل صورا حية لما يجري على الأرض في العالم الخارجي، كما وسع من دائرة الإنخراط الشعبي في الثورات، وازدادت أهمية وسائل الإعلام الاجتماعية ومحورية دورها في الثورة السورية، فمع منع النظام الحاكم السوري مختلف وسائل الإعلام العربية والأجنبية من تغطية الأحداث، أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعي الجديد هي القنوات الوحيدة المتاحة لنقل صورة ما يعرف في البلاد إلى العالم الخارجي خصوصا فيما يتعلق في الأساليب العميقة التي ينتهجها النظام في محاولة بائسة لإخماد الاحتجاجات الشعبية[1].

---

[1] – Juanita Darling : **Media and Révolution**, Palgrave Mac Millan, Lonon, 2008, p 10.

ثالثا- الحركات الاجتماعية والوضع الاقتصادي:

إن أي حركة إجتماعية لها منطلقات فكرية ومبادئ علمية، يقوم عليها مشروعها للتغير في المجتمع، إذ لابد أن تكون لها رؤية واضحة وأهداف محددة تعمل على تجسيدها وأصل قيامها بالتغير هو النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يدفع الأفراد للتعبير عن رضاهم أو سخطهم عنه وبدرجات متفاوتة، فحالات الحرمان التي يتعرّض لها الأفراد مثلاً تدفعهم للمطالبة بتحقيق حاجياتهم الاجتماعية الاقتصادية والضغط على الحكومات بالمشاركة في حملات الحركات الاجتماعية، وذلك ليس للتأمين حاجياتهم الاقتصادية والإجتماعية فقط وإنما إعطاء قيمة للعمل الذي شاركوا من أجله وإبراز دور الحركة وإدارة عمليات التفاوض لتحقيق التوزيع العادل للعوائد الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ومنه فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي يؤدي دورًا بارزًا في نمو الحركات الاجتماعية وتطورها، فإنكماش الاقتصاد وندرة الموارد والسلع وإرتفاع الأسعار يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للطبقة الكادحة، فتحدث الاضطرابات المطالبة برفع الأجور، ومع تسريح العمال تزداد حالات الاغتراب وتنهار القيم الاجتماعية للمجتمع كقيم التضامن، فتستمر في هذا الوضع الهش للمجتمع الحركات الاجتماعية كقوة إجتماعية بديلة بتنظيمها حملات هذا النظام، وتشديد حملات الاحتجاج و الإضرابات والاعتصامات وصولاً لحالات العنف ضد رموزه، فالعنف ينتشر ويستمر كلما وجد هناك السخط الاجتماعي والاقتصادي لدى أفراد المجتمع. ومنه ظهر العنف مولدًا لعديد من التمردات والثورات التي أطاحت بالأنظمة السياسية في تاريخ المجتمعات البشرية كالثورة الفرنسية 1789 والثورة الروسية 1917 والثورة الصينية 1949 [1].

إن جهد الحركات الاجتماعية يستمر في إحساس الجماهير بعدم الرضى من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الحادة المؤثرة على حياتهم المعيشية والتي تغير كثيرا من

[1]- عبد الغاني بشينية، مرجع سابق، ص: 46.

سلوكاتهم وقيمهم، في مثل هذه الظروف والأزمات يكثر أتباعها المتذمرين والساخطين وتشتدّ حدة المطالب ضد الحكومات ذلك أن هشاشة الوضع والكساد الاقتصادي يساعدان الحركات الاجتماعية على جذب المزيد من الأعضاء وتصعيد الحملات المناهضة للنظام، فكثيرا منها يهتم بالإصلاح والتغير دون الحصول على السلطة السياسية، فحالة كحالة الاحتقان الاقتصادي التي تصيب المجتمعات والدول والتي من مظاهرها بطء معدلات النمو وإنهيار العملة الوطنية وتفشي البطالة، وإرتفاع معدل التضخّم الذي ينجم عنه آثار إجتماعية سلبية كالانحراف، والسرقة والتشرّد والإجرام...) تشجع على بروز حركات إجتماعية إحتجاجية جديدة سيما العمالية منها، وقد تساعد هشاشة الوضع الاقتصادي على ظهور الاحتجاج في كل مصنع وشركة مما يزيد في تنمية الوعي الجماهيري بمصالحهم وإدراكهم لأساليب المطالبة بحقوقهم.

وفي تغطية الفضائيات الإخبارية لأحداث ثورة المجتمع العربي تبنت بعض القنوات الفضائية نموذجا استرشاديا يقوم على ضرورة التضامن من ملايين الثوار الذين خرجوا في مختلف ساحات الوطن العربي وميادينه، وبهذا النموذج الاسترشادي تحولت من مجرد قناة إخبارية إلى وسيلة من وسائل الإعلام الثورية، وهي وسيلة الإعلام التي تتبنى الأفكار الثائرة على نظم الحكم التسلطية، وهي دوما وسائل تقع خارج هيمنة الحكومات التي تواجه الثورة.

كل هذه الأدوار والفواعل الجديدة التي قدمتها ثورة الاتصالات والمعلومات إلى الثورة العربية، زادت فعالياتها عندما تحكمت فيها ووجهتها مجموعة من شباب الطبقة الوسطى الجديدة في المجتمع العربي، شباب ذو رأسمال ثقافي عالي ورأس المال البشري أيضا مكنته من استخدام هذه الوسائل والأدوات والتعبئة الثورية، وقد نجح هؤلاء الشباب في اختبار وتطوير قدراتهم التنظيمية والحركية من خلال اشتراكهم في العديد من الاحتجاجات وقاموا أيضا بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية بمؤسسات التنشئة السياسية

القائمة في المجتمع العربي وأصرو على الإيداع في التخطيط للتظاهرات والاحتجاجات وجاء إلتحام قطاعات واسعة من الشعب مع هذه الطليعة الشبابية وجسد ثورات الربيع العربي. [1]

وعلى الرغم من أهمية الميديا الاجتماعية الجديدة والقنوات القضائية ومحورية دورها في تعزيز حالة الاحتجاج والثورة في الوطن العربي، إلا أنه من المؤكد أن هذه الأدوات والفواعل الجديدة لم تخلق ثورات الربيع العربي، فهذه التي تمثلت في زيادة حالات الاحتقان السياسي والاقتصادي واليأس والإحباط والحرمان لدى غالبية المواطنين في الدول العربية، نتيجة رسوخ قيم وممارسات التسلط والاستبداد، وغياب العدالة الاجتماعية والتضخم الأمني والتآكل السياسي في الأنظمة الحاكمة.

[1]– Charles Tilly : **From mobilization to revolution**, Random House, New York, 1968, p 216.

الخاتمة

يمكننا القول أن ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديموقراطية وغير الديموقراطية، لكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت الانتباه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحيانا تجديد نخبته، أما الثانية فإنها تكرس أو تعمق أزماتها لأنها عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب السياسية والاجتماعية عن طريق تغيرات في بنية العلاقات بين النظام والمحتجين، غير أنه يلبي جانبا ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله قادرا على الاستفادة منها من أجل التطور الديموقراطي والانفتاح السياسي.

ومن كل ما سبق يمكننا تبين دور وأهمية الحركات الاجتماعية في عملية التغير الاجتماعي وتحقيق المطالب، وعلى اختلاف أنواعها ومسببات حدوثها وانتشارها ونجاحها وفشلها، فإنها ظلت فاعلا رئيسيا في المشهد السياسي والاجتماعي لعدة قرون، ولقد ظلت بذلك رغبة الإنسان في ممارسة الاحتجاج ضد اللامساواة والطبقية والعبودية والحرب وغيرها من مظاهر الظلم الاجتماعي دافعا للاستمرار رغبته في استعمال وسائل تتيح له استرداد حقوقه ومواجهة خصومه ولو باستعمال العنف.

المراجع:

1- إبراهيم غرايبة:" **ماذا تقدم الحركات الاجتماعية** "، مجلة العصر، العدد 16، مصر، مارس 2007.

2- إسماعيل محمود: " **الحركات السرية في الإسلام** "، سينا للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، مصر، 1997.

3- ألان تورين: **براديغما جديدة لفهم عالم اليوم**، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، مصر، 1997.

4- أنتوني غدنر: **علم الاجتماع**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، عمان، الأردن، 2005.

5- بكسين نورالدين: " **قراءة سسيولوجية في مسار الحركات الاحتجاجية بالمجتمعات العربية** "،مجلة الدراسات الاجتماعية، مركز البصيرة للبحوث،العدد 13، الجزائر، 2013

6- بوبكر بوخريسة وآخرون: " **دراسة في تنمية الموارد البشرية** "، دار قرطبة، الجزائر، 2008.

7- بوزيد بومدين: " **سلطة الرمز وخطاب العنف** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2004.

8- تلي تشارلز: **الحركات الاجتماعية**، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، مصر، 2005.

9- جون لبشته:" **خمسون مفكرًا أساسيا معاصرًا من البنيوية إلى ما بعد الحداثة** "، ترجمة: فاتن البستاني، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2008.

10- حسين زبيري: "**النشاط النقابي**"، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد 10، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

11- حفيظة عابر: " **الخطاب الفكري في الجزائر بين النقد والتأسيس**"، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003.

12- خالد كاظم بودوح: **مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

13- خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

14- خليل العمر معن:" **التغير الإجتماعي** "، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.

15- دوران جان بيار: **علم الاجتماع المعاصر**، دار الروافد الثقافية، لبنان، ط1، 2012.

16- دينا شحاتة ومريم وحيد: **سياسات الشارع، تصاعد دور الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية**، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، مصر، أكتوبر 2011.

17- ربيع وهبة:" **الحركات الاجتجاجية: تجارب ورؤى** " ، المنتدى العربي للدراسات، القاهرة، 2010.

18- ربيع وهبة وآخرون:" **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** " ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

19- ريمون بودون وآخرون:" **المطوّل في علم الإجتماع** " ، ترجمة: أسعد وجيه، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2007.

20- أحمد زايد: **علم الاجتماع (النظريات الكلاسيكية والنقدية)**، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006.

21- الزبير عروس:" **التيارات السلفية بين عمق المسارات التاريخي وواقع التجربة المعاصرة** "، مجلة الدولة والمجتمع، العدد24، 2007.

22- زهرة بن عروس: " **الاسلاموية السياسية** "، دار الفارابي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2002.

23- سعد الدين عمرو:" **الحركات الاحتجاجية في الثورات العربية** " ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 86، 2012.

24- سمير أمين وفرانسوا اوتار: **مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية في العالم**، مركز الدراسات، القاهرة، مصر، 2003.

25- عاشور شرفي: " **قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)** "، دار القصبة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007.

26- شعبان الطاهر الأسود:" **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة** "، الدار المصرية اللبنانية، 2001

27- عمر الشوبكي وآخرون: **الحركات الاحتجاجية بين السياسي والاجتماعي في الوطن العربي**، (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان 2011.

28- عبد الرحيم العطري:" **سسيولوجية الحركات الاجتماعية** "، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد 13، لبنان، 2011.

29- عبد الرحيم سليم، هاشم الشوبكي: " **دور حركة الشبيبة الطلابية في تعزيز المشاركة السياسية** "، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة نابلس، فلسطين، 2013.

30- عبد الغاني ليشته:" **الحركات الاجتماعية الاحتجاجية في الجزائر** " ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر -02- الجزائر، 2015.

31- عبد الله حمادي:" **الحركة الطلابية في الجزائر (1962-1971)** "، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، الجزائر، 1995.

32- عبد الله عروي: " **مفهوم الدولة** "، دار التنوير والنشر، لبنان، 1998.

33- عبد الناصر جابي: "**الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركة الإجتماعية** "، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2011.

34- عبد الناصر جابي: "**الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر**"، مجلة إنسانيات، العدد 1020.

35- الهواري عدى: **الإستعمار الفرنسي في الجزائر**، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان، ط1، 1983.

36- عزة خليل: **الحركات الاجتماعية في العالم العربي**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2006.

37- عبد الرحيم العطري: **الحركات الاحتجاجية بالمغرب**، دفاتر وجهة النظر، العدد 14، الرباط، المغرب، 2007.

38- علي الكنز، عبد الناصر جابي: " **الجزائر في البحث عن كتلة جديدة، الأزمة الجزائرية** "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

39- عمر الشوبيكي:" **الحركات الاحتجاجية في المنطقة العربية بين السياسي والإجتماعي** " ، المنتدى العربي للدراسات القاهرة، 2010.

40- عمر عبد العزيز:" **الفعل الاحتجاجي وتفعيل آليات الحراك السوسيومهني** "، مجلة دورية أكاديمية، العدد 30، الجزائر، 2015.

41- غدنز أنتوني: " **علم الإجتماع** " مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.

42- علي غربي: " **واقع التنمية في الجزائر: دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1995.

43- غيث محمد عاطف: **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.

44- فتحي خضر محمد: " **دور الحركة الطلابية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية**"، رسالة ماجستير في التنمية والسياسة، نابلس، فلسطين، 2000.

45- فريد زهران: **الحركات الاجتماعية الجديدة**، مركز القاهرة للدراسات، ط1، القاهرة، مصر، 2007.

46- لوبون غوستاف: **روح الاجتماع**، ترجمة زغلول باشا، الجزائر، 2007.

47- محمد سفيان بداوي: " **كرونولوجيا تشكيل النقابات المستقلة في قطاع التعليم** "، المسيلة (الجزائر)، 2013.

48- محي الدين آبادي: "**قاموس المحيط**"، المجلد الأول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة

49- سارة معمري: **المجال العام المفتوح ووظيفته في عملية المظاهرة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر 02، 2015.

50- محمود صلاح عبد الحفيظ، المهر: "**الحركات الاجتماعية الفرصة السياسية** "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011.

51- الموساوي مبارك: "**الحركة الطلابية الإسلامية**"، منشورات الصفاء للإنتاج، الطبعة الأولى، 2009.

52- نوال دودح: "**سسيولوجية الحركة الطلابية في الجزائر**"، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، جامعة الجزائر-2-، 2012.

53- نور الدين بكسين: "**الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي** "، مجلة الدراسات الاجتماعية، الجزائر، العدد 7، جانفي 2011.

54- عبد السلام نوير: **الحركات الاجتماعية والسياسية**، مجلة الشؤون الاجتماعية، العدد 100، الشارقة، الإمارات العربية، 2008.

55- الهواري بوزيدي: " **الاحتجاجات في الجزائر ورهان التغيير** "، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد 12، 2017.

56- علي أسعد وطفة: " **بنية السلطة وإشكالية االتسلّط التربوي في الوطن العربي** "، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.

57- نور الدين بكيس: "**الحركات الاجتجاجية في الجزائر بين ثقافة الاحتجاج ومحدودية التطور** " ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر (2)، 2014.

المراجع باللغة الأجنبية:

58- Bernard Dumas et Michel Séguier « **Construire des Actions Collectives** », Edition LYON.

59- Boudon Raymond et autre, **Dictionnaire de Sociologie**, Impression Bussiere, France, 2005.

60- Bourdieu Pierre, **L'essence du néolibéralisme**, le monde diplomatique, Mars, 1998.

61- Boutefnouchet, Mostefa, « **Société et Modernité, les Principes du Changement Social** », Office de Publication Universitaire, Alger, 2004.(O.P.U).

62- Charles Tilly, « **Les Origines du Répertoire D' Action Collective en France et en Grand Bretagn**e », Paris, 1984.

63- Charles Tilly: **From mobilization to revolution**, Randon House, New York, 1968.

64- Claude Durand, « **Sociologie du Travail** » Edition Octaves, Toulouse, 2000.

65- Daniel Cefai, Dany Trom, « **Les Formes de L Action Collectives** » Paris, 2001.

66- Elizabeth GROSZ, « **Sescuol Subversions Franch Feminists »,** Allemand Unwin, 1989.

67- Guy Vaillancourt (J), **Mouvement ouvrier et mouvements sociaux, l'approche D'Alain Touraine**, Revue cahiers de recherche Sociologique, Montréal, N°17, 1991.

68- Jean Philipe , « **Sociologie Politique** » Edition Ginliano, éditeur, Paris, 2005.

69- Juanita Darling : **« Media and revolution**, Palgrave, Mac-millan edition, London, 2008.

70- Luce Irigaray, « **Marine Lover of Friedrich Nietsch »,** Translated By Gillian Gill, Columbia University Press, New York, 1991.

71- Neveu Erik, « **Sociologie des Mouvements Sociaux » ,**Edition La Découvert, France, 2002.

72- Ouerdane Amar, « **La Crise Berbériste 1949, Un Conflit a Plusieurs Faces** » Revue de L Occident Musulman et de la Méditerranée, N : 44, 1987.

73- Pierre Rosanvollon, «**La Question Syndical** » Edition Hachette Littératures, 2ème Edition, 1998.

74- Raymond Boudon, « **Tocqueville Aujourd'hui** » Edition Odile Jacob, Paris, 2005.

75- Richard Brook Freeman, « **les Syndicats une Réponse Américaine** », Edition seconomica, Paris, France, 1987.

76- Salem Chaker, « **La Question Berbére dans le Maghreb Contemporaine**", Sans Date.

77- Touraine Alain, **Sociologie de l'action**, Edition du Seuil, Paris, 1965.

78- http://www.olukab.net/culture/0/538661/